



الموضوع

أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف
الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذ(ة):

■ حامد نور الدين

إعداد الطالب:

■ جرفي زكرياء

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي أعانني وقدرني على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون عملا نافعا لنا ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "حامد نورالدين" الذي أشرف على هذا العمل منذ البداية والذي لم يبخل علينا بمعلوماته والقيمة ونصائحه وحسن متابعته التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة.

وأخيرا فإنني أعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لكل من أعانني وأبدى لي نصحا ولم يتسع المقام لذكره لهم جميعا، صادق الدعوات وعظيم الامتنان والتقدير.

جرفي زكرياء

المُلخَص

إن الجزائر كغيرها من الدول الريفية تعتمد بصفة خاصة على قطاع المحروقات في بناء اقتصادها، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار البترول التي تؤثر على الاقتصاد ككل و خاصة إحتياجات الصرف التي تمتلكها، فالجزائر كغيرها من دول العالم تحتفظ بهذه الإحتياجات من أجل حماية إقتصادها من الصدمات الخارجية المفاجئة لكن الاعتماد الكلي للجزائر على البترول يجعلها لا تستطيع الحفاظ على هذا المورد المهم بسبب الهزات البترولية .

و تهدف هذه الدراسة الى إيضاح الآثار الناجمة عن تغيرات أسعار البترول على الإحتياجات الوطنية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 في ظل التقلبات التي أصبحت تشهدها أسواق البترول

و في ضوء هذه الدراسة تم تناول الإشكالية التالية:

ما أثر تغيرات أسعار البترول على إحتياطي الصرف في الجزائر خلال فترة 1990-2015؟
و للإحاطة بالموضوع اتبعنا المنهجين الوصفي التحليلي و القياسي، فالتحليلي المعتمد عليه في تحليل الجداول و الإحصائيات التي تخص متغيرات الدراسة و القياسي في دراسة النموذج القياسي و محاولة نمذجة المعطيات لتطبيق الدراسة القياسية من خلال النموذج الخطي البسيط بالاعتماد على برنامج 8 EViews، و خلصنا في الأخير الى وجود علاقة قوية بين تقلبات أسعار البترول و الإحتياجات الدولية، وهو ما يجعل الإقتصاد الوطني رهينا لسلوك تلك الأسعار في الأسواق البترولية العالمية، وبالنظر لهذه الحقائق أصبح لزاما على الجزائر إعداد اقتصادها لفترة ما بعد البترول من خلال مجموعة من الخيارات كتتمية مصادر الطاقة البديلة والصادرات خارج قطاع المحروقات وأصبح لزاما علينا أن نسأل متى يحين وقت استغلال عوائد البترول في النهوض بالجانب المالي والنقدي والعيني معاً؟

Résumé

L'Algérie comme d'autres pays en voie de développement, compte exclusivement sur le secteur d'hydrocarbures pour constituer son économie, et c'est ce qui la laisse sujette à l'instabilité des prix du pétrole qui influent sur l'économie en général, surtout sur ses réserves monétaires, L'Algérie garde ces réserves pour se protéger des influences extérieures qui peuvent survenir à tout moment, Mais le fait que l'Algérie compte totalement sur le pétrole la rend incapable de préserver sa ressource importante à cause des troubles pétrolières.

Cette étude vise à éclaircir les effets causés par les changements des prix de pétrole sur les réserves nationales en Algérie pendant la période 1990 - 2015 à l'aube des irrégularités constatées dans les marchés du pétrole.

A la lumière de cette étude, on a abordé la problématique suivante :

- Quel est l'effet des changements de prix du pétrole sur la réserve monétaire en Algérie durant la période 1990 - 2015 ?

Pour contenir le sujet, on a suivi la méthode descriptive analytique et analogique, L'analytique est utilisée dans l'analyse des tableaux et statistiques qui concernent les variables de l'étude, L'analogique, dans l'étude d'un modèle analogique dans une tentative de modéliser les données pour appliquer l'étude analogique à partir du modèle écrit simple en usant du programme EVIEWS 8, A la fin, on a conclu qu'il y a une relation forte entre les fluctuations des prix du pétrole et les réserves nationales, et celui qui laisse l'économie nationale comme un otage pour le comportement des ces prix dans les marchés mondiaux pétroliers, En vue de ces vérités, il est devenu nécessaire pour que l'Algérie prépare son économie à la phase d'après-pétrole à travers un ensemble d'alternatives comme le développement des sources d'énergie renouvelables et exportations hors le secteur d'hydrocarbures. Ainsi on doit se demander quand-est-ce que vient le moment d'exploiter les revenus du pétrole dans la relance du côté financier et monétaire ensembles?

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية

Mots-clés : prix du pétrole - Marchés de pétrole - Réserve monétaire

Abstract

Algeria, like other rentier states are particularly dependent on the hydrocarbon sector in building its economy, making it vulnerable to oil price fluctuations, which affect the whole economy and in particular the foreign exchange reserves belonging, Algeria, like other countries around the world maintain these precautions to protect the economy against sudden external shocks but total dependence of Algeria on oil that he can not maintain her significant resource because of _ the instability of the oil

This study aims to clarify the effects of changes in oil prices on the national reserves in Algeria during the period 1990-2015 in light of the twists and turns that have become taking place in the oil markets

in order of this study it was address the following dilemma:

What is the impact of changes in oil prices on the exchange reserves in Algeria during the period of 1990-2015?

To work around the issue we followed the descriptive analytical method and standard, Adopted analysis charts and statistics for study variables and the reference point in the study of the model and standard data modeling to try to study the implementation of the standard through a model linear way, based on the analysis of the program EVIEWS 8, and we concluded in the study that there is a strong relationship of oil price fluctuations and national reserves, Which makes the national economy depend on the behavior of those prices on the world oil markets, In view of these facts, it is imperative to Algeria prepare its economy for the period after the oil through a set of terms of developing alternative energy sources and exports outside the hydrocarbon sector and become necessary for us to ask when it comes time to exploit the oil revenues in the promotion of financial and monetary and in-kind together ?

Key words: the price of oil - oil markets - Exchange reserves

اثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البترول

المبحث الأول: عموميات حول البترول

المطلب الأول: ماهية البترول

المطلب الثاني: أنواع وخصائص البترول

المطلب الثالث: الصناعة البترولية

المبحث الثاني: الأسواق البترولية العالمية

المطلب الأول: ماهية السوق البترولية

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسوق البترولية

المطلب الثالث: دور الأوبك في السوق البترولية

المبحث الثالث: أسعار البترول وعوامل تحديدها

المطلب الأول: ماهية سعر البترول

المطلب الثاني: العناصر المؤثرة في تسعير البترول

المطلب الثالث: التطورات التاريخية لأسعار البترول

الفصل الثاني: الاطار النظري لاحتياطات الصرف الأجنبي

المبحث الأول: عموميات حول احتياطي الصرف الأجنبي

المطلب الأول: السيولة الدولية

المطلب الثاني: مفهوم احتياطات الصرف الأجنبي

المطلب الثالث: مصادر تراكم احتياطي الصرف الأجنبي

المبحث الثاني: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي

المطلب الأول: الذهب النقدي

المطلب الثاني: احتياطي العملات الأجنبية

المطلب الثالث: حقوق السحب الخاصة و شريحة الاحتياطي

المبحث الثالث: إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في ظل تقلبات أسعار البترول

المطلب الأول: مفهوم إدارة احتياطي الصرف الأجنبي

المطلب الثاني: المستوى الأمثل لاحتياطي الصرف الأجنبي

المطلب الثالث: توظيفات احتياطي الصرف الأجنبي

المطلب الرابع: تأثير تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي (العلاقة)

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة الجزائر)

المبحث الأول: صناعة البترول في الجزائر

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات الجزائري

المطلب الثاني: الميزات التنافسية للبترول الجزائري

المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر

المطلب الأول: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

المطلب الثاني: المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف في الجزائر

المطلب الثالث: استخدامات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

المبحث الثالث: دراسة اثر تغيرات اسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

المطلب الأول: المفهوم العام للطريقة الإحصائية المعتمدة

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة

2015-1990

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
II	ملخص الدراسة باللغة العربية
III	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
IV	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
V	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
XI	فهرس الملاحق
XII	قائمة المختصرات
أ-و	مقدمة عامة
ب	1 تمهيد
ج	2 -الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية
ج	3 -الفرضيات
ج	4 أسباب اختيار الموضوع
ج	5 أهداف الدراسة
د	6 أهمية الدراسة
د	7 منهجية الدراسة
هـ	8 الدراسات السابقة
و	9 هيكل الدراسة
40-1	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البترول
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول البترول
3	المطلب الأول: ماهية البترول
8	المطلب الثاني: أنواع وخصائص البترول
12	المطلب الثالث: الصناعة البترولية
15	المبحث الثاني: الأسواق البترولية العالمية
15	المطلب الأول: ماهية السوق البترولي
18	المطلب الثاني: التطور التاريخي للسوق البترولية
23	المطلب الثالث: دور الأوبك في السوق البترولي

فهرس المحتويات

29	المبحث الثالث: أسعار البترول وعوامل تحديدها
29	المطلب الأول: ماهية سعر البترول
31	المطلب الثاني: العناصر المؤثرة في تسعير البترول
34	المطلب الثالث: التطورات التاريخية لأسعار البترول
40	خلاصة الفصل الأول
77-41	الفصل الثاني: الاطار النظري لاحتياطات الصرف الأجنبي
42	تمهيد
43	المبحث الأول: عموميات حول احتياطي الصرف الأجنبي
43	المطلب الأول: السيولة الدولية
45	المطلب الثاني: مفهوم احتياطات الصرف الأجنبي
46	المطلب الثالث: مصادر تراكم احتياطي الصرف الأجنبي
49	المبحث الثاني: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي
49	المطلب الأول: الذهب النقدي
53	المطلب الثاني: احتياطي العملات الأجنبية
57	المطلب الثالث: حقوق السحب الخاصة و شريحة الاحتياطي
62	المبحث الثالث: إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في ظل تقلبات أسعار البترول
62	المطلب الأول: مفهوم إدارة احتياطي الصرف الأجنبي
63	المطلب الثاني: المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف الأجنبية
68	المطلب الثالث: توظيفات احتياطي الصرف الأجنبي
72	المطلب الرابع: تأثير تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي (العلاقة)
77	خلاصة الفصل الثاني
115-78	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة الجزائر)
79	تمهيد
80	المبحث الأول: صناعة البترول في الجزائر
80	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات الجزائري
86	المطلب الثاني: الميزات التنافسية للبترول الجزائري
89	المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري
90	المبحث الثاني: احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر
90	المطلب الأول: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر
92	المطلب الثاني: المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف في الجزائر
96	المطلب الثالث: استخدامات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

فهرس المحتويات

100	المبحث الثالث: دراسة اثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015
100	المطلب الأول: المفهوم العام للطريقة الإحصائية المعتمدة
107	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
111	المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015
115	خلاصة الفصل الثالث
119-116	الخاتمة العامة
117	أولا- نتائج إختبار الفرضيات
118	ثانيا- النتائج
119	ثالثا- الإقتراحات
119	رابعا- آفاق الدراسة
120	قائمة المراجع
128	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
05	تاريخ اكتشاف البترول في عدد من أقطار العالم البترولية العربية منها والأجنبية	01-01
07	معدل العام لنسب العناصر المكونة للبترول	02-01
09	أهم الفروق بين خامات بعض الدول العضو في أوبك	03-01
39	تطور أسعار البترول خلال الفترة 1962-2015	04-01
51	احتياطي الذهب النقدي إلى إجمالي احتياطي الصرف الأجنبي لبعض الدول	01-02
57	حصة العملات الاحتياطية في إجمالي الحيازات الرسمية من النقد الأجنبي 2006-2014 (%)	02-02
60	الأوزان الجديدة لسلة SDR إبتداء من 01 أكتوبر 2016	03-02
87	تقدير المسافة من مناطق الاحتياطيات الغازية إلى أوروبا الغربية	01-03
88	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري	02-03
91	تطور مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	03-03
93	تغطية احتياطي الصرف الأجنبي للواردات في الجزائر للفترة 1990-2015	04-03
94	نسبة تغطية الاحتياطيات للمعروض النقدي (M2) خلال الفترة 1990-2015	05-03
95	تطور نسبة احتياطي الصرف الأجنبي إلى إجمالي الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	06-03
111	تطور سعر البترول واحتياطي الصرف (بدون الذهب) خلال الفترة 1990-2015	07-03

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
44	أنواع السيولة الدولية	01-02
67	تحديد الطلب على الاحتياطات الدولية في ضوء علاقتها مع مستوى الإنتاجية	02-02
69	آلية إعادة تدوير البترودولار	03-02
109	اختبار ADF للسلسلة IR خلال الفترة 1990-2015	01-03
110	اختبار ADF للسلسلة OP خلال الفترة 1990-2015	02-03
111	تطور سعر البترول واحتياطي الصرف (بدون الذهب) خلال الفترة 1990-2015	03-03
113	نتائج تقدير للنموذج الخطي لاحتياطات الصرف بدلالة أسعار البترول خلال الفترة 1990-2015	04-03

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
	أنواع الزيت الخام في الدول غير الأعضاء في أوبك ودرجة API	01
	أنواع الزيت الخام في دول أوبك ودرجة API	02
	مصادر الطاقة في دول المغرب العربي	03
	خريطة تدفق البترول وحركته عبر العالم سنة 2007	04

قائمة المختصرات

الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية	المختصر
Augmented Dickey-Fuller	اختبار ديكي و فولر المطور	ADF
American Petroleum Institute	معهد البترول الأمريكي	API
International Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة	IEA
International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي	IMF
International Reserves	الإحتياطيات الدولية	IR
OIL Price	سعر البترول	OP
Organization of Arab Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول العربية المصدرة للبترول	OAPEC
Organisation of Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للبترول	OPEC
Special Drawing Rights	حقوق السحب الخاصة	SDR
West Texas Intermédiate	وسيط غرب تكساس	WTI

مقدمة عامة

يحتل البترول مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، كما أن دوره يعتبر حيويًا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعماله سواء في الصناعة أو الزراعة، فضلا عن استعماله في الحياة اليومية للإنسان، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، وقد أدت هذه الأهمية النسبية للبترول في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالنقل وعدم الثبات.

ولما كانت أسعار البترول وتجارته لها آثارا عالمية على كل من الدول التي تعرض للبترول والدول التي تطلبه، كان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه وقد كان النصيب الأكبر للشركات السبع العالمية أو "الأخوات السبع" التي احتكرت الصناعة البترولية بجميع مراحلها لمدة زمنية طويلة بما في ذلك سياسات التسعير حيث أن الدول المتقدمة ضمنت إمدادات البترول بأبخص الأسعار لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمتلك وضعا خاصا إذ أن خمسة من الشركات الاحتكارية العملاقة هي أمريكية، أما بالنسبة للدول المنتجة والدول العربية فقد كان قطاع الطاقة لديها مستقلا عن بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

هذا الوضع أثار حفيظة الدول المنتجة وحثت ضرورة اتخاذ موقف موحد، لذلك قامت ولأول مرة في تاريخ الصناعة البترولية مجموعة من الدول النامية بتحدي هذه الشركات العملاقة بالتكثف في إطار ما يسمى منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC التي شهد العالم ميلادها في بغداد سنة 1960، و هو ما ساعد على زيادة تأثير الدول المنتجة في السوق البترولية.

من هذا المنطلق فإن كل ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية منذ سنة 1973 حتى سنة 2015 نتيجة تأثيرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا أو صعودا وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار وترتب على ذلك كله نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري وأصبحت الدول البترولية العربية ومنها الجزائر تتقرب يوميا أسواق البترول العالمية، فهي حساسة لكل تغيير يطرأ على الأسعار واقتصادها رهن لسلسلة البترول، و مع بداية القرن الواحد والعشرون عرفت السوق البترولية ارتفاعا غير مسبوق في أسعار البترول والذي أثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر وخاصة احتياطات الصرف و التي تجاوزت منذ سنة 2007 الـ 100 مليار دولار.

إن تسيير احتياطات الصرف يعتبر من مواضيع الساعة في بداية هذه الألفية، وأصبح يمثل تحديا للعديد من الدول ومنها الجزائر، وهو ما طرح العديد من القضايا المرتبطة بإدارة وتسيير هذه الاحتياطات وتعظيم الاستفادة منها، والمحافظة على قيمتها الحقيقية من التآكل والاستنزاف في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار صرف العملات الرئيسية خاصة وان معظم هذه الاحتياطات موظفة على شكل سندات أمريكية ذات مردودية ضعيفة، إذ أن اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية والاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر للعملة الصعبة، والارتفاع الحاد في فاتورة الواردات، يؤدي إلى تآكل مخزون البلد من

النقد الأجنبي، وهو ما دفعنا الى دراسة موضوع أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف بالجزائر.

2 الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية:

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة التالية:

❖ ما أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الموضوع قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

❖ ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار البترول؟

❖ ما أهمية الإدارة السليمة لاحتياطات الصرف؟

❖ ما هي آثار تقلبات أسعار البترول على احتياطات الصرف بالجزائر خلال الفترة 1990-2015؟

3 الفرضيات:

❖ تتحدد أسعار البترول في السوق من خلال العلاقة بين ثلاثة أطراف رئيسية هي الشركات البترولية،

الدول المنتجة والدول المستهلكة، وتتأثر بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية.

❖ تتزايد أهمية امتلاك احتياطات صرف ملائمة مع الإدارة السليمة لهذه الاحتياطات من قبل السلطات

النقدية، وخاصة وقت الصدمات الخارجية.

❖ تؤثر التقلبات الحاصلة في أسعار البترول تأثيرا كبيرا على احتياطات الصرف بالجزائر بسبب الارتباط

شبه التام للاقتصاد الجزائري بالبترول.

4 أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أهم أسباب اختيار الموضوع إلى:

❖ الاهتمام الشخصي بالموضوع.

❖ يندرج ضمن إطار التخصص.

❖ يعتبر موضوع احتياطي الصرف من المواضيع المهمة والمتجددة.

5 أهداف الدراسة:

❖ التعرف على الجوانب الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية في العالم، مع تسليط الضوء على إمكانيات

الجزائر البترولية سواء المتعلقة بالجانب النوعي أو الجانب الكمي.

❖ إبراز الفاعلين الأساسيين في السوق البترولية والتعرف على محددات أسعار البترول.

❖ البحث عن الطرق والأساليب التي تتم بها إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.

❖ تسليط الضوء عن طبيعة العلاقة بين أسعار البترول واحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر، ومحاولة

الوقوف على مدى تأثير الاحتياطات بالتغيرات الحاصلة في أسعار البترول خاصة بعد الارتفاع الكبير في

بداية الألفية الثالثة، و الانخفاض الشديد الذي حدث مؤخرا.

6 أهمية الدراسة:

إن أهمية البترول ومصادر الطاقة بصفة عامة في الاقتصاد الدولي أصبحت اليوم معلومة لدى الجميع، وعلى اعتبار أن قطاع المحروقات في الجزائر هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فقد أصبح من الضروري تسليط الضوء على هذا الموضوع، وكذلك لإشكالية تسيير احتياطات الصرف الأجنبي التي تعتبر صمام الأمان لأي دولة لتسوية مدفوعاتها الخارجية والتي تعتبر مؤشر للحالة الاقتصادية للبلد، إضافة للتحديات والرهانات التي تنتظر الاقتصاد الوطني في ظل التطورات السريعة التي تجتاح الساحة الاقتصادية الدولية.

7 منهجية الدراسة:

يمكن توضيح المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

➤ المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سنعتمد في دراستنا على استخدام المنهج التاريخي في التطرق لنشأة البترول وكذا التطور التاريخي لسوقه، و المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة متغيرات الدراسة والعلاقة التي تربط أسعار البترول باحتياطات الصرف، كما سنستخدم المنهج الكمي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر.

➤ مجتمع الدراسة:

كانت الدراسة النظرية علمية، محايدة لا تخص إقليم أو بلد معين، أما الدراسة التطبيقية فتخص حالة الجزائر.

➤ فترة الدراسة:

فترة الدراسة تمتد من 1990 إلى 2015، و التي ركزت على الآثار الحقيقية لأسعار البترول على احتياطي الصرف بالجزائر خلال فترة الدراسة، و تم اختيار سنة 1990 ك بداية للفترة لأنها شهدت سن أهم قانون إصلاح (قانون 90-10) المتعلق بالنقد والقرض، الذي أعلن عن بداية دخول الجزائر في اقتصاد السوق، وكذا لزيادة حجم العينة من أجل الدراسة القياسية.

➤ وسائل جمع البيانات:

من أجل إنجاز هذا البحث تم استخدام مجموعة من الأدوات تمثلت في المراجع المشكلة من الكتب و الرسائل الجامعية....، هذا فيما يخص الجانب النظري، أما في ما يخص الإحصائيات فقد تم الاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر كمرجع رئيسي للبيانات، بالإضافة الى الديوان الوطني للإحصاء.

➤ نموذج الدراسة:

مقدمة عامة

من أجل الإحاطة بالموضوع واختبار صحة الفرضيات، كان لابد علينا من استخدام نموذج قياسي لقياس أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر، لهذا سنستخدم النموذج الخطي البسيط؛ وهو النموذج الذي يحتوي على متغيرين، أحدهما تابع (احتياطي الصرف) والآخر مستقل (أسعار البترول)، ويتم اختبار معنوية معلماته بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

للبرنامج الإحصائي المستخدم:

لمعرفة الأثر الفعلي لتقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر، سنحاول استخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS 8، اعتمادا على 26 مشاهدة لتغيرات الدراسة من سنة 1990-2015، والذي بواسطته نستطيع الحصول على نتائج الدراسة القياسية.

للصعوبات الدراسة: لعل أبرز الصعوبات التي قد تواجهنا في هذه الدراسة ما يلي:

- تضارب الإحصائيات بين السلطات الرسمية الجزائرية خاصة بين: بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء ، لذا قمنا بالاعتماد على بنك الجزائر كمصدر لإحصائيات الدراسة.
 - صعوبة الحصول على إحصائيات ومعلومات تتعلق باحتياطات الصرف الجزائرية من حيث تشكيلتها أو من حيث توظيفها، وهي معلومات تعتبرها السلطات النقدية في الجزائر سرية ولا يمكن إتاحتها للجمهور.
- 8 الدراسات السابقة:

بلقلة ابراهيم " سياسة الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، و استعرض الطالب أهم التطورات الحادثة في أسعار البترول، بهدف دراسة الآثار السلبية لأسعار البترول على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للبترول، ومن نتائج دراسته، أن الجزائر تعتمد في تمويل نفقاتها العامة بنسبة كبيرة على الإيرادات البترولية كباقي الدول العربية المصدرة للبترول، وفي الأخير أوصى بضرورة إتباع سياسة حكيمة من قبل الدول العربية المصدرة للبترول في أوقات الرخاء المالية، والعمل على استقرار أسعار البترول.

ميهوب مسعود " دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2010" رسالة ماجستير غ م في العلوم التجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012، و تم التركيز في هذه الدراسة على معرفة الآثار الحقيقية لتقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والتي تشمل الناتج الداخلي الإجمالي، الواردات، الإحتياطيات، والنفقات العامة، بداية من سنة 1986 الى غاية سنة 2010، وخلص في الأخير الى الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بالبترول كمصدر وحيد للتراكم المالي، واقترح توجيه جزء من الفوائض المالية الى القطاع الخاص لتشجيع الاستثمار المحلي.

◀ مواكبي سهيلة " محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2011-"، رسالة ماجستير غ م في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013-2014، تهدف الدراسة الى البحث عن المحددات الرئيسية للطلب على احتياطي الصرف في الجزائر، واستخلصت من دراستها القياسية أن مصادر تراكم الاحتياطات هي ارتفاع أسعار البترول، وأنها، وأوضحت أن الإدارة الذكية تتطلب الكوادر المتخصصة والمؤهلة في هذا المجال، وأن يوفر لها الإطار التشريعي لممارسة صلاحياتها بعيدا عن السلطات السياسية ، و أوصت بتوجه الجزائر الى الصناعات التصديرية خارج قطاع المحروقات باعتبار الميزان التجاري أهم مصادر تراكم الاحتياطات.

◀ بورنان بوزيد "تغيرات أسعار الصرف و تأثيرها على الاحتياطات الوطنية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014-"، رسالة ماجستير غ م في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة 2، 2014-2015، و الهدف من الدراسة هو معرفة طبيعة العلاقة بين أسعار صرف والاحتياطات الدولية، واستخلص الطالب أن الجزائر استطاعت تحقيق احتياطات صرف معتبرة بسبب ارتفاع أسعار البترول، وهو ما أثر على التضخم في الجزائر والذي اثر بدوره على سعر صرف الدينار، واقترح في الأخير ضرورة ترقية الصادرات غير البترولية.

◀ من خلال نتائج الدراسات السابقة و التي تناولت متغيرات الدراسة، نجد أن مجملها لا تخرج عن وجود علاقة قوية بين التوازنات الاقتصادية الكلية الجزائرية و أسعار البترول، خاصة احتياطات الصرف والتي يعتبر مصدر تراكمها في الجزائر هو الارتفاع المستمر في أسعار البترول، خاصة مع بداية الألفية الثالثة، و جاءت هذه الدراسة لاستكمال ما جاءت به هذه الدراسات.

9 هيكل الدراسة: اشتملت الدراسة بالإضافة الى مقدمة وخاتمة على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول البترول.

والذي تم فيه استعراض ماهية البترول والصناعة البترولية وأهم خصائصها، وكذا دراسة واقع السعر البترولي ومحدداته، من خلال دراسة الأسواق البترولية وتطور أساليب التسعير البترولي، وعرض العوامل المؤثرة على أسعار البترول، وتقديم التطورات الحاصلة في أسعار البترول.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطي الصرف الأجنبي.

تم التطرق إلى الإطار النظري لاحتياطي الصرف، وفيه تناولنا السيولة الدولية، ماهية احتياطي الصرف، مكوناته ومصادر تراكمه، وكيفية إدارة احتياطي الصرف ، بالإضافة الى تبيان العلاقة بين أسعار البترول و الاحتياطات.

الفصل الثالث: الفصل التطبيقي.

تناول الإطار التطبيقي للدراسة، و ركز على دراسة أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، حيث تم إبراز تطور قطاع المحروقات في الجزائر، وكذا

مقدمة عامة

واقع احتياطات الصرف في الجزائر، وأخيرا قياس أثر تغيرات أسعار البترول على الاحتياطات الوطنية من خلال النموذج الخطي البسيط، وباستخدام البرنامج الإحصائي 8.EVIEWS.



الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول البثرون

يمكن تسمية القرن المنصرم والحالي بعصر البترول من حيث الاعتماد الكبير عليه كمصدر رئيسي للطاقة، حيث احتل البترول مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات السياسي ة، الاقتصادي، العسكرية وغيرها ، وأصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي، وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه. و مع تزايد أهمية البترول الحيوية على المستوى العالمي، واحتلاله مكان الصدارة في اقتصاديات مختلف الدول - سواء المنتجة أو المستهلكة - كان من الضرورة الملحة دراسة السوق البترولية وتحديد الأطراف الفاعلة فيها واستعراض تطورات الأسعار والتسعير البترولي ومحاولة التعرف على مختلف العوامل المؤثرة فيها.

فلسوق البترولية تخضع في سلوكها لمصالح الهيئات والمنظمات وشركات الدول المنتجة والمستهلكة حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق أكبر استفادة ممكنة، فالدول المستهلكة تحاول جهدها الحفاظ على مستويات أسعار البترول ضمن حدود متدنية بما يتلائم وقدراتها الشرائية لتوفير كميات أكبر منه بالشكل الذي يحافظ على اقتصاديتها ويمكنها من الإبقاء على معدلات نمو مرتفعة، والدول المنتجة والمصدرة تدفع باتجاه رفع مستويات الأسعار البترولية بما يتلائم واحتياجاته لتحقيق توازنات داخلية وخارجية، حيث لعبت منظمة الأوبك دورا في تمويل الاقتصاد العالمي بالبترول حسب أهداف أعضائها، و اعتبرت إستراتيجية نظام الحصص المطبقة من أفضل الاستراتيجيات للمحافظة على أسعار البترول، و التي أثبتت نجاعتها خلال عقدي السبعينيات و حتى منتصف الثمانينيات، و بين هذا وذاك فقد شهدت الأسواق البترولية العديد من الأزمات التي أثرت على أسعار البترول وكيفية تسعيره منذ اكتشافه عام 1859 بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي سوف نحاول مناقشتها في هذا الفصل، وذلك عبر المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول البترول.

المبحث الثاني: الأسواق البترولية العالمية.

المبحث الثالث: الأسعار البترولية وعوامل تحديدها.

المبحث الأول: عموميات حول البترول

لا بد من التنويه بأن استخدام كلمة أو مصطلح البترول ليس موحدًا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدًا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي، فيستخدمون كلمة نفط بدلًا من بترول، وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين، علما بأن الكلمتين (النفط أو البترول) يرمزان ويعنيان نفس الشيء، فاقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها وقطاعاتها ترتبط بمصادر الطاقة، ويمثل البترول أهم هذه المصادر على الإطلاق، بعد أن احتلّ الصدارة عليها بعد الحرب العالمية الثانية حين توقّف الانتصار أو الانهزام فيها على الإمكانيات المتاحة من البترول.¹

المطلب الأول: ماهية البترول

يعتبر البترول " النفط " من أهم مصادر الطاقة التي تزايد الاعتماد عليها خاصة بعد فترة الحرب العالمية الثانية، وأمام تزايد احتياجات الدول لهذا المورد الناضب من جهة وندرة المصادر البديلة أو غلاء تكلفتها من جهة أخرى ، أصبح للبترول دورا رياديا في مسرح الطاقة الدولية وأصبح لهذا المورد دورا يصل حتى في تأثيره على المتغيرات الاقتصادية العالمية.²

الفرع الأول: نشأة البترول.

لقد عرف البترول منذ القديم إلى ما يقرب 6000-5000 سنة قبل الميلاد في الكثير من المناطق كفارس بإيران ووادي الرافدين بالعراق والصين.... الخ ، حيث استخرج السومريون الإسفلت الصلب واستخدموه لأغراض البناء في وادي الرافدين، ويظهر ذلك جليا من خلال تماثيلهم المحفوظة بالمتحف الوطني بدمشق والتي تعود إلى 32 قرنا مضت، حيث استخدم الزفت في تثبيت عيون التماثيل في محارها وكذا لتثبيت شعر الرأس واللحية.

وتشير الدلائل والحفريات إلى أن السومريين القدماء عرفوا ما لا يقل عن ستة أنواع من المركبات البترولية، ثم اكتشف البابليون بعدهم أغراضا واستخدمات وفوائد أخرى للبترول الذي طفح في العديد من المناطق الواقعة بين دجلة والفرات ، وأما القدماء المصريون فقد استخدموه في عمليات التحنيط وامتد استعماله لإجراء الطقوس الدينية عند قدماء الهنود ، كما أشارت الكتب السماوية إلى وجود البترول³ ، فقد ذكرت التوراة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدم القار* لطلاء سد الشقوق في سفينته حتى لا ينفذ الماء

¹ بيوار خنسي، البترول، أهميته، مخاطره، تحدياته. دار نارس للطباعة والنشر، كردستان العراق، 2006، ص 6.

² بلقطة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م ، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص 09.

³ خير الدين وحيد، أثر أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير غ م، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 8.

* أحد مشتقات البترول.

إليها، كما استخدمته أم سيدنا موسى عليه السلام في طلاء الصندوق الذي وضع فيه قبل إلقائه في اليم⁴، ومع مرور الوقت تغيرت استخدامات البترول، فقد استخدمه البيزنطيون بنجاح في معاركهم البحرية ضد العرب والمسلمين وضد الروس، و قد كان أول من حفر بئر في العالم هو الأمريكي EDURIN DRAKE وكانت بالقرب من تيتوسفيل TITUSVILLE في بنسلفانيا، و في 28 أوت 1859 وجد دريك البترول هناك على عمق حوالي 23 متر و كان يستخرج من هذا 1 لنبر حوالي 25 برميل يوميا¹، ويوجد البترول عند سطح الأرض أو في باطنها وعلى الرغم من عدم اتفاق العلماء على أصل البترول، حيث يرجع بعضهم أصل البترول الى مواد عضوية، ويرجع البعض الآخر أصل البترول الى مواد غير عضوية، إلا أنهم يتفقون على أن البترول يوجد في الطبيعة بكميات محدودة قابلة للنفاذ²، ولعل أهم هذه النظريات نذكر:

أولاً: النظريات اللاعضوية:

يجمع أصحاب هذه النظريات على أن البترول الخام أصله غير عضوي، وهذه بعض النظريات:

- 1 -النظرية الكونية: أطلق هذه النظرية الروسي سوكولوف SOKOLOV وأشار الى أن أجواء الكوكب في المجموعة الشمسية كانت مشبعة بغازات هيدروكربونية في الحالة شبه السائلة، وعندما بردت الأرض تركزت الهيدروكربونات في الطبقات الصخرية العلوية من السطح، وبهذه الطريقة تكونت وتجمعت الرواسب البترولية، لكن يرى العلماء أنه لو كانت هذه النظرية صحيحة لكان معظم التجمعات البترولية لا بد وأن توجد بالضرورة في أقدم أنواع الصخور وهي الصخور النارية، بينما في الواقع نجد أن 99% من الرواسب البترولية تتواجد في الصخور الرسوبية.
- 2 -النظرية البركانية: جاء بها الفرنسي ماسون MOISON مستندا على عدة مشاهدات منها تصاعد غازات هيدروكربونية ضمن غازات النشاط البركاني، ويؤخذ على هذه النظرية أنها لا يمكنها تفسير تكون كل هذه الكميات من الهيدروكربونات.
- 3 -النظرية الماجمانية: جاء بها الروسي بوفيرجاف POFIRJEV وزملاؤه عام 1974 وهم يعتقدون أن أصل الرواسب الهيدروكربونية هي نواتج تفاعلات كيميائية لعناصر غير عضوية تحت درجات حرارة عالية فيما بين 1500 و 1700 درجة مئوية وضغط يصل 40-60 كيلوبار، حيث يتفاعل خليط من كربونات الكالسيوم وكبريتات الماغنيزيوم وأكسيد السيليكون وأكسيد الحديد ومركبات كربوهيدراتية ليعطي خليط من الهيدروكربونات الغازية من الميثان والهيتان العادي.
- 4 -النظرية الكيميائية: حيث استطاع العالم الروسي مندليف MENDLEEV تحضير عينة من البترول في المختبر تشبه في جميع خواصها البترول الخام، وذلك بمعالجة كربيد الحديد ببخار الماء تحت ضغط ودرجة حرارة عاليين، وعموما هذه النظرية في أساسها الكيميائي صحيحة ولكن أغفل مندليف خاصية النشاط

⁴ الخولي سيد فتحي احمد، اقتصاد النفط. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ط 8، جدة، السعودية، 2015، ص 161.

¹ دولوناي جاك و شارلبيه جان ميشيل، ترجمة محمد سمح السيد، الجانب الخفي من البترول. بدون دار نشر، مصر، 1987، ص 3.

² الخولي، مرجع سابق، ص 161.

الضوئي لزيت البترول الخام والتي لا توجد بالعينات التي تم تحضيرها بالمختبر بالإضافة الى غياب امكانية وجود الماء بشكل حر في الأعماق اللازمة لتوفر الضغط والحرارة الكافيين.³

ثانيا: النظريات العضوية:

تؤكد هذه النظرية على أن البترول، ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني والنباتي، التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين تستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة:

- وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية وهذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصري الكربون والهيدروجين للذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكونا البترول.

- وجود عناصر البورفين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.

- يتم النشاط الضوئي للبترول نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في البترول، و يؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن البترول يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالفشريات والصدفيات والمحاريات، وقد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة، مخلفة الزيت الحالي.

استنادا إلى هذه النظرية في تفسير المنشأ، راحت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية، لتؤكد بأن المكامن البترولية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية أو المناطق القريبة للبحار وهذا يفسر لنا الأهمية المتزايدة للنتقيب عن البترول في تلك المناطق ويستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور البترول الرئيسي في العالم، يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شرقا، لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافة القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.¹ وفي ما يأتي تاريخ اكتشاف البترول في بعض مناطق العالم:

الجدول رقم 01-01: تاريخ اكتشاف البترول في عدد من أقطار العالم البترولية العربية منها والأجنبية.

التاريخ	البلد	التاريخ	البلد
1911	مصر	1859	الولايات المتحدة الأمريكية
1937	العراق	1867	مملكة رومانيا
1938	الكويت	1868	كندا
1943	المغرب	1873	القوقاز (روسيا القيصرية)

³ جامع عبد الله، اثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية -دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير غ م، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 5.

¹ الدوري محمد أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 17.

1956	الجزائر	1869	البيرو
1959	ليبيا	1908	إيران

المصدر: بنين بغداد، آثار نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر -دراسة حالة صحاري بلاد- من 2006 إلى 2009. رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2008-2009، ص 4.

الفرع الثاني: تعريف البترول:

البترول أو النفط petroleum كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر (petr صخر + oleum زيت)، وتستخدم كلمة البترول بصفة عامة لتشمل الزيت النفطي والغاز الطبيعي، حيث يعرف الزيت النفطي بأنه بترول في صورة سائلة، بينما يعرف الغاز الطبيعي بأنه بترول في صورة غازية ويتكون البترول من مركبات هيدروكربونية (أي أن أساسها الكيميائي عنصر الهيدروجين والكربون)، والتي تتخذ أشكالاً مختلفة يمكن الحصول عليها فرادى عن طريق التقطير والتصنيع.¹

والبترول مادة بسيطة ومركبة فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، حيث كل جزئ يتألف من ذرات وتحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وبالطريقة التي يتم بها هذا الاتحاد، فالبتترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن ان تتخذ اشكالا عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى²، ويسمى:

بتترول أو نفط: في اللغة العربية.

Petroleum: في اللغة الإنجليزية.

Pétrole: في اللغة الفرنسية.

Petroleo: في اللغتين الإسبانية والبرتغالية.

ويتم قياس البترول استنادا إلى الوحدات التالية بحسب الوزن والحجم:

أ- حسب الحجم

وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية البرميل والتي تعادل 42 جالون أي 159 لتر، ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل وهي تستعمل في بعض الدول الغربية كفرنسا و ألمانيا.³

ب- حسب الوزن

والوحدة المستعملة عالميا هي الطن وفيها حوالي 7 برميل من البترول، وتشتمل ثلاث مقاييس:
- الطن الطويل ويساوي 1006 كلغ.

¹ الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص 161.

² حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية وسياسية. دار النهضة، القاهرة، مصر، 2003، ص 2.

³ Sébille-Lopez Philippe, Géopolitique du pétrole. Editions Armand colin, France, 2006, p 318.

- الطن المتري ويساوي 999 كلغ.

- الطن القصير ويساوي 906 كلغ.⁴

الفرع الثالث: مكوناته:

ويتكون البترول من الهيدروكربونات، وهذه بدورها تتكون من مركبات عضوية تحتوي على الهيدروجين والكربون، وبعض الأجزاء غير الكربونية مثل النيتروجين والكبريت والأكسجين، وبعض الكميات الضئيلة من الفلزات مثل الفاناديوم أو النيكل، ومثل هذه العناصر لا تتعدى 1% من تركيب البترول، وفيما يلي جدول يوضح لنا المعدل العام لنسب العناصر المكونة للبترول:¹

الجدول رقم 01-02: المعدل العام لنسب العناصر المكونة للبترول

النسبة %	العنصر
87-82	الكربون
15-11	الهيدروجين
4-0,2	الكبريت
1	الأوكسجين
أقل من 1	الفسفور
0,1	المازوت
0,11-0,05	الرماد

المصدر: مخلفي أمينة، مدخل إلى الاقتصاد البترولي ج 1. محاضرات مطبوعة مقدمة للسنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 8.

الفرع الرابع: تواجده:

وتواجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت وهي حالات نادرة أو قد يوجد في حالة سائلة كالبترول الخام أو قد يتواجد في حالة غازية كغازات البترول. كما أن سوائل وغازات البترول قد تتواجد مختلطة مع بعضها البعض بنسب مختلفة ومتباينة حسب مناطق تواجدها الجغرافي فبعض المناطق يتواجد فيها البترول الخام مختلطا وبنسبة قليلة مع الغاز الطبيعي، كما هو الحال في الخليج العربي وخليج السويس، أما في مناطق أخرى فقد يتواجد الغاز الطبيعي مختلطا

⁴ ميهوب مسعود، دراسة قياسية لإعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2010. رسالة ماجستير غ م، فرع تقنيات كمية للتسيير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 7.

¹ مخلفي أمينة، مدخل إلى الاقتصاد البترولي ج 1. محاضرات مطبوعة مقدمة للسنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 8.

وبنسبة قليلة مع البترول الخام كما هو الحال في حقول الغاز الطبيعي في منطقة الجزائر وبحر الشمال... الخ.

ومن أبرز وأهم الأحواض البترولية في العالم هي كالتالي:

الحوض البترولي في منطقة الولايات المتحدة الأمريكية، الحوض البترولي في منطقة أمريكا الجنوبية.

الحوض البترولي في منطقة جبال الأورال / الاتحاد السوفيتي سابقا .

الحوض البترولي في منطقة بحر قزوين.

الحوض البترولي في منطقة الخليج العربي.

الحوض البترولي في منطقة شمال أفريقي²

المطلب الثاني: أنواع وخصائص البترول

البترول الخام متواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون

على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو

بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية.

الفرع الأول: أنواع البترول:

وتصنف الصناعات البترولية خام البترول طبقاً لمكان المنشأ (مثلاً وسيط غرب تكساس West)

(Texas Intermediate WTI، أو برنت في الشمال) وغالباً عن طريق وزنه النوعي (American

Petroleum Institute API* أو عن طريق كثافته (خفيف، متوسط، ثقيل)، كما أن من يقومون بعمليات

التكرير يطلقوا عليه "حلو أو مسكر" عند وجود كميات قليلة من الكبريت فيه، أو "مر" مما يعني وجود كميات

كبيرة من الكبريت، ويتطلب مزيد من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج¹.

الوحدات العالمية للبرميل هي:

- مزيج برنت يحتوي على 15 نوع من الزيت من حقول برنت ونظام نينيان بحوض شيتلاند الشرقي،

وبصفة عامة فإن إنتاج البترول من أوروبا، أفريقيا، الشرق الأوسط يتجاوز الحدود الغربية التي تسعى

لتحديد أسعار البترول، مما يؤدي إلى تصنيفها طبقاً لعلامة استرشادية.

- متوسط غرب تكساس WTI لزيت شمال أمريكا.

- تستخدم دبي كعلامة استرشادية لمنطقة آسيا

- الباسيفيك لزيت الشرق الأوسط.

- تايبيس من ماليزيا، يستخدم كمرجع للبترول الخفيف في منطقة الشرق الأقصى.

- مينايس من أندونيسيا، يستخدم كمرجع للبترول الثقيل في منطقة الشرق الأقصى.

ومما سبق يمكن جمع التصنيفات السابقة ضمن أربع مجموعات هي:

² الدوري محمد أحمد، مرجع سابق، ص 12.

* مختصر API للتدليل على درجة الكثافة النوعية لمعهد البترول الأمريكي وهي تتراوح بين 1 و 60 فكلما كانت درجة الكثافة عالية كلما دل ذلك على كون البترول من نوعية جيدة أي خفيف وكلما كانت متدنية دلت على أن نوعية البترول رديئة (أي ثقيل ولا ينتج نسبة عالية من المشتقات الخفيفة التي يزداد الطلب عليه في النقل خاصة).

¹ قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية. منشورات الهيئة العامة، دمشق، سوريا، 2010، ص 132.

أ -التصنيف حسب المنشأ: حيث تصنف الصناعات البترولية خام البترول طبقا لمكان المنشأ فنجد مثلا: وسيط غرب تكساس، البرنت، مينااس اندونيسيا...الخ.²

ب التصنيف حسب الوزن النوعي : حيث حدد المعهد البترولي الأمريكي لكل نوع من الخام درجة معينة تعرف بـ API Gvafity لتوضح العلاقة بين كثافة الزيت الخام وكثافة الماء، حيث حدد الماء 10 درجات (كثافة نوعية =1) والمعادلة التالية تستخدم لاستخراج درجة API:³

$$\frac{141.5}{API - 131.5}$$

$$API^{\circ} = \frac{141.5}{API - 131.5}$$

درجة الكثافة النوعية عند درجة حرارة 60

و لدرجة API أهمية كبرى في تحديد نوعية المنتجات البترولية المشتقة، و بالتالي يحدد سعر البترول الخام، فإذا ارتفعت درجة API فإن ذلك يعني البترول خفيف، وبالتالي تكون قيمته التجارية مرتفعة، علما أن هذا المقياس يستخدم للمشتقات البترولية بالإضافة للبترول الخام، وبصورة عامة:

◀ الزيت بدرجة API أقل من 10 زيوت ثقيلة جدا.

◀ الزيت بدرجة API بين 11-21 زيوت ثقيلة.

◀ الزيت بدرجة API بين 22-30 زيوت متوسطة.

◀ الزيت بدرجة API بين 31-39 زيوت خفيفة.

◀ الزيت بدرجة API أكثر من 40 زيوت خفيفة جدا.¹

ج التصنيف حسب الكثافة: وهو وجه آخر للاختلاف بين أنواع الزيوت، ويعتبر ذا أثر بالغ في قيمتها الاقتصادية، حيث تتراوح درجات الكثافة النوعية للزيت بين 0.80 و 0.98، و كلما انخفضت درجة الكثافة النوعية للزيت ارتفعت فيها نسب المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات عالية القيمة و العكس صحيح، وهناك أيضا طائفة من المقطرات المتوسطة، فنجد إذن بترول خفيف و ثقيل و متوسط.

د -التصنيف حسب المذاق: حيث نجد الحلو أو المر، ويستند هنا إلى كميات الكبريت الموجودة فيه فالبترول الحلو هو الذي تقل فيه كميات الكبريت، فإذا بلغت هذه النسبة أقل من 0,5% فإنه يسمى خاما حلوا، أما إذا زادت عن 0,5% فإنه يسمى خاما مر.²

² ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 59.

³ الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص 174.

¹ الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص 175.

² دعاس خليل، مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة-حالة الجزائر-. أطروحة دكتوراة غ م، تخصص التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 40.

والجدول التالي يبرز الفروق بين بعض الخامات التي تعود لبعض الدول المنتجة و المصدرة للبترول، من حيث درجة الكثافة النوعية ونسبة المحتوى الكبريتي.

الجدول رقم 01-03: أهم الفروق بين خامات بعض الدول المنتجة للبترول

الدرجة الكثافة (API)	الخام	الدرجة الكثافة (API)	الخام
37,4	برنت - بريطانيا	44,9	زرزتين - الجزائر
37,4	بوني الخفيف - نيجيريا	44,1	صحاري بلاند - الجزائري
34	وسط تكساس- الو م أ	42,5	أو كفسك - النرويج
34	البصرة الخفيف - العراقي	41	زيتيه - الليبي
34	العربي الخفيف - السعودية	40,1	زكومام شيف - الامارات
33	السويس - مصر	40	دخان خفيف - القطري
31	الايرواني الثقيل - الايرواني	39,1	ميريان - الاماراتي
29,9	أورينتي - الاكوادور	39,1	التصدير - الكويتي
24	سوريال - السويد	39	ميناس - الأندونيسي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 01 والملحق رقم 02

الفرع الثاني: منتجات البترول.

البترول كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكرره بتحويله إلى منتجات ساعية بترولية مختلفة، إذ يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها فمنها الخفيفة للتدليل على خفة وزنها وسرعة تطايرها، أو المتوسطة أو الثقيلة. وينتج من البترول مواد عدة و مختلفة، حيث عن طريق عمليات التقطير والتصنيع للزيت الخام يمكن الحصول على عدد كبير من المنتجات، كذلك حسب الكثافة النوعية للزيت حيث كلما زادت درجة الكثافة النوعية للزيت الخام تزداد فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات العالية القيمة، مثل وقود الطائرات والسيارات، الكيروسين، الجازولين، البنزين... والمقطرات المتوسطة، مثل زيت الغاز وزيت الديزل وزيوت التشحيم، وكلما زادت درجة الكثافة الزيت الخام زادت فيه نسبة المقطرات الثقيلة ذات الاستعمالات المنخفضة القيمة، مثل زيت الوقود، المازوت والإسفلت.

و أمّا عن أهم أنواع المنتجات البترولية نذكر:¹

- | | | |
|------------------|-------------------|--------------------|
| - الغاز الطبيعي | natural gaz | } المنتجات الخفيفة |
| - بنزين الطائرات | aviation gasoline | |
| - بنزين السيارات | motor gasoline | |

¹ الدوري محمد أحمد، مرجع سابق، ص 14.

Kérosene

- كيروسين

gaz oil

- زيت الغاز

diesel oil

- زيت الديزل

lubricants

- زيت التشحيم

المنتجات المتوسطة

banker / fuel oil

- زيت الوقود

hitumen

- الإسفلت

المنتجات الثقيلة

wax

- الشمع

الفرع الثالث: خصائص البترول.

إن السلعة البترولية مميزات و خصائص فبعض منها ناجم ومرتبط بطبيعة السلعة البترولية ذاتها والبعض الآخر مرتبط بكيفية استغلالها لذلك فهي تكون مميزات ذاتية تكمن في طبيعة خواص السلعة البترولية الطبيعية والفنية والتكنولوجية والاقتصادية والبعض الآخر مميزات مكتسبة تتفاعل سوية في اكتمال خصوصية مميزات السلعة البترولية بصورة لا تضاهيها أية سلعة أخرى وخاصة تلك السلع البديلة والمنافسة للبترول، ومن أبرز الخصائص والمميزات نذكر:

أ- الخصائص الفيزيائية:

- **المظهر:** يبدو البترول في شكل سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، وقد يأخذ شكل سائل أو شكل غاز.
- **الذوبان:** لا يختلط البترول مع الماء ولا يذوب فيه، بل يطفوا عليه مثل الزيت لكون كثافته أقل من كثافة الماء حسب منشئته.
- **الاحتراق:** عند استعمال فتيل مبلل بالبترول فإنه يشكل لها مضيئاً يرافقه انطلاقاً لدخان أسود، إلا أنه نادراً ما يتم حرق البترول كمادة خام كما هو الحال في الغاز الطبيعي والفحم وإنما يتم الحرق بعد تكريره.

ب- الخواص الكيميائية:

إن البترول يتكون من الهيدروكربونات وهذه بدورها تتكون من الهيدروجين والكربون ، وبعض الأجزاء غير الكربونية والتي يمكن أن تحتوي على النيتروجين والكبريت والأكسجين ، وبعض الكميات الضئيلة من الفاناديوم والنيكل ومثل هذه العناصر لا تتعدى 1% من تركيب البترول وعليه يمكن القول أن البترول هو الزيت الخام على اختلاف كثافته والغاز يكون مصاحب له¹.

ج- الميزة التكنولوجية الفنية:

^{3 1} الدوري محمد أحمد، مرجع سابق، ص 15، ص 60.

هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة البترولية، فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال البترول يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجر عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقاً، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة.²

د- الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية):

ان السلعة البترولية تتميز عموماً بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة والبديلة لها (إنتاجية البترول تعادل حوالي 6 أضعاف إنتاجية الفحم الحجري مثلاً).

هـ- ميزة مرونة الحركة البترولية:

حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.

و- ميزة الاستعمال الواسع وغير المحدود:

للسلعة البترولية ميزة أخرى أكنث تأثيراً وأكبر أهمية من بقية السلع الأخرى التي عرفها واستخدمها الإنسان لتلبية وإشباع حاجاته المتزايدة حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات، والتي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان إن لم تكن كلها ومجموع النشاطات والقطاعات الاقتصادية في الزراعة والصناعة والخدمات الإنتاجية وغير الإنتاجية ومن المنتجات السلعية البترولية الأساسية والثانوية المكملة والمشتقة / منتجات البتروكيماويات.³

المطلب الثالث: الصناعة البترولية

و ترجع بداية صناعة البتروكيماويات بصفة عامة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث وصل الإنتاج العالمي للبترول حوالي 95 مليون طن سنة 1920 في حين وصل أول إنتاج البتروكيماويات في أمريكا حوالي 100 طن، و ذلك لتوفر صناعة تكرير واسعة تحتوي على مواد أولية متعددة تربط بالكيمياء العضوية من جهة و آبار الغاز الطبيعي والغازات المشتركة من جهة أخرى. أما في أوروبا فلم تتطور هذه الصناعة إلا بعد الحرب العالمية الثانية، و سبب ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى مخلفات الحرب و ما نجم من خراب و كذا نقص موارد الغاز الطبيعي.

الفرع الأول: مفهوم الصناعة البترولية

الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاماً وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان.¹

² حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص 86.

¹ الدوري محمد أحمد، مرجع سابق، ص 6.

كما تعرف الصناعة البترولية على أنها الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة ، فالصناعة البترولية تشمل إنتاج البترول والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات البترولية أو ما يطلق عليها البتروكيمياوية.²

الفرع الثاني: مراحل الصناعة البترولية

تم استخدام البترول منذ القدم بسبب ظهوره على سطح الأرض في مناطق مختلفة من العالم، لكن استعمالاته كانت محدودة جدا كاستعماله لإنتاج الملح في الصين في القرن الرابع ميلادي، ورصف الطرقات في بغداد في القرن التاسع ميلادي، لكن الصناعة البترولية لم تبدأ سوى في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي³، و يمتاز البترول بأنه لا يستهلك ولا يستغل إلا بعد القيام بعمليات إنتاجية صناعية من أجل الوصول إلى المنتجات البترولية ولعل أهم هذه المراحل نذكر:

أولاً: مرحلة البحث والتنقيب

حيث يتم في هذه المرحلة معرفة وتحديد تواجد الثروة البترولية فيستخدم في عملية البحث هذه الكثير من الطرق التي تحمل في مجملها طابع المغامرة والمخاطرة باعتبار أن هذه العملية تستوجب رؤوس أموال ضخمة وتبقى نتيجة العملية وفق احتمال، ومن بين هذه الطرق: المسح الجوي و الجيولوجي و الحفر.. الخ

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الآبار التي وصل فيها البترول إلى السطح بطريقة طبيعية، إلا أن معظم هذه الحقول قد نفذت، فيما عدا بعض الأماكن المحدودة في الأسكا.

أم مرحلة التنقيب فهي حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة البترول الطبيعية، بعد أن تم تحديد المصائد البترولية أو الغازية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية، لمعرفة ما إذا كان هناك بترول أم لا، حيث إن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود البترول أو من عدمه، وتجب الدقة في اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها ، حيث هي التي توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها، إذ أن الدقة في اختيار مواقع الآبار لا تحتملها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية كذلك بسبب التكلفة لأن الخطأ في اختيار موقع البئر الاستكشافي يمكن أن يؤدي إلى عدم العثور على البترول رغم وجوده وذلك بسبب عدم الوصول إلى المكن.¹

ثانياً : مرحلة الاستخراج البترولي.

هي المرحلة الهادفة إلى استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزاً أو صالحاً للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وفي داخل المنطقة أو البلاد أو خارجه، وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحيات المنطقة البترولية للاستغلال الاقتصادي

² مخلفي أمينة، مرجع سابق، ص 20

³ Chitour Chems Eddine, **Pétrole et politique**. Edition ANDRU, Algérie, 2003, P48

¹ ³ مخلفي أمينة، مرجع سابق، ص 25، ص 29.

وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستعمال حفر الآبار لبتروولية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج، ويتم هذا الاستخراج أيضا بعدة طرق:

- ففي حالة وجود الضغط تحت الأرض سيجبر الزيت على الخروج للسطح تحت تأثير هذا الضغط، ويسمى هذا الاستخلاص بالمبدئي، حيث لا يستخرج إلا 20% من الزيت الموجود.
- يقل الضغط شيئاً فشيئاً خلال فترة حياة البئر حتى يصبح هذا الضغط عاجزاً عن دفع الزيت للسطح فتستخدم طريقة استخراج الزيت الإضافية من خلال مجموعة من التقنيات لزيادة الضغط منها حقن الماء، إعادة حقن الغاز الطبيعي... الخ.
- أما المرحلة الثالثة فتعتمد على تقليل كثافة الزيت، حيث يتم تسخين الزيت وجعله أسهل للاستخراج ويستخدم في ذلك تقنية حقن البخار إضافة إلى طرق أخرى.²

ثالثاً: مرحلة النقل البترولي.

وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه، ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل البترول بأنواعها البرية (الأنابيب والشاحنات والسكك الحديدية) والبحرية (السفن العملاقة).

رابعاً : مرحلة التكرير والتصفية.

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة، وهذه المنتجات البترولية المتنوعة السالفة الذكر، بعضها أساسي أو رئيسي وبعضها ثانوي وبعضها خفيف كالبنزين والكيروسين، وبعضها ثقيل كالإسفلت أو الشمع مثلاً وبعضها متوسط... الخ، يطلق على هذه المرحلة الصناعية مرحلة الصناعة التحويلية، لأنه نشاط صناعي معتمد ومرتبطة بالمادة الخام البترولية لتحويله إلى منتجات مصنعة.³

خامساً: مرحلة التسويق والتوزيع.

وتهدف هذه المرحلة إلى تسويق البترول بصورتيه الخام والمنتوج إلى مناطق ذات الحاجة الاستهلاكية له سواء كان للاستهلاك المحلي أو لإعادة التحويل.

وما يمكن ملاحظته من المراحل السابقة في الدول البترولية صاحبة الثروة هو غياب مرحلة الصناعة التحويلية والاعتماد في المرحلة الأخيرة على تسويق المنتج الخام إلى الدول المتقدمة التي تستقبل هذا المورد لإعادة التحويل وكسب الثروة أيضاً.

سادساً: مرحلة التصنيع البتروكيمياوي.

ان البتر وكيمياء صناعة ثقيلة تستعمل كمادة أولية بعض القطاعات البترولية الناتجة عن عملية التكرير أو تستعمل الغاز الطبيعي وانطلاقاً من عملية التتقيب نتحصل على ما يسمى بالمواد الأساسية وهي: الأثيلان، البروبيلان، البوتان، والعطريات، وانطلاقاً من كل واحدة من هذه المواد، يمكن صنع عدد لا

² الدوري محمد أحمد، مرجع سابق، ص 5.

متاهي من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية، وهذه المشتقات تستخدم كأساس لإنتاج المواد البلاستيكية، المنظفات، الأسمدة، المبيدات الحشرية وغيرها من المواد. وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن هناك طرق أخرى لإنتاج البترول والزيوت الخام والتي كانت تستخدم منذ القرن الماضي، وأصلح هذه الطرق هو تحويل الفحم إلى الزيت من قبل الألمان الذين استخدموا هذه الطريقة عندما توقف استيراد البترول في الحرب العالمية الثانية، وكانت تعرف باسم "ايرساتز" أي الاستبدال بالألمانية، ويقدر أن نصف الزيت المستخدم في ألمانيا أثناء هذه الحرب قد كان وفق هذه الطريقة إلا أنه تم التوقف عنها نظرا لكون تكاليف إنتاج البترول الطبيعي أقل منها.¹

المبحث الثاني: الأسواق البترولية العالمية

لقد تزايد اهتمام واستعمال العالم للبترول عاما بعد عام ، و هذا السائل الثمين يمد العالم بنصف احتياجاته من الحرارة والطاقة الميكانيكية اللتين يحتاجهما العالم، ومع تزايد طلب الإنسان على القدرة يزيد طلبه على البترول والعتور على مثل هذه الكميات الهائلة التي يحتاجها هو جزء من عمل الشركات الضخمة في المراحل الأولى لظهوره ومن ثم انتقال السيطرة لمنظمة الأوبك.¹

المطلب الأول: ماهية السوق البترولية

إن المكان الطبيعي لتداول أي سلعة هو السوق، وبغض النظر عن طبيعة السلعة البترولية فإن تداولها سواء كان في صورة بترول خام أو منتجات نهائية يتم في أنشط الأسواق العالمية وهو سوق البترول العالمي.

¹ مخلفي أمينة، مرجع سابق، ص 29.

¹ بيوار خنسي، مرجع سابق، ص 6.

الفرع الأول: تعريف السوق البترولية

السوق العالمية للبترول تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى، ويمكن وصف السوق العالمية للبترول بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه²، فهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحركها قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، وتتحكم فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.³

الفرع الثاني: أشكال السوق البترولية

تحدد أسعار البترول في أسواق البترول العالمية على أساس الظروف الواهنة للسوق البترولية، والتوقعات المستقبلية للطلب والعرض، وتمثل الأسعار الفورية أو ما يعرف بسعر التسليم الفوري لبرميل البترول خلال فترة لا تتجاوز الأسبوعين أو ثلاثة أسابيع، بينما تمثل الأسعار الآجلة أو المستقبلية أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة من شهر الى خمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات، بحيث يلتزم المشتري بشراء البترول في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد مسبقا، ويتحدد أيضا في العقود الآجلة بالتفصيل نوعية وكمية البترول التي تم التعاقد عليها ليتم تسليمها نقدا.⁴

أولاً- سوق المعاملات الفورية

تعرف سوق المعاملات الفورية على أنها، تلك السوق الحرة أو المفتوحة، التي تعنى سوق الوقت أو المكان الحالي أو كلاهما، بحيث أن سعر الوحدة البترولية (طن، برميل) في هذه السوق غير ثابت، وإنما مرتبط بمقدار الكميات المعروضة والمطلوبة من البترول في مكان معين، وهي معاكسة للسوق المستقبلية التي تكون فيها التبادلات البترولية متوسطة أو طويلة المدى، ومع بداية الثمانينات أصبح هناك تقارب بين السعر الرسمي (السعر المعلن) والسعر الفوري، وكان الاختلاف الوحيد بينهما، في أن السعر الفوري يأخذ بعين الاعتبار نوعية البترول المعروض، عكس السعر الرسمي.

وعندما دخل الى السوق منتجين جدد تخلت بذلك أوبك عن العمل بنظام التسعير الرسمي، حماية لنصيبها من السوق الذي تقلص الى النصف تقريبا في منتصف الثمانينات، مما أدى الى اتساع نطاق الأسواق

² بلقطة ابراهيم، مرجع سابق، ص 18.

³ ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 70.

⁴ Giraud André, Géopolitique du pétrole et du gaz. édition technip, Paris, France, 1987, P 287.

الفورية، مما مهد الطريق للتقلبات الشديدة للأسعار، وأتاح الفرصة لنشأة ونمو المضاربة على تلك الأسعار، وظهرت المضاربة في البترول منذ منتصف الثمانينات، فيما يعرف بالأسواق المستقبلية أو الآجلة.¹ و أهم الأسواق الفورية سوق روتردام بهولندا وسنغافورة ونيويورك، بالإضافة الى العديد من الموانئ التي توصف بأنها أسواق فورية مباشرة، ويحصل تجار البترول على احتياجاتهم من المعلومات حول اتجاهات الأسعار من خلال الاتصالات المباشرة أو عن طريق النشرات والمجلات المتخصصة؛ التي تعنى بجمع المعلومات عن الأسعار في السوق ونشرها.²

ثانيا- سوق العقود الآجلة

السوق الآجلة بالدرجة الأولى هي سوق مالية، حيث أن التبادلات لا تقوم على المنتوجات الفيزيائية (المادية) فقط، ولكن أغلب التعاملات فيها تقوم على أساس سندات مالية، كما يحدث في الأسواق المالية، هذه السندات هي عبارة عن عقد يتم فيه التعهد ببيع منتج بترولي خام أو مكرر في تاريخ متفق عليه، فالأسواق الآجلة من الناحية التقنية مهمتها الأولى السماح للمتعاملين بتفادي الأخطار المترتبة عن تقلبات الأسعار، كما تساهم في زيادة تحركات الأسعار على المدى القريب، وصارت هذه الأسواق تعد معيارا مباشرا أو غير مباشر في تكون أسعار التبادلات الفيزيائية للبترول الخام والمنتجات البترولية، ومن أشهر هذه الأسواق نجد:

- سوق نيمكس NYMEX متواجد في نيويورك بالولايات المتحدة New York Mercantile Exchange

- سوق IPE المتواجد في لندن- International Petroleum Exchange

مما يعاب على هذه السوق، أنها صارت مثلها مثل الأسواق المالية العادية، وما تتميز به من سلوكيات سلبية مثل السلوك التتبعي للمتعاملين، وانتشار المضاربة، بحيث صار عددهم يفوق المتعاملين البترولييين التقليديين.

وبسبب عوامل عديدة قد تزيد الأسعار الآجلة على الأسعار الفورية، فتوصف السوق المستقبلية بأنها Contango (تعرف بحالة الاستمرار وفيها يزيد السعر المستقبلي عن السعر الفوري)، أو تقل عنها فتوصف بأنها Backwardation (تعرف بحالة التراجع وفيها يقل السعر المستقبلي عن السعر الفوري)، فإذا انخفض السعر الآجل عن السعر الفوري مضافا إليه تكلفة الاحتفاظ بالمخزون، فالمتعامل يفضل الشراء في السوق الآجلة، أما إذا ارتفع السعر الآجل فوق السعر الفوري زائد تكلفة المخزون فإن المتعامل يفضل الشراء الفوري والتخزين.³

الفرع الثالث: المتعاملون في الأسواق البترولية

أصبحت السوق البترولية تجذب العديد من المتعاملين الذين يهدفون الى تحقيق الأرباح و مصالح الدول لما تدره هذه السوق من منافع، خاصة بعد ارتباط معظم الدول بهذا المورد الاقتصادي المهم سواء الدولة المنتجة أو المستهلكة، و من أهم المتعاملين نذكر:

¹ بلخضر عبد القادر، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة-حالة الجزائر- . أطروحة دكتوراة غ م، تخصص ادارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 35، ص 36.

² الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص 333.

أولاً- شركات البترول الوطنية

لقد ظهرت هذه الشركات منذ أواخر الأربعينيات والخمسينيات وعرفت باسم الشركات المستقلة، اقتصر نشاطها الإنتاجي على أسواقها المحلية في بداية الأمر لكنها سرعان ما اتجهت إلى الأسواق العالمية، ونجحت في اكتشاف البترول ومن ثم إنتاجه في إطار عقود المشاركة. و مع نمو الشركات الوطنية في الدول المنتجة قامت بإنشاء أقسام متخصصة في التسويق الدولي، أو ممثلين حكوميين لبيع صادرات البترول الخام بعد تلبية احتياجات مصافي التكرير الوطنية، أو بيع المنتجات المكررة في الأسواق الدولية بعد قيام عدد من شركات البترول الوطنية بالاستثمار في مصافي و منافذ التسويق خارج حدود دولهم، و من أمثلتها شركة أرامكو السعودية، وشركة سوناطراك الجزائرية، وشركة فنزويلا الوطنية.¹

ثانياً- شركات البترول الكبرى:

تمتلك شركات البترول الرئيسية في العالم خبرة و تاريخاً طويلاً في مجال صناعة البترول، و أبرز ما يميزها توسعها الأفقي و العمودي، حيث تتحكم في العديد من صناعات الطاقة المختلفة و كذلك في معظم مراحل صناعة البترول و لهذا فهي تبيع و تشتري البترول الخام كما تبيع و تشتري المنتجات المكررة في أسواق الفورية و المستقبلية، تتسم بالتكنولوجيا و تربطها علاقات الدول المنتجة²، و من أهم أمثلة هذه الشركات البريطانية للبترول "شل"، إكسون شيفرون و موبيل تكساكو الأمريكيتين، و لاشك أن من أبرز التطورات التي حصلت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على صعيد الصناعة البترولية العالمية، ظهور شركات بترولية جديدة من خارج نادي الشركات البترولية الكبرى لممارسة عملية التنقيب، والإنتاج طبقاً لصيغ استثمارية جديدة تختلف عن اتفاقيات الامتياز التقليدية من وجوه عدة³، و إن كانت تتشابه مع الشركات الكبرى في النشاط و تمتلك بعض مصادر إنتاج البترول الخام و العديد من مصافي التكرير و أنظمة التسويق الخاصة، و تقوم شركات البترول ببيع شركات البترول الأخرى الخام و المنتجات المكررة، كما تستطيع بعضها الاستفادة من المعاملات البترولية في الأسواق المستقبلية، و من أمثلة هذه الشركات توتال، أموكو، و غيرها.

ثالثاً- مصافي التكرير المستقلة:

وهي شركات متخصصة في تكرير البترول الخام، و لهذا فهي تشتري البترول الخام و تبيع المنتجات المكررة في الأسواق، و بالرغم من أنها تستطيع شراء احتياجاتها من البترول الخام من خلال العقود المباشرة مع شركات الإنتاج إلا أنها تلجأ إلى الأسواق الفورية لبيع منتجاتها و الاستفادة من تعاملات الأسواق المستقبلية، و من أمثلة هذه المصافي سارأس، سنكليرا، فاليرا، و نيناس.⁴

رابعاً- الشركات التجارية المتخصصة:

¹ الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص 340، ص 341.

² Chalabi Fadhil, Géopolitique du pétrole. Editions TECHNIP, Paris, France, 2005, p 115.

³ بلقعة ابراهيم، مرجع سابق، ص 20.

شركات متخصصة في تجارة البترول الخام و المنتجات المكررة، و تهدف إلى تحقيق أرباح تجارية من خلال العمليات التجارية، بعد دراسة السوق و استخدام برامج التنبؤ العلمي لتحركات و اتجاهات السوق، و على الرغم من الصغر النسبي لأحجام رؤوس أموال هذه الشركات إلا أنها تسعى الآن لزيادتها حتى تستطيع الاستفادة من خبرتها بشكل أكبر في السوق.

خامسا- الوسطاء(السماسرة):

يهتم الوسطاء في السوق بمقابلة احتياجات كل من البائع و المشتري(في حالة عدم علم كل منهما باحتياجات الآخر)، و لهذا لا يتصرف الوسطاء بدوافع شخصية بل نيابة عن البائع أو المشتري و يتسلمون مقابل ذلك رسوم التوسط(العمولة، و عادة يدفعها البائع)، و من أمثلة الوسطاء: PVM، فيرست ناشونال، يوناييتد، سبيكترون و فيرنويل.

سادسا- مصافي الوول ستريت:

وهم عدد من البنوك التجارية التي ترتبط بصناعة البترول و دخلت أسواق البترول منذ عام 1985 م للتعامل مع المنتجات الورقية و أسواق المستقبل أو نوع محدد من البترول، و من خلال خبراتهم الطويلة في الأسواق المالية استطاعوا تطوير وسائل خاصة بأسواق البترول، كما أن لهم تأثيرا كبيرا في الأسواق الفورية، و من أهم أمثلة هذه المصافي: أرون، مورجان ستانلي، دريفاس، و بيرستين.

سابعا- الموزعون المستقلون:

ولا يمتلك الموزعون مصافي تكرير خاصة و لهذا يلجأون إلى أسواق البترول للحصول على المنتجات المكررة التي يقومون بتوزيعها على المستهلكين، و حيث إنهم في الغالب مشتررون للمنتجات فإن تأثيرهم في السوق محدود.¹

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسوق البترولية العالمية

إن فهم طبيعة القوى والآليات التي تحكم السوق العالمية للبترول يستوجب التطرق لأهم المراحل التي مر بها هذا السوق، و من ثم تحليل أسباب انتقال السلطة و السيطرة بين عدد من الأطراف.

الفرع الأول: السيطرة الأمريكية

بعد اكتشاف البترول من طرف داريك في 1859 و الممول من طرف شركة Seneca، نظمت هذه الشركة حملة دعائية زاد من خلالها عدد المغامرين و الباحثين و المضاربين عن البترول، فبلغ عدد الآبار المحفورة سنة 1860 حوالي 84 بئر كان إنتاجها حوالي 75 ألف طن من البترول الخام، و ما هي إلا 10 سنوات حتى أنشأ "جون روكفلر" بمشاركة عدد من المساهمين شركة "Standard oil company" في 10 جانفي 1870، حيث كانت تتحكم في 80% إلى 90% من النقل البترولي في الولايات المتحدة، و منذ ذلك الحين أخذت الصناعة البترولية بالتطور و التقدم لتضم الاستثمارات المختلفة، و لتبدأ ملامح السوق البترولية في التشكيل.²

¹ الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص ص 340، 341.

² Chalabi Fadhil, op cit, p231.

الفرع الثاني: الكارتل البترولي

لم تعد السلعة البترولية حكرا على الشركات الأمريكية فحسب، بل ظهرت شركات أوروبية تعيش السلطة رفقة مثيلاتها الأمريكية، و يمكن التمييز هنا ابتداء من بداية القرن العشرين بين نوعين من الكارتل اختلف في عدد الشركات التي تحويه، لكنه لم يختلف كثيرا في السياسات التي يطبقها باعتبار أن وراء كل سياسة تأكيد على السيطرة في السوق البترولية العالمية.

أولا- عقود الثلاثة الكبار:

شهدت السوق البترولية العالمية مراحل مختلفة بسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928 و 1934 كانت السوق تحت قيادة ثلاث شركات كبرى وتتمثل هذه الشركات في ستاندرد جيرسي "standard jersey" الأمريكية (إكسون حاليا) ، شل "shell" الهولندية الانجليزية و البريطانية للبترول Britich Petroleum ، فلقد شهدت هذه الفترة إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة البترول والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف بالكارتل العالمي القديم¹.

ثانيا- عقود السبعة الكبار (الشقيقات السبع):

و إذا كانت العقود الأولى من القرن العشرين قد عرفت سيطرة الثلاثة الكبار كما يقال فإن الثلاثينات إلى غاية الستينات قد شهدت سيطرة الشركات السبع والتي تعرف باسم "الشقيقات السبع" وهي:²

British petroleum	الشركة البريطانية للبترول
Shell	شركة شل الهولندية
Standard Jersey	ستاندرد جيرسي (إكسون حاليا)
Gulf	شركة جولف
Texasco	شركة تكساسكو
Standard California	شركة ستاندراد كاليفورنيا (سوكال شفرون حاليا)
Standard New York(Mobil)	شركة ستاندرد نيويورك (موبيل حاليا)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشركات الخمسة الأخيرة هي شركات أمريكية، و هناك من يضيف إلى هذه الشركات الشركة الفرنسية للبترول CFP.

لكنت هذه الشركات قبل عقد السبعينات تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة وذلك من خلال احتكارها للإنتاج وتحديد الأسعار وفق ما يخدم مصالحها والتحكم في حركة السوق، غير أن هذا النمط الأوحده للسيطرة الذي فرضته هذه الشركات لمدة تزيد عن الخمسين عاما تحطم تدريجيا خلال عقد السبعينات وذلك بعد الصدمات المتعاقبة في السوق البترولية، من خلال فقد انه لقسم كبير من

¹ قصي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 70.

² Chalabi Fadhil, op cit, p231.

الصناعة البترولية التي كانت تسيطر عليها، فقد أصبح إنتاجها البترولي الذي كان يزيد عن 60% من الإنتاج الإجمالي بداية 1973 لا يمثل في نهاية السبعينات سوى نسب 15%.³

الفرع الثالث: القوى الجديدة في السوق:

حمل عقدي الخمسينات والستينات أحداثا كثيرة طرأت على العرض العالمي، فلذت إلى ارتفاع نصيب النصف الشرقي من الكرة الأرضية وخاصة منها دول الشرق الأوسط من الصادرات البترولية العالمية من 45% إلى 77%، وهو ما أدى إلى تغير في الأطراف الفاعلة في السوق العالمية البترولية. إلا أن تغير السلطة على السوق لا يعني زهاب السلطة الاحتكارية عن الكارتل، وإنما ظهرت قوى جديدة محاولة المنافسة لتقاسم السلطة مع الشقيقات السبع، وهي مرحلة انتقالية شبيهة بمرحلة الانتقال من عقود الثلاثة الكبار إلى كارتل الشركات السبع.

أولا- ظهور الشركات البترولية الوطنية:

يعتبر تأسيس شركات البترول الوطنية في بعض الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط،

خطوة هامة نحو المشاركة الفعلية لهذه البلدان في صناعتها البترولية، ولعل تأسيس هذه الشركات كان من أهم التطورات التي أدت إلى تآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات البترول العالمية على الصناعة البترولية في المنطقة، كما أدت في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكل الصناعة البترولية¹، و يعتبر ظهور الشركات البترولية الوطنية من أهم العوامل التي غيرت ورسمت معالم سوق بترولية عالمية جديدة، ويمكن تقسيم هذه الشركات إلى:

أ- شركات البلدان الصناعية:

لقد ظهرت هذه الشركات منذ أواخر الأربعينيات والخمسينيات وعرفت باسم الشركات المستقلة، اقتصر نشاطها الإنتاجي على أسواقها المحلية في بداية الأمر لكنها سرعان ما اتجهت إلى الأسواق العالمية، ونجحت في اكتشاف البترول ومن ثم إنتاجه في إطار عقود المشاركة، و من بين أهم أسباب ظهور هذه الشركات نذكر:

- تحقيق الشركات العالمية الاحتكارية لأرباح عالية وهو ما اعتبر حافزا كبيرا لهذه الشركات باعتبار أن الهدف دائما هو تحقيق أكبر ربح ممكن.
- النجاح المتزايد الذي حققته الشركات المستقلة أدى إلى تعزيز قدرتها المادية والفنية والتوسع أكثر في مجالات استغلال البترول في العالم.
- الحصول على الكثير من الاتفاقيات البترولية وخاصة منها عقود المشاركة والمقولة.

³ بلقطة ابراهيم، مرجع سابق، ص 20.

¹ عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي " الدور السياسي والاقتصادي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 130.

وقد بدى أنّ ظهور القطاع التنافسي في السوق البترولية العالمية والمتمثل في قطاع الشركات المستقلة سيؤدي إلى نقص دور الشركات العالمية الكبرى، إلا أن ما حدث هو مضاعفة جهود هذه الأخيرة من أجل التمسك والبقاء على السلطة خاصة من خلال التنسيق المستمر بينها، وقد أخذ هذا التعاون والتنسيق شكلا هيكليا، خاصة من خلال قيام شركتين فأكثر بإنشاء شركات مشتركة للقيام نيابة عن الشركات القابضة بأنشطة معينة كالإنتاج أو التسويق، كما يمكن أن يتم التنسيق من خلال الاندماج والتكامل وهو ما عرفه عقد التسعينات.²

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الشركات المستقلة، قد وقفت جنبا إلى جنب مع الشركات الكبرى في الكثير من المواقف، ففي أزمة السويس عام 1956 شاركت جميع الشركات الأمريكية والأوروبية كبرى ومستقلة في برنامج الطوارئ الموضوع من طرف حكومات الدول الصناعية ال غربية على جانبي المحيط الأطلسي، وانتهجت سياسات وخطط منسقة من أجل تخفيف أثار انخفاض الإمدادات البترولية الى الاقتصاديات الأوروبية.

كما تم انضمام الشركات المستقلة إلى الشركات الكبرى في بداية السبعينات في جبهة منسقة تحوي على عشرين شركة تأخذ على عاتقها مهمة التفاوض مع الدول المصدرة في تنظيم عمل السوق وقد تم إبرام اتفاقيات المشاركة في طهران وجنيف الأولى والثانية خلال الفترة (1970-1972).¹

ب- شركات البلدان المنتجة والمصدرة للبترول:

لقد شهدت الدول النامية حركة التحرر الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، و تنامت هذه الحركة في الكثير من المناطق الخاضعة للاستعمار الأجنبي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وما لبثت هذه الحركة صامدة لسنوات حتى بدأت الأنظمة الوطنية في الظهور.

فكان لابد من سياسة مستقلة لهذه الدول لحماية المصالح والثروة، و من مؤسسات تشرف على هذه السياسة خاصة أمام التغيرات الهيكلية التي عرفتها السوق البترولية العالمية، فانطلقت بذلك عمليات التأميم و إنشاء الشركات الوطنية، وتعتبر الشركة الإيرانية " Nioc " أولى هذه الشركات المنشأة بقرار من البرلمان الإيراني في 1951/04/30 عقب تأميم البترول الإيراني، ثم تتالت بعدها إنشاء العديد من الشركات البترولية وأهمها:

- مصر: أنشأت المؤسسة العامة للبترول عام 1958.
- المكسيك: وكانت السريقة في إنشاء مؤسسة للبترول سنة 1938.
- فنزويلا: CVP تمّ الإنشاء في 1960/04/19.
- الكويت: KNPC في 1960/10/03.
- اندونيسيا: PERTAMINA سنة 1961.
- السعودية: PETROMIN في 1962/11/30.

² قصي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 69.

¹ بلقعة ابراهيم، مرجع سابق، ص 20.

- الجزائر: SONATRACH في 1963/12/31: خاصة الدور الذي أصبحت تلعبه سوناطراك في السوق.
 - العراق: INOC عام 1964.
 - ليبيا: المؤسسة العامة للبترول في 1968/04/14.
 - وأيضاً هناك YPF في الأرجنتين، PETROBRAS في البرازيل، ENAP في الشيلي، EPF في البيرو و FCOPETROL في كولومبيا.²
- ثانياً- التنظيمات البترولية:

بعد أن لجأت الدول العربية والدول النامية بصفة عامة لسياسات اقتصادية في إطار معركة التنمية بعد معركة التحرير عن طريق التأميم و المشاركة وتوجيه عوائد البترول في خدمة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبح تحرك هذه الدول في اتجاه واحد نحو البحث على سياسات منسقة يمكن من خلالها تغيير الأوضاع على مستوى السوق البترولية العالمية أمام تزايد الصراع بين الدول البترولية والشقيقات السبع وكذا دخول الشركات البترولية المستقلة إلى الساحة الدولية، ولم تكن هذه السياسات لتطبق إلا من خلال إنشاء منظمات وتنظيمات بترولية عربية ودولية، ولعل أهمها:

أ- منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك":

لقد أنشئت هذه المنظمة عام 1960 وكانت الدول المؤسسة لها هي السعودية، الكويت، العراق، إيران وفنزويلا وتهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل.

ب- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "الأوابك":

تأسست في 1968/1/9 وكانت الدول المؤسسة لها هي السعودية، الجماهيرية الليبية، الكويت وتهدف إلى التعاون في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وصناعة البترول، وارتفع عدد أعضائها بانضمام البحرين، الإمارات، الجزائر، سوريا، العراق، قطر و مصر.

ج- الوكالة الدولية للطاقة:

أنشأت الوكالة في أعقاب الأزمة الطاقوية في 1973، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول المبادرة لإنشائها، والتي تضم الدول المتقدمة المستهلكة للبترول.¹

الفرع الرابع: مرحلة السوق الحرة

تميزت هذه المرحلة التي غطت كل فترة السبعينيات و الثمانينيات من القرن العشرين بميل كفة ميزان القوى مرة أخرى الى الشركات البترولية الكبيرة والى الدول المستهلكة، وبرز دور الوكالة الدولية للطاقة كنادي للمستهلكين، وشهدت السوق خلال هذه الفترة موجة من الاضطرابات صاحبها خوف من حدوث خلل في تدفق الإمدادات ووصول الإنتاج البترولي الى ذروته، وانهيار الطلب على البترول في بلدان

² قصي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 70.

¹ بن بوزيان محمد و لخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة تلمسان، العدد 02، 2012، 188.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وعودة ظهور الإنتاج من خارج أوبك، وعدم قدرة أوبك على المحافظة على الارتفاع في مستويات الأسعار والإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصة السوق، وقد امتدت هذه المرحلة حتى بداية الثمانينات حينما اضطرت أوبك تحت ضغط أوضاع السوق البترولية وسياسات المستهلكين الى بداية اللجوء لما يسمى بحصص وسقف الإنتاج.²

الفرع الخامس: مرحلة التجاذب بين المنتجين والمستهلكين

تبدأ المرحلة الأولى من هذه المرحلة من منتصف الثمانينات اذ لم تكن أسعار البترول مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على الطلب وليست منخفضة بالدرجة التي قد تحد من الاستثمارات، وابتداء من عام 1986 انهارت أسعار البترول ثم حصلت زيادة تدريجية في حصة أوبك من السوق البترولية، وشهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية انخفاضا في مستوياتها، وقد امتدت هذه المرحلة من عام 1984 حتى عام 1998³، حيث اتسمت بسيطرة شبه تامة من قبل الدول المستهلكة، كما شهدت أيضا تدهور نفوذ أوبك وانخفاض الأسعار الى مستويات قريبة من تلك السائدة قبيل الحضر البترولي جراء نشوب حرب أكتوبر 1973، وأضحى يطلق على السوق البترولية في هذه المرحلة بسوق المستهلكين.

أما المرحلة الثانية فتبدأ منذ سنة 1998 التي شهدت أزمة بترولية خانقة، ونزل وقع هذه الأزمة كالصدمة على الدول المنتجة وخصوصا دول الأوبك، بحيث تراجعت مداخيلها بشكل كبير، الأمر الذي حفز هذه الدول من جديد على التعاون فيما بينها لإعادة الاستقرار الى السوق وللدفاع عن الأسعار. وتميزت هذه المرحلة بالاهتمام المتزايد بنمو الطلب على البترول في آسيا، خصوصا في الصين والهند وظهور الاختناقات في كامل سلسلة الإمدادات البترولية، و منذ سنة 2000 شهدت أسعار البترول أرقاما قياسية أدت الى زيادة مداخيل الدول المصدرة للبترول، و كانت السوق خلال هذه الفترة سوق مشتريين لا بائعين، وعليه يمكن القول أن السوق البترولية شهدت نوعا من التوازن في القوى بين كل من المنتجين (لا سيما دول أوبك)، والمستهلكين الذين سيطروا على السوق لفترة تقارب 15 عاما من 1974 الى 1999، وبدء من 2010 دخت التنظيمات الإرهابية كطرف فاعل في السوق البترولية خاصة داعش التي أصبحت تسيطر على العديد من منابع البترول في كل من العراق وسوريا وليبيا، والسبب الرئيسي لتنامي هذه الجماعات هو كما يطلق عليها الثورات العربية، أي أن هذه المرحلة هي أيضا مرحلة سوق حرة تتحدد أسعاره وفق العرض والطلب من خلال فاعلين شرعيين وغير شرعيين.¹

المطلب الثالث: دور الأوبك في السوق البترولية

منذ ثلاثينيات القرن العشرين و أسعار البترول تتحكم فيها شركات البترول الدولية الاحتكارية، والتي كانت تسعى جاهدة دائما لإبقاء الأسعار عند أسعار الولايات المتحدة الأمريكية و خاصة بعد الاكتشافات الجديدة بالعراق، و بحلول سنة 1959 قام الرئيس الأمريكي بفرض ضريبة 9% على الواردات للحد من

² Chalabi Fadhil, op cit, p233.

³ دعاس خليل، مرجع سابق، ص 53.

¹ دعاس خليل، مرجع سابق، ص 54.

استيراد بترول الشرق الأوسط من أجل رفع الأسعار، لكن الطلب الكبير على بترول الشرق الأوسط (منخفض التكلفة) أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على التحكم في الأسعار، وبحلول سنة 1960 أقامت فنزويلا و السعودية و العراق و الكويت و إيران منظمة الدول المصدرة للبترول "OPEC" ردا على انهيار الطلب على البترول غير الأمريكي بسبب ضريبة الواردات، وردا على الشركات الكبرى التي كانت مسئولة عن تحديد أسعار بترول الشرق الأوسط¹، حيث كانت هذه الشركات تستحوذ على نحو 90% من البترول الخام لدول المنظمة، حيث كان الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذه المنظمة هو تنسيق و توحيد و تطوير السياسات البترولية لهذه الدول بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها و وضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية العالمية، وبالتالي تكون في مركز تفاوضي جيد.¹

الفرع الأول: منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC

نظم المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية المؤتمر العربي الأول للبترول بالقاهرة، في شهر أفريل من عام 1959 والذي حضره مراقبون من فنزويلا وإيران، وفي كواليس هذا المؤتمر أمكن للمندوبين العرب وغير العرب أن يبذروا البذور الأولى لمنظمة الأوبك، بل أن " بريز ألفونسو " وزير الطاقة الفنزويلي، يؤكد بأن اتفاقية القاهرة، قد أمكن التوصل إليها في الكواليس آنذاك لإنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك¹، و الاسم الكامل لمنظمة الأوبك باللغة الإنجليزية و الفرنسية الذي تعرف به و يجري تداوله عالميا وإقليميا، هو:

OPEC: organization of petroleum exporting countries.

OPEP: Organisation des pays exportateurs de pétrole.

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر سبتمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (OPEC) فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار البترول الذي يستغله الكارتل الدولي للبترول خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة، و كانت جنيف المقر الرئيسي للمنظمة حتى تم التوقيع على اتفاقية مع الحكومة النمساوية في 24-07-1965م، لتصبح بعدها فيينا مقرا رئيسا للمنظمة.²

¹ تيموثي ميتشل، ديموقراطية الكربون -السلطة السياسية في عصر النفط-. ترجمة السباعي بشير و شريف يونس، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2014 ص 255.

¹ الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص ص 340، 341.

¹ خير الدين وحيد، مرجع سابق، ص 93.

2 عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 75.

منذ جانفي 2016 أصبحت منظمة OPEC تتألف من 13 دولة، وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها (دول عربية وأخرى غير عربية)، وأعضاؤها بالإضافة الى الدول الخمسة المؤسسة (فنزويلا، العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت) هم: قطر (1961)، ليبيا(1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967) الجزائر(1969)، نيجيريا(1971)، أنغولا (2006)، الاكوادور (انضمت سنة 1973 وانسحبت سنة 1992 ثم عادت سنة 2007) أندونيسيا (انضمت سنة 1962 وانسحبت سنة 2008 ثم عادت سنة 2016)، كما انضمت سابقا الغابون سنة 1975 وانسحبت سنة 1995.³

و للمنظمة مجموعة من الأهداف التي تسمح للدول الأعضاء فيها بحماية مصالحها تجاه الدول المستهلكة، كما أنها تحتوي على سلة من الخامات تستدل بها في وضع السعر المرجعي للبترول.

أولاً- سلة الخامات:

لدى OPEC سلة من الخامات تعتبر مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل، وتضم سلة الخامات 13 نوعا هي:

خام صحاري بلاند الجزائري، مينااس الاندونيسي، الإيراني الثقيل، والبصرة العراقي، وخام التصدير الكويتي، وخام السدر الليبي، وخام بوني النيجيري، والخام البحري القطري، والخام العربي الخفيف السعودي، خام مريان الإماراتي والخام الفنزويلي الخفيف، وجيراسول الأنغولي، أورينتي الاكوادوري.¹

ثانيا- أهداف الأوبك:

هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول و تحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين و مجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول الى أسواق استهلاكه بشروط عادلة و معقولة و توفير الظروف الملائمة لرأس المال و الخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء، و تحقيقا لذلك تحددت أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول في الآتي:²

- التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات البترولية، وتقرير ما يحقق ويحفظ مصالحها الفردية والمجتمعة.
- إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية، للتغلب على التقلبات الضارة.
- احترام مصالح الدول المنتجة، وضمان حصولها على دخل مضطرد (متقلب)، ومراعاة إمداد الدول المستهلكة بانتظام واعتدال، وضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال البترول.

³http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm?selectedTab=annually 18/02/2016 10:15

¹http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm?selectedTab=annually 18/02/2016 10:15

² عاطف سليمان، النظام القانوني للبترول في البلاد العربية-القانون البترولي العربي- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2013، ص 256.

– المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، على أن تستوفي هذه الدول الالتزامات المترتبة عليها وفق النظام الأساسي.

وضعت هذه الأهداف بسبب حاجة الدول الأعضاء لتنفيذ برامج التنمية، وأن تمويل تلك البرامج يعتمد بصورة رئيسية على الدخل المستمد من صادراتها البترولية، وأن على الدول الأعضاء أن تعتمد إلى حد كبير على دخلها من البترول لموازنة ميزانياتها السنوية، وأن البترول ثروة نابضة وأنه بمقدار ما يستنزف منها يجب أن يستعاض عنه بمصادر ثروة أخرى، وأن أي تأرجح في سعر البترول يؤثر بالضرورة على تنفيذ برامج الدول الأعضاء بل كذلك على البلدان المستهلكة.

ولهذا كانت أهم الدوافع التي شجعت على إنشاء أوبك رغبة الدول المنتجة والمصدرة للبترول في أحداث تغيير عادل في القوى الاحتكارية لانتاج البترول والتي تتجاهل مصالح هذه الدول، عن طريق إيجاد جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع هذه القوى الاحتكارية والمتمثلة في الشركات العالمية للبترول.³

الفرع الثاني: العلاقة بين "الأوبك" و"الأوابك".

الأوابك هي منظمة الدول العربية المصدرة للبترول 'OAPEC' تم تأسيسها من قبل الكويت وليبيا والسعودية إثر اجتماع وزرائهم في بيروت عم 1968، ثم انضم إليهم كل من الجزائر والبحرين ومصر والعراق وقطر وسوريا وتونس ودولة الإمارات العربية المتحدة.¹

هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء.

أثبتت النواة الأولى لأوابك قابليتها للاستمرار وللتوسع، حيث انضمت إلى عضويتها في عام 1970 كل من الجمهورية الجزائرية، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وحرصاً من الدول الأعضاء على تدعيم المنظمة بإفساح المجال لأكثر عدد من الدول العربية للانضمام إليها وتوثيق روابط المصلحة المشتركة بين أعضائها، فقد تم الاتفاق في مطلع ديسمبر 1971 على تعديل أحد بنود المادة السابعة من اتفاقية إنشاء المنظمة، والمتعلق بشروط قبول انضمام عضو جديد والذي ينص على أن يكون البترول هو المصدر الرئيسي والأساسي لدخله القومي، ليصبح "أن يكون البترول مصدراً هاماً لدخله القومي".

³ الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص 383.

¹ الشمري رضا عبد الجبار سلمان، المنظمات النفطية-دوافع قيامها وأهمية دورها- . مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد الحادي عشر، العدد3، 2008، ص 115.

واشترط لقبول انضمام أي دولة عربية إلى المنظمة قبولها بأحكام اتفاقية إنشاء المنظمة وما يطرأ عليها من تعديلات، وأن يوافق مجلس الوزراء على انضمامها بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات، على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين ، وانضمت الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق للمنظمة عام 1972، وجمهورية مصر العربية عام 1973، والجمهورية التونسية في عام 1982 (توقف نشاطها منذ عام 1987)، ليصبح عدد الدول الأعضاء 11 دولة عربية.

وتنص المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء الأوبك على أن لا تتعارض أهداف كل من "الأوبك" و"الأوبك"، خصوصاً فيما يتعلق بحقوق والتزامات أعضاء منظمة الأوبك تجاهها، كما يلتزم أطراف هذه الاتفاقية بقرارات الأوبك المصادق عليها، وعليهم العمل بموجبها حتى وإن كانوا غير أعضاء في الأوبك ، و يتضح أن الدول الثلاث المؤسسة للأوبك (الكويت، السعودية، ليبيا) وهي من أعضاء الأوبك، كانت تحرص على عدم تعارض أهداف الأوبك مع الأوبك طبقاً لنص المادة الثالثة من اتفاقية الأوبك، على الرغم من أن الدول المؤسسة كانت تهدف من إنشاء الأوبك إلى تكوين منظمة عربية لا تسيطر عليها دول أخرى غير عربية.²

وطبقاً لاتفاقية الأوبك، فإن أي عضو ينضم إليها، يجب أن يلتزم بمراعاة مستويات الأسعار، التي تهدف إليها قرارات الأوبك، بما يساعد على تقوية دول الأوبك في العمل على استقرار الأسواق والحفاظ على مستويات الأسعار، كما تنص المادة الثالثة من اتفاقية الأوبك على أن يلتزم كل عضو من أعضاء الأوبك بقرارات الأوبك، والغرض من هذا النص هو عدم تشكيل كتل داخل الأوبك ، ويجب أن يلتزم الأعضاء بالتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق مستويات عادلة من أسعار البترول، وتجنب فائض الإنتاج بالحفاظ على معدلات إنتاجية تحقق التوازن في سوق البترول العالمية، ويوضح نص المادة الثانية من اتفاقية الأوبك أن أهدافها اقتصادية وأنها تحرص على تجنب النواحي السياسية، ولكن مما لا شك فيه أن السياسة لعبت دوراً كبيراً في آفاق عمل الأوبك.¹

الفرع الثالث: تطور دور الأوبك في السوق

كانت نظم الامتيازات البترولية تمنح الشركات البترولية الحق في تعديل الأسعار دون الرجوع الى الدول صاحبة الشأن، ولهذا فإن قرار الدول المصدرة للبترول بإنهاء الفردية في تحديد الأسعار وضرورة الرجوع الى حكومات الدول المنتجة قبل إجراء أي تعديل في الأسعار طبق مفهوم حق هذه الدول في السيادة على مواردها الطبيعية، وذلك بإنشاء منظمة الأوبك، والتي مرت بعدة مراحل يمكن تقسيمها كما يلي:

أولاً-مرحلة التمكين (1960-1969):

في الستينات تم تأسيس المنظمة في مسعى من الدول الأعضاء لتجسيد حقوقها الشرعية في سوق البترول الدولية التي تهيمن عليها شركات البترول المتعددة الجنسيات، وكانت المنظمة تمارس أنشطتها بصفة عامة في ذلك الوقت في الظل حيث قامت في تلك الفترة بتحديد أهدافها، وتأسيس الأمانة العامة التي انتقلت من جنيف الى فيينا عام 1965م، كما عملت على تبني عدة قرارات واجراء المفاوضات مع الشركات

² <http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History> 18/02/2016 14:50

¹ <http://www.oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History> 18/02/2016 14:50

المحتكرة لسوق البترول آنذاك²، وفي تحقيق زيادة طفيفة في عائداتها عن طريق ما عرف بموضوع "تنفيق الإتاوة".

ثانياً-مرحلة تنامي دور الأوبك وسيطرتها على السوق البترولية (1970-1982):

مع بداية سنوات السبعينيات سيطرت الأوبك على 80% من إجمالي الصادرات البترولية، بعد تناقص دور الشركات البترولية، وفي ظل المستوى المتدني لأسعار البترول العالمية، فرضت الأوبك على الدول الأعضاء حصص إنتاج، وجعلها تتماشى والتغيرات التي تطرأ في الأسعار، بذلك التزمت كل دولة عضو بحصتها، وقد لعبت العربية السعودية دوراً فعالاً لإنجاح هذه الإستراتيجية باعتبارها من أكبر الدول المنتجة.

و تميزت هذه المرحلة بلؤياد الدور الذي تلعبه منظمة أوبك في السوق البترولية، وبهذا فإن السوق البترولية قد تحولت من "سوق مشتري" إلى "سوق بائع"، وبذلك أصبحت الأوبك مع مطلع عقد السبعينيات تملك كارتل اقتصادي مؤثر على الاقتصاد العالمي، من خلال مواكبتها التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، حيث طالب أعضاء المنظمة بكاراكاس عام 1970 بما يلي:

- ضرورة رفع كلاً من نصيب الدول المصدرة من الربح البترولي الى أكثر من 55%، مع مراعاة اختلاف درجات الكثافة النوعية للبترول (بترول ثقيل، بترول متوسط، بترول خفيف).³
- جعل أسعار البترول تتماشى و التغيرات التي تطرأ على العملات الرئيسية، و مستوى التضخم، حيث لجأت الأوبك عام 1971 إلى رفع الأسعار المعلنة (متوسط سعر سلة OPEC) بنفس نسبة التضخم في الدول الصناعية الذي بلغ 2,5% زائداً 05 سنتات، كما رفعت الأوبك السعر المعلن بنسبة 8.49% عام 1972 بسبب انخفاض قيمة الدولار، أما فيما يتعلق بالدول التي تصدر بترولها بعملات أخرى فيتحدد سعر بترولها بعد تحويل هذه العملة الى دولار.¹

ثالثاً-مرحلة انحسار دور الأوبك وتآكل المكتسبات (1982-2000):

شهد عقد الثمانينات والتسعينات تآكل المكاسب التي حققتها أوبك وفقد سيطرتها على السوق البترولية، فبعد العصر الذهب الذي عاشته الأوبك خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات وجدت نفسها عام 1986م تتخبط في فخ انخفاض الأسعار وانخفاض حصتها من السوق لمستويات لم تكن تتوقعها، فسميت باسم "الأزمة البترولية العكسية" لأنها جاءت نتيجة فائض في العرض،

² دعاس خليل، مرجع سابق، ص 118.

* يتضمن هذا المبدأ عدم اعتبار الإتاوة كمستحقات ضريبية وإنما نفقات مضافة إلى نفقات الإنتاج الأخرى، وذلك بهدف رفع حجم العوائد المالية التي تعود للبلد المنتج للبترول.

³ بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص 22.

⁴ بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص 23.

وهذا الأخير نتج عن تبلور مجموعة عوامل أهمها؛ تضارب المصالح بين دول الأوبك، و المنافسة بين هذه الأخيرة و دول خارج الأوبك، و انخفاض استهلاك البترول و تعويضه بمواد طاقة بديلة.² وفي بداية فترة التسعينات تم تفادي حدوث أزمة جديدة في أسعار البترول بسبب غزو العراق للكويت عام 1990م، حيث تمكنت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من الوصول بالأسعار الى مستويات معقولة في الأسواق البترولية العالمية، التي شهدت ارتفاعا حادا ومفاجئا بسبب انتشار الذعر والهلع في تلك الأسواق بسبب تلك الأحداث، رغم قيام دول المنظمة بزيادة الإنتاج في تلك الفترة، وبعد ذلك بقيت الأسعار مستقرة نسبيا حتى عام 1998م عندما حصل انهيار آخر في أسعار البترول بسبب الانهيار الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا، ولكن رد الفعل الذي قامت به دول الأوبك الى جانب عدد من الدول المنتجة الكبرى الى في نهاية الأمر الى العودة بالأسعار الى مستويات مرضية.³

رابعاً-مرحلة التكيف والتجاذب مع الدول الصناعية المستهلكة (2000-2015)

لقد كان لتكيف أوبك مع المتغيرات في أوضاع وهيكل سوق البترول العالمية وإتباع أعضائها نظام الأسعار المرنة التنافسية المرتبطة بأسعار الزيوت المتداولة في البورصات العالمية تأثيرا في استعادتها زمام المبادرة وعودتها إلى صدارة الجهات المؤثرة في أساسيات السوق⁴، وخاصة السعودية وإيران اللتان أصبح لهما تأثير كبير في السوق البترولية، كما أن دول الأوبك وبفضل قراراتها الجيوسياسية أصبح لها تأثير كبير على السوق البترولية، وخاصة في ظل الأزمة الأخيرة (2015)، والتي سببها الأساسي الأزمة السياسية بين السعودية وإيران، وقيام السعودية بزيادة حصتها من الإنتاج ليلعب إجمالي إنتاج الأوبك 32,39 مليون برميل يوميا في جانفي 2016، بعدما كان لا يتعدى 30 مليون برميل يوميا في شهر سبتمبر 2015⁵، حيث حاول مجلس الشيوخ الأمريكي في جوان 2007 تمرير خطة تمكن الإدارة الأمريكية من القيام بإجراءات قانونية ضد أوبك ومقاضاة دولها الأعضاء أمام محاكم أمريكية، لكنها رفضت من قبل البيت الأبيض.⁶

المبحث الثالث: أسعار البترول وعوامل تحديدها

لقد بدأ استغلال الثروة البترولية في فترة النظام الرأسمالي وتطوره المزدهر خاصة مرحلة الانتقال من فترة عصر المنافسة الحرة الى فترة الرأسمالية الاحتكارية إضافة الى طبيعة الصناعة البترولية نفسها، و قيام سيطرة احتكارية على استغلالها، أي أن مقدار ومستوى أسعار البترول وكيفية تحديدها تخضع وتتأثر بصورة متباينة لقوة فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة والأطراف المؤثرة والفاعلة على هذه السوق وسواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا.

المطلب الأول: ماهية سعر البترول

² الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص 437.

³ دعاس خليل، مرجع سابق، ص 119، ص 120.

⁵ http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm 20/02/2016 10:27

ولما كانت أسعار البترول تشكل أحد المواضيع المتميزة، فإنه من الضروري أن نتطرق إلى مفهومها مع تبيان أنواع الأسعار البترولية وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع، والمقاييس التي اعتمد عليها في قياس السلعة البترولية.

الفرع الأول: تعريف السعر البترولي

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكبر من القيمة لذلك الشيء المنتج، فسعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد.¹

والمرجع في سعر البترول غالبا ما يرجع إلى السعر الوقتي إما لسعر (WTI - الخام الخفيف) في بورصة نيويورك لتسليمات كوشينج أو كلاهما، أو سعر البرنت في بورصة البترول العالمية ، فسعر برميل البترول يعتمد بشدة على درجته (والتي تحدد بعوامل مثل النقل النوعي أو API)، ومحتواه من الكبريت وموقعه.

البترول لا يتم الاتجار به في الغالب في البورصة ولكن عن طريق التعامل المباشر بين السماسرة، وغالبا ما يتم هذا قياسا على نقطة مرجعية للبترول الخام تم تقييمها عن طريق وكالة التسعير بلاتس platt's، فمثلا يوجد في أوروبا درجة معينة من البترول، ولتكن فولمار، ويمكن أن تباع بسعر "برنت + 0.25 دولار للبرميل"، وتزعم (IPE) أن 65% من التعاملات في سوق البترول تتم بدون الرجوع لتقييمها لخام البرنت ، كما أن هناك تقييقات أخرى مهمة منها دبي، تابيس، وسله الأوبك، وتستخدم إدارة معلومات الطاقة بالولايات المتحدة السعر المتوسط لكل أنواع البترول الوارد إلى الولايات المتحدة "كسعر للبترول العالمي"²، وتحسب أسعار البترول على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر "42 جالونا" ويعادل الطن المترى 7-8 براميل حسب كثافة البترول.³

الفرع الثاني: أنواع أسعار البترول

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومتميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع السعرية وأكثرها شيوعا واستخداما هي كالاتي:

أولا- السعر المعلن Posted Price:

يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية أو الدول المنتجة في السوق البترولية (وقد كان حساب الإتاوة وضرائب الدخل يتم على أساس هذا السعر المعلن)¹، وأول مرة ظهر هذا السعر كان في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الوقت وحتى فترة أواخر

¹ الدوري محمد أحمد، مرجع سابق، ص 194.

² بلقلة ابراهيم، مرجع سابق ص 20.

³ الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص 345.

¹ الخولي سيد فتحي احمد، مرجع سابق، ص 345.

الخمسينات من القرن الماضي كانت الأسعار المعلنة معبرة فعليا عن قيمة البترول في السوق الدولية أما الأطراف المعلنة لتلك الأسعار فهي الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى. أما بعد ذلك التاريخ لم يصبح السعر المعلن معبرا فعليا عن أسعار السوق البترولية، وذلك لدخول الشركات المستقلة سوق البترول وأخذت تبيع بترولها الخام المنتج من قبلها بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة حيث كانت قيمة الحسومات ما بين 10-35 سنت، وفي فترة السبعينات ومنذ نوفمبر 1973 أخذت دول أوبك تعلن أسعار بترولها الى جانب الشركات البترولية الأجنبية الاحتكارية أو المستقلة.

ثانيا- السعر المتحقق (Realized (Actual) Price:

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، وهو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات أو التسهيلات الممنوحة من طرف البائع للمشتري أو هذه التسهيلات تشمل الطرفين، وقد كان ظهور هذا النوع من الأسعار عند دخول شركات البترول المستقلة في أقطار الشرق الأوسط ومنحها لبعض الحسومات على الأسعار المعلنة تراوحت بين 10 و35 سنتا في الفترة الممتدة بين أكتوبر 1956 و فيفوي 1960.²

ثالثا- سعر الإشارة أو المعول عليه (Reference Price:

هو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق ، و أن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من الدول البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 جوان 1965 وكذلك فنزويلا والشركات البترولية الأجنبية في عام 1967.

رابعا- سعر الكلفة الضريبية (Tax Cost Price :

يتعامل بهذا السعر شركات البترول الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم البترولي ة، وهو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول البترولية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية على تنوع تلك الاتفاقيات. وهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل أو طن من البترول الخام وهو بنفس الوقت يمثل السعر الأساسي الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا المستوى يعني البيع بخسارة، أي أن سعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لأسعار أو سعر بيع البترول الخام في السوق البترولية.³

خامسا- السعر الفوري (سعر السوق) (Spot Price:

² الدوري محمد أحمد، مرجع سابق، ص 195، 197.

³ ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 81.

هو السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة معينة، أي أنه السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا في الأسواق الحرة أو الفورية لتجارة البترول (مثل؛ روتردام أو جنوة أو سنغافورة)¹، لقد برزت هذه الأسعار في سوق البترول العالمية مع أواخر سنة 1978، بعد توقف صادرات البترول الإيرانية عن البلدان المستهلكة (المتعاقدة معها)، مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن بترول بديل بسبب زيادة الطلب العالمي، لذا قامت الشركات البترولية ببيع البترول في الأسواق الفورية.²

سادسا- السعر الآجل (سعر السوق) Future Price:

وهو سعر التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء البترول في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا نوعية وكمية البترول التي تم التعاقد عليها.

سابعا: السعر الإسمي Nominal Price:

وهو القيمة النقدية التي تعطى للبرميل من البترول والتي تكون بالدولار خلال لحظة زمنية معينة.

ثامنا- السعر الحقيقي Real Price:

هو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك

الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في سعر صرف الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير البترول، أو بعبارة أخرى هو السعر بالدولار الثابت والذي ينسب إلى سنة الأساس.

المطلب الثاني: العناصر المؤثرة في تسعير البترول

يعتبر البترول مادة إستراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة له مما يعني تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تحدد قوى السوق، مع مجموعة العوامل غير الاقتصادية (السياسية والمؤسسية)، ويعتبر الطلب والعرض المحددان الأساسيان لسعر البترول، وتساهم العوامل الأخرى في تأثيرها على أسعار البترول عن طريق مساهمتها في التأثير على الطلب على البترول³، ويمكن تلخيص أهم هذه العناصر فيما يلي:

الفرع الأول: طبيعة البترول

¹ الخولي سيد فتحي احمد، مرجع سابق، ص 345.

² ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 82.

³ بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص 24.

يعتبر البترول احد الموارد الناضبة، مما يعني عدم صلاحية القواعد الكلاسيكية لتسعيرة، اذ أن تحديد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي الى تزايد معدلات النضوب وبالتالي حرمان الأجيال القادمة أو انخفاض نصيبها من الموارد البترولية، ولهذا فان استهلاك البترول يتضمن نفقات الفرصة البديلة المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل، وعليه لا بد من وضع هذه النفقات في الاعتبار عند تخصيص الموارد البترولية عبر الزمن، لضمان التوزيع الأمثل بين الجيل الحالي والأجيال المؤثرة في تسعيرة البترول، فإن سعر البترول سيساوي النفقة الحدية للاستخراج حالياً، مضافاً إليها نفقات الفرصة البديلة، وارتفاع الأسعار عن مستوى النفقة الحدية يؤدي الى تقليل استهلاك الجيل الحالي من البترول (أي أن الكميات المستخرجة من البترول تقل عن الكميات المستخرجة منه لو كان مورداً متجدداً)، وتحدد نفقة الفرصة البديلة بالفرق بين القيمة الحالية للبترول والقيمة الحقيقية لتوفير بديل مناسب وكامل للبترول في المستقبل.¹

ثانياً: عرض البترول

تتعدد العوامل المرتبطة بعرض البترول وتفاوت في تأثيرها على الأسعار من مكان لآخر ومن وقت لآخر ومن أهم هذه العوامل:

- تكامل صناعة البترول رأسياً وأفقياً، وتعدد مراحل إنتاجه وكذلك تعدد بدائله في توليد الطاقة.
- تعدد وتعارض أهداف وسياسات المنتجين بصورة كبيرة، حيث تختلف أهداف وسياسات المنتجين من خارج أوبك عن المنتجين الرئيسيين في منظمة أوبك، كما تتباين مصالح وآراء المنتجين داخل أوبك نفسها، وهذا التباين يجعل من الاتفاق على سعر واحد أمراً مستحيلاً.
- تخضع أسواق معظم عناصر الإنتاج اللازمة لصناعة البترول لاعتبارات احتكارية وشبه احتكارية، تحاول بدورها التأثير في تسعير البترول بصورة تخدم مصالحها.
- تخضع التكنولوجيا السائدة في معظم مراحل إنتاج البترول للاحتكار من قبل عدد محدود من الشركات والدول التي تتدخل بشكل أو بآخر في تسعير البترول.
- تتفاوت تكاليف الإنتاج في معظم مراحل إنتاج البترول من دولة الى أخرى، كما تحاول كل دولة الاحتفاظ بأرقام تكاليف الإنتاج بسرية.
- تتميز مرونة عرض البترول بالانخفاض مما يجعل السياسات المتعلقة بالتسعير تختلف كلياً باختلاف اتجاه الأسعار.
- تتفاوت الأنواع المنتجة من البترول بصورة كبيرة وفقاً للكثافة النوعية ونسبة الشوائب والكبريت مما يجعل تسعير البترول متفاوتاً بصورة كبيرة وفقاً للتكنولوجيا المرتبطة باستخدام هذه الأنواع.
- تتفاوت احتياجات الدول المنتجة من البترول ما يجعل سياسات وأهداف هذه الدول متفاوتة و متباينة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، حيث أن كبر حجم الاحتياطات يستلزم سياسات مناسبة لتعظيم المنافع على مدى طويل.²

¹ الخولي سيد فتحي احمد، مرجع سابق، ص 353.

² بلقعة ابراهيم، مرجع سابق، ص 30.

- تحفظ الشركات التجارية، وخصوصاً في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمخزون من الخام والمنتجات المكررة (محزونات تجارية)، لأغراض تشغيلية، سواء أكانت لأعمال التكرير لديها، أو لمواجهة التقلبات في الطلب، بسبب تغير أنماط الاستهلاك الموسمي من المنتجات، ويتغير هذا المخزون، زيادة أو نقصاناً، بالاعتماد على السلوك التجاري للشركات، وعلى أنماط الطلب الموسمي.³

ثالثاً: الطلب على البترول:

تتعدد العوامل المرتبطة بالطلب على البترول والتي تؤثر في الأسعار والتي يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

- إن الطلب على البترول مشتق من الطلب على المنتجات والمشتقات البترولية بحيث يتحدد السعر في أسواق مختلفة باختلاف الطلب على هذه المنتجات و المشتقات.
- إن مرونة الطلب على البترول تعتمد على مرونة الطلب على المنتجات والمشتقات البترولية، التي تعتمد بدورها على مدى توافر البدائل، وبصورة عامة فإن مرونة الطلب منخفضة، ويتوقع لها أن تستمر منخفضة حتى تخف حدة تحيز التكنولوجيا للبترول، وبالتالي إيجاد بدائل لمنتجات و مشتقات البترول.
- إن تطور التكنولوجيا المتعلقة بالسلع و الخدمات المكتملة للبترول تتميز بالسرعة النسبية، مقارنة بتكنولوجيا البدائل، وكذلك يؤدي ارتفاع درجة كفاءة الاستخدام في العديد من السلع المعتمدة على البترول، الى تغير حجم الطلب على البترول.
- تتفاوت درجة النمو وحجم برامج التنمية في الدول المستهلكة، مما يؤدي الى تفاوت الطلب على البترول.
- تزايد فعالية سياسات ترشيد استهلاك البترول وقوانين حفظ الطاقة يؤدي الى تغير حجم الطلب على البترول.
- تزايد درجة تحكم الدول المستهلكة والشركات البترولية في الطلب، عن طريق تحديد أسعار المنتجات النهائية، وعن طريق فرض الضرائب ونسب الأرباح المرتفعة.¹
- إن المعنى الاقتصادي لعرض البترول هو عبارة عن الكمية من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم، والذي يؤثر بدوره على طلب البترول.²

رابعاً: طبيعة السوق:

تختلف الآراء حول طبيعة سوق البترول بصورة كبيرة، حيث يعتقد اتجاه أسعار البترول للتساوي مع النفقة الحدية لإنتاج البترول في المدى الطويل لنموذج المنافسة الكاملة، ولكن واقع الأمور يؤكد عدم انطباق شروط المنافسة الكاملة على صناعة البترول لمحدودية عدد المنتجين، وعدم توافر المعلومات الكاملة حول

³ قصي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 125.

¹ ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 94.

² الدوري محمد أحمد، مرجع سابق، ص 162.

صناعة البترول بمختلف مراحلها، ولوجود عدة بدائل لبعض منتجات ومشتقات البترول، ولوجود العديد من القيود على دخول الصناعة أو الخروج منها، ويعتقد البعض بخضوع تسعير البترول لعناصر احتكارية بحتة، إذ تتمتع أوبك بمركز احتكاري يمكنها من تحديد الأسعار وحجم الإنتاج بحرية مطلقة وبصورة تحقق لأعضائها أعلى قدر ممكن من العوائد، وهذا الاعتقاد يخالفه البعض بحجة اختلاف الظروف الاقتصادية والمصالح السياسية للأعضاء، مما يؤدي إلى تضارب الآراء حول سياسات الإنتاج و التسعير، كما حدث عبر السنوات الماضية، أما الآراء الأقرب للحقيقة فنقول بخضوع سوق البترول لمنافسة القلة، ولكن تعدد نظريات منافسة القلة يجعل الاتفاق على سياسات الإنتاج والتسعير أمراً صعباً.¹

خامساً: العوامل السياسية والعلاقات الدولية:

يخضع سعر البترول للعديد من العوامل غير الاقتصادية وخاصة الإستراتيجية و السياسية الناجمة عن تداخل العلاقات الدولية، ولهذا يمثل البترول أداة من أدوات ممارسة النفوذ السياسي، حيث ترى فيه الدول المنتجة مظهراً من مظاهر قوتها، التي تستمد منها التأثير في مجريات الأمور العالمية، بينما ترى الدول المستهلكة أن الاعتماد المتبادل بينها وبين الدول المنتجة يدعم الحوار في إطار العلاقات الدولية للمحافظة على المصالح المشتركة وتطويرها، ولهذا لا يمكن دراسة تطور أسعار البترول الخام دون الأخذ في الاعتبار المحتوى السياسي للعلاقات الدولية ومصالح الدول من أجل تحقيق أهدافها في استمرارية وأمن وكفاية الإمدادات على المدى الطويل وعدم حصول تقلبات كبيرة أو اختناقات في الأجل القصير، بالإضافة إلى استقرار الأسعار لفترة يمكن التنبؤ بها، والتخطيط خلالها نحو مستقبل اقتصادي أفضل، حيث ترتبط أسعار البترول بسياسات الدول المختلفة و المتعلقة بالسلع والموارد الأخرى، وبالسياسات المالية والنقدية وحجم التبادل التجاري، ومدى العجز أو الفائض في موازين التجارة، ومعدلات التضخم وتقلبات أسعار العملات الأجنبية وسياسات الطاقة وتطوير بدائلها المختلفة والتي تشكل في النهاية العلاقات الدولية المؤثرة في الموقف التفاوضي بين كافة الأطراف (الشركات البترولية، الدول المنتجة، الدول المستهلكة، وفيما بين الدول المنتجة نفسها).¹

المطلب الثالث: التطورات التاريخية لأسعار البترول

وضعت في اتفاقية "لئونكري" عام 1928 معادلة أو قاعدة لتسعير الخام، اتخذ فيها سعر الزيت الخام في خليج المكسيك أساساً لتسعير الخامات المماثلة في أي مكان من العالم، مضافاً إليه نولون الشحن من خليج المكسيك إلى ذلك المكان، وكان الإنتاج الأمريكي يمثل 68% من الإنتاج العالمي، ومن أجل المحافظة على أسعار الزيوت الخام الأمريكية ثابتة، ولمنع المنتجين الآخرين في الولايات المتحدة الأمريكية من تخفيض أسعارهم عن أسعار الكارنل، أنشأت إدارة شركة نيو جيرسي ستاندرد شركتين هما: شركة ستاندرد ويل للتصدير وتمتلكها نيو جيرسي ستاندرد كاملاً، وشركة اتحاد مصدري البترول وتمتلكها شركة نيو جيرسي ،

¹ الخولي سيد فتحي احمد، مرجع سابق، ص 356.

¹ الخولي سيد فتحي احمد، مرجع سابق، ص 357.

لجأت الشركات الثلاث إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات التكميلية في الفترة 1930 - 1934، استطاعت من خلالها ضم شركة موبيل، وشركة جولف، وشركة تكساكو، وشركة ستاندرد أوف كاليفورنيا إلى الكارتل، وأصبح الكارتل يعرف باسم "الشقيقات السبع"، ومن هنا بدأ التكامل الأفقي الجغرافي، جنباً إلى جنب، مع التكامل الرأسي ليتمكن دول الكارتل من السيطرة على العالم بأكمله، وعلى إثر الحرب العالمية الثانية تضاعف الطلب على بترول الشرق الأوسط لاستخدامه في الأغراض العسكرية، باعتباره أقرب مسافة وأكثر أمناً من بترول الغرب، حيث أنه في كثير من الحالات تكون المسافة بين الحقل المنتج ونقطة التسليم أقل كثيراً من المسافة بين خليج المكسيك وهذه النقطة، ومن ثم تحقق الشركات أرباحاً خيالية على أساس غير مشروع، فضلاً على أنه غير واقعي، وبناءً على ذلك عدلت قاعدة التسعير لتصبح "السعر في خليج المكسيك، مضافاً إليه مصاريف النقل الفعلية بين ميناء التصدير وميناء التسليم"، وجاء هذا التعديل بطبيعة الحال في صالح الدول المستوردة لبترول الشرق الأوسط.²

وخلال الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1946 كان سعر بترول الخليج العربي بحدود 1,05 دولار، وعندما ارتفع سعر البترول الأمريكي/خليج المكسيك إلى 2,75 دولار عام 1947، فان البترول العربي ارتفع سعره بمقدار أقل، وقد ساعد البترول العربي الرخيص في تخفيض الأعباء المالية في بناء أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وفي الخمسينات من القرن الماضي حدد سعر بترول الشرق الأوسط وفق قاعدة الصافي المحقق، أي:

(سعر بترول الخليج العربي = سعر بترول خليج المكسيك + تكاليف النقل إلى نيويورك - أجور النقل من الخليج العربي إلى نيويورك)

وبموجب هذه القاعدة حمل بترول الشرق الأوسط نفقات وهمية تسببت في انخفاض أسعاره إلى مستويات متدنية. وفي عام 60/59 تم التخلي عن قاعدة الصافي المحقق، وبدأ الأخذ بقاعدة التخفيضات المنفردة التي تتضمن حسومات عن الأسعار المعلنة عندما كانت الشركات تحتكر شراء البترول من المنتجين عند فوهة البئر، فقد كانت الشركات من أجل تصريف إنتاجها من البترول، تمنح حسومات من الأسعار المعلنة تتراوح بين 10-20% من الأسعار المعلنة وصار السعر المعلن لا يعبر عن فعالية السوق البترولية، بل هو سعر إشارة لاحتساب العوائد البترولية حسب قاعدة مناصفة الإرباح، وكان من مصلحة الشركات البترولية العاملة في منطقة الشرق الأوسط أن تغير السعر المعلن إلى حدود متذبذب

وتميزت فترة الستينات بإنشاء OPEC عام 1960م كرد فعل إزاء التخفيضات المعتمدة لأسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الشركات الاحتكارية المستقلة كحسومات لتصريف بترولها الخام، وكانت هذه الحسومات بنسب عالية مما أدى إلى استقرار أسعار البترول بسبب منافسة الشركات الاحتكارية للبترول فيما بينها على أكبر قسط في السوق البترولية، مما أدى إلى انخفاض العوائد التي تحصل عليها الدول المنتجة للبترول، وقد استهدف قيام منظمة أوبك تحقيق أهداف عديدة منها الدفاع على مصالح الأعضاء و حمايتها، وكذلك المحافظة على استقرار السوق البترولية وأسعار البترول... الخ، وقيام منظمة

² أبو العلا يسري محمد، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري. دار النهضة، القاهرة، مصر، 1996، ص 4.

أوبك أصبح على الشركات الاحتكارية للبترول أن تحصل على موافقة أوبك على تغيير أسعار البترول، كما تقلصت الحسومات الممنوحة من قبل هذه الشركات فحال دون تدهور أسعار البترول.¹

وبدأ سوق البترول يتحرك نحو الارتفاع بسبب الطلب المتزايد على العرض ابتداء من عام 1969 فبدأ ارتفاع أسعار البترول في ليبيا أولاً، وخاصة بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 ثم انتقل الارتفاع للبترول إيران والسعودية والجزائر وغيرها من الدول المصدرة للبترول.

ثم سرعان ما جاءت الطفرة البترولية التي قفزت بدور البترول في التنمية والتعاون العربي الى مستويات عالية من النشاط الاقتصادي والسياسي في شتى المجالات²، وكان لتلك الطفرة (بالزيادة) في أسعار البترول في مطلع السبعينات أسباب عدة يمكن حصرها في العوامل التالية:³

- دور ليبيا في بداية رفع الأسعار واستفادتها من تنوع شركات البترول بين الكبرى والصغرى المستقلة التي لا تملك مصادر متعددة لإمدادات البترول الخام مثل شركات أكسيدنتال آنذاك، يسهل في مثل هذه الحالة الضغط على مثل تلك الشركة للقبول برفع سعر بترولها وتحويل الزيادة إلى سعر البيع في أسواق البترول العالمية التي كانت تتسم بزيادة الطلب على العرض، هذا الدور الريادي الذي أحسنت ليبيا القيام به في مطلع السبعينات كان بمثابة الخطوة الأولى في مسيرة ارتفاع أسعار البترول.

- العامل الآخر الذي ساعد على ارتفاع أسعار البترول انعدام وجود المخزون الاستراتيجي وانخفاض المخزون التجاري لدى شركات البترول التي كانت تملك الحقول ولا تحتاج الى مخزون كبير يزيد من تكلفة عملياتها.

- في 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلاً: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سون اطراك"، وبالتالي أصبح التحكم في إنتاج البترول من طرف الدولة وليس من طرف الشركات الفرنسية كما كان سابقاً.

- نشوب حرب رمضان "أكتوبر" 1973م بين الدول العربية من جهة و الكيان الصهيوني من جهة أخرى بدعم كبير من الولايات المتحدة الأمريكية، الأثر المباشر في ارتفاع أسعار البترول.

- ثم جاء العامل الحاسم المتمثل في قدرة بلدان الخليج مع إيران والعراق على تحديد سعر البترول من جانب واحد بعد إخفاق المفاوضات مع شركات البترول العالمية التي رفضت القبول بسعر خمسة دولارات وواحد وأربعين سنتاً للبرميل، لذلك نجحت دول أوبك بتحديد سعر البترول بقرار منها لأول مرة في تاريخ الصناعة البترولية، التي كانت حتى ذلك الوقت تتفرد في تحديد السعر وإبلاغ الدول المصدرة التي عليها إما أن تقبله أو تتعامل معه بتحفظ واحتجاج.

¹ الموسوي ضياء مجيد، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 59.

² هندي احمد حلمي خليل، عقود الامتياز البترولي وأسلوب حل منازعاتها. دار الفتح للطباعة والنشر، مصر 2013، ص 96.

³ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي. مرجع سابق، ص 232.

- كان حضر تصدير البترول العربي للولايات المتحدة وهولندا بسبب دعمهما للكيان الصهيوني أثناء حرب أكتوبر الأثر المكمل لزيادة أسعار البترول حتى وصلت إلى 22 دولار للبرميل الواحد في السوق الفورية.

ولقد مكنت هذه الحرب دول الأوبك من تصحيح الأوضاع الخاطئة غير العادلة في مجال تحديد الأسعار، فاستطاعت - لأول مرة - الانفراد بتحديد الأسعار وإعلان الأسعار الجديدة من جانب واحد، شاجبة بذلك العرف الذي كان ساريا على امتداد تاريخ صناعة البترول العالمية. وتمكنت الدول المصدرة للبترول من مضاعفة أسعار بترولها سبع مرات بالمقارنة بما كانت عليه في عام 1970، و أن هذه الزيادات الضخمة في الأسعار تمت في إطار منظمة عالمية (الأوبك)، وكانت لها مبررات اقتصادية منها:¹

- ◀ زيادة أسعار البترول المحققة على أسعاره المعلنة.
- ◀ تدهور وتذبذب قيمة العملات العالمية.
- ◀ ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها أوبك.
- ◀ تحول موازين القوى العالمية مع تطور صورة العرض والطلب على البترول العالميين في الوقت الذي بدأت فيه أزمة الطاقة العالمية تفرض نفسها... إلى غير ذلك من المبررات الاقتصادية..، إلا أنه مما لا شك فيه أن حرب أكتوبر كان لها الفضل الأول في تحقيق هذه الزيادات الضخمة في الأسعار، وفي تحويل موازين القوى في سوق البترول العالمية لصالح دول أوبك، وبدون هذه الحرب ما كانت هذه المتغيرات لتتحقق بهذه الأبعاد، وتجدر الإشارة إلى أنه ولأول مرة في تاريخ الدول الصناعية، يصبح أحد أهم عناصر تحديد أسعار السلع والخدمات فيها موجودا خارجها.. أي موجود في الدول المصدرة للبترول.

وأمام استفحال ظاهرة التضخم النقدي في السبعينات من القرن الماضي الذي بلغ 25 بالمائة في بعض الدول الرأسمالية، انفقت مجموعة دول أوبك في اجتماع طهران على فرض زيادة سنوية قدرها 2,5 بالمائة كمرحلة أولى على سعر البترول الخام المعلن، وفي عام 1977 استطاعت أوبك فرض زيادة سعرية للبترول الخام بنسبة تزيد السعر تتراوح بين 5% و 10%، وبزيادة قوة أوبك تحول سوق البترول من سوق مشتريين تتحكم فيه الشركات الاحتكارية إلى سوق منتجين حيث انتقلت إليهم القوة المؤثرة والمتحكمة في السوق، إضافة إلى نشوء السوق المفتوحة أو السوق الحرة أو الآنية حيث تتم الصفقات البترولية الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا.

ثم قفز سعر البترول إلى 38 دولارا للبرميل مع اندلاع الثورة الإيرانية 1979-1980، وبعد ذلك الحين تراوح السعر بين 20-30 دولارا للبرميل الواحد، وهبط إلى أقل من 13 دولارا للبرميل عام 1986

¹ تيموثي ماثيل، مرجع سابق، ص 257.

بسبب حرب الأسعار بين الأعضاء المنتجين في الأوبك، ثم أخذ بالارتفاع إلى 18 دولارا للبرميل ثم هبط إلى أقل من 10 دولارات عام 1998.¹

في مارس 2000 حددت أوبك النطاق السعري بـ (22-28)، ولم يزل السعر المعمول به، وبسبب دق طبول الحرب الأمريكية ضد العراق ارتفع السعر إلى حوالي 29 دولار للبرميل الواحد في أواخر ديسمبر 2002، وكان أعلى سعر بلغه الخام الأمريكي في 16 أكتوبر حيث ارتفع السعر إلى 54.61 دولار للبرميل الواحد، وكان هذا الارتفاع بسبب إعصار أفلن في خليج المكسيك وبعض المشاكل السياسية في مناطق أخرى من العالم المنتج للبترول إضافة لهامش الخوف.²

وقد بلغ سعر سلة أوبك في أوت 2004/40.38 دولار للبرميل مقارنة مع 36.31 دولار في جويلية و34.57 دولار للبرميل في جوان، وقد بلغ متوسط سعر سلة أوبك عام 2004 حتى نهاية أوت 33.91 دولار للبرميل مرتفعا عن متوسط عام 2003، مقارنة مع متوسط عام 2002 / 24.36 دولارا و 23.12 دولارا متوسط عام 2001.³

وعندما اندلعت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر سنة 2008م، ترتب على ذلك تذبذب في أسعار البترول -ارتفاعا وانخفاضا- في اتجاه عكسي لحركة الدولار الأمريكي، باعتبارهما بديلان للاستثمار، غير أنه لما تم إقرار خطة الإنقاذ الأمريكية من الكون غرس، وواصل البترول مسيرة الارتفاع وتجاوز سعر البرميل 107 دولار، ولكن نظرا لتواتر التوقعات لدى الاقتصاديين بعد ذلك بأن الاقتصاد العالمي متعرض لا محالة لموجات يقينية من الركود، وإعلان معظم الدول المتقدمة دخولها بالفعل في حالة الركود الاقتصادي، فقد انخفضت أسعار البترول في شهر نوفمبر سنة 2008م إلى مستوى 50 دولار للبرميل، ثم تعدت حاجز الخمسين دولار في أول ديسمبر 2008 ليسجل سعر البرميل 56,59 دولار، ويفقد بذلك ثلاثة أرباع قيمته (75.3%) بعد شهرين فقط من الأزمة المالية، خاصة بعد نشر الإحصائية الرسمية عن وضع الاقتصاد الأمريكي، وإعلان المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية بالولايات المتحدة أن الاقتصاد الأمريكي دخل مرحلة الركود منذ ديسمبر عام 2007م، ومن الجدير بالذكر أن الصين قد استغلت انخفاض أسعار البترول على هذا النحو لتكوين مخزون استراتيجي منه وساعدها في ذلك ما تملكه من احتياطات ضخمة من العملات الصعبة. ونظرا لتأثر اقتصاد بلت الدول المصدرة للبترول بشدة على أثر انخفاض البترول بهذه الصورة الكبيرة، فقد سعت منظمة أوبك إلى تخفيض المعروض منه في مبادرة منها للمحافظة على قيمته من الانهيار، فقررت تخفيض إنتاجها بمقدار 1,5 مليون برميل بدءا من نوفمبر سنة 2008م، وذلك وفقا لقرار أجمع عليه المؤتمر الاستثنائي الذي عقده المنظمة بمقرها بالعاصمة النمساوية فيينا يوم 24 أكتوبر سنة 2008م، لمدة لم تستغرق أكثر من ساعتين.¹

¹ هندي احمد حلمي خليل، مرجع سابق، ص 98.

² ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 88.

³ الموسوي ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 61.

¹ هندي احمد حلمي خليل، مرجع سابق، ص 98.

غير أن هذا التخفيض لم يأت بالنتيجة المرجوة منه في استعادة البترول للأسعار التي ترضي طموحات الدول المصدرة له، والتي رأت وجوب تراوحها بين السبعين والثمانين دولار للبرميل، مما أدى إل عقد اجتماع استثنائي آخر لمنظمة "أوبك" في مدينة وهران الجزائرية يوم 17 ديسمبر سنة 2008م، قررت فيه تقليص إنتاجها من البترول بمقدار 2,2 مليون برميل يوميا إضافية اعتبارا من أول يناير سنة 2009م، ليشكل هذا أكبر قدر من التخفيض في إنتاج البترول في جلسة واحدة منذ سنة 1982م، وبذلك توقف الإنتاج اليومي من البترول في بلدان المنظمة عند مستوى 25,3 مليون برميل يوميا، بعدما كان في حدود 29 مليون برميل يوميا قبيل انفجار الأزمة، بنسبة قدره 12,76%، ومع هذا انخفضت أسعار البترول بعد هذا الاجتماع إلى أدنى معدل لها على مدى خمس سنوات، حيث سجل الخام الأمريكي الخفيف تسليم جانفي سنة 2009م 33,44 دولار قبل أن يعود للارتفاع الطفيف إلى 34,15 دولار للبرميل، وتواصل الأسعار في الارتفاع لتتجاوز 100 دولار بداية من سنة 2010 بسبب زيادة الطلب العالمي²، ولكنه وبسبب أبعاد سياسية وعسكرية تهاوت أسعار البترول إلى ما دون 50 دولار مع بداية سنة 2015، لتعاود الارتفاع وتتجاوز 60 دولار بداية من شهر ماي لتعاود الانخفاض وتهوي تحت الـ 50 دولار بداية من شهر أوت لتصل في 15 ديسمبر 2015 إلى 34,64 دولار ثم إلى 26,50 مع بداية سنة 2016، وذلك بسبب الحرب في سوريا وكذا قيام السعودية بزيادة حصتها من الإنتاج العالمي للتأثير على إيران المساندة لنظام الحكم في سوريا، بالإضافة إلى سيطرة التنظيمات الإرهابية كالداعش وداعش على بعض مكامن البترول في كل من العراق وسوريا وليبيا.³

و الجدول التالي يبين تطور أسعار البترول خلال الفترة 1962-2015:

الجدول رقم 01-04: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1962-2015

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
السعر	1,8	1,8	1,8	1,8	1,8	1,8	1,8	1,8	1,8	2,24	2,48
السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
السعر	3,29	11,58	11,53	12,80	13,92	14,02	31,61	36,86	35,93	32,97	29,55
السنة	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
السعر	28,78	27,52	12,97	17,84	14,24	16,10	21,15	28,85	18,80	18,60	16,31
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السعر	17,60	21,60	19,49	12,85	18,03	28	24,8	25,24	29,03	38,66	54,64
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*2015	*2016
السعر	65,85	74,94	99,97	62,25	80,15	112,9	111	109,5	100,71	49,49	26,25
										جانفي	

المصدر: بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن www.banque-of-algeria.dz

² ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 90.

³ http://www.opec.org/opec_web/en/index.htm 20/02/2016 23:11

- Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balanc paiements 1992- 2011, juin 2012, p p 15- 65.
- Les Rapports annual 2013-2014 P 164.
- * إحصائيات 2015 و 2016 نقلا عن: http://www.opec.org/opec_web/en/index.htm 20/02/2016 23:11

من خلال الجدول يتضح لنا أن أسعار البترول ظلت ثابتة حتى سنة 1971 بسبب احتكار الشركات البترولية لتسعير البترول، وغياب الدول المنتجة، إلا انه بداية من سنة 1971 بدأت بالارتفاع حيث وصلت الى 11,58 دولار عام 1974م وذلك بسبب سياسة الأسعار المنتهجة من قبل دول الأوبك وكذا قيام الدول العربية بوقف تصدير البترول للدول الغربية المساندة للكيان الصهيوني، لتواصل الارتفاع الى غاية سنة 1982، ثم بدأت في الانخفاض منذ سنة 1983، فبعدها كانت تتجاوز الـ 30 دولار بداية من 1979 انخفضت الى 12,97 دولار سنة 1986 بسبب الأزمة العكسية، وانتقال عجلة التحكم في السوق الى المستهلكين بعدما سيطرت عليها دول الأوبك خلال فترة السبعينات، ثم بدأت الأسعار تتعافى تدريجيا بداية من سنة 1990 بسبب غزو العراق للكويت، لكن الأزمة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا أثرت على الطلب البترولي، والذي أدى الى تهاوي الأسعار الى حدود 12 دولار، ولكن ومع بداية الألفية الثالثة عرفت أسعار البترول أرقاما قياسية لم تشهدها السوق البترولية من قبل حيث انتقلت الأسعار من 12,85 عام 1998 الى 99,97 عام 2008 أي بنسبة 714% وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي و كذا الحرب على العراق 2003، لكن وبسبب الأزمة المالية العالمية 2008 انخفضت الأسعار سنة 2009 بسبب الركود الاقتصادي العالمي، ثم عادت الأسعار لترتفع بداية من سنة 2010 بسبب نمو الاقتصاديات الناشئة وزيادة طلبها على البترول، ولكن وبسبب أسباب سياسية واقتصادية وكذا عسكرية تأثرت أسعار البترول وانخفضت بداية من منتصف عام 2014، لتواصل الانخفاض سنة 2015 مسجلة 49,49 دولار للبرميل، بسبب تضارب المصالح بين دول الأوبك و خاصة السعودية و إيران، وكذا الحرب في سوريا، وهو ما أدى الى انخفاض أسعار البترول لأقل من 30 دولار للبرميل بداية سنة 2016م.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر البترول بما لديه من ميزات وخصائص -لا تتوفر في بدائله- سلعة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، مما يضيف عليه الطبيعة الدولية وأهمية خاصة، إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة، وكخلاصة لما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن:

- خصوصية البترول لا تتمثل فقط في طبيعته ومميزاته تركيبه، وإنما أيضا في سوق تداوله، حيث أن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية، أنتج تعقيدات في تسويق البترول الخام، مما أدى إلى إنشاء سوقين مختلفين هما السوق الفورية والسوق الآجلة، هذه الأخيرة ظهرت للحد من خطورة التقلبات الكبيرة التي تعرفها أسعار البترول.

- لقد هيمنت الشقيقات السبع لفترات طويلة على منابع وصناعة البترول بكل جوانبها ساعدها في ذلك حصولها على عقود امتيازات من طرف الدول العربية الغنية بالبترول والتي كانت إما تحت الاستعمار أو الانتداب وسلطة الأرض والثروات الوطنية في يد الدول المستهلكة.
- عرفت سنة 1960 ميلاد أول منظمة تدافع عن حقوق الدول المنتجة للبترول "أوبك"، والتي استطاعت أن تؤثر في السوق البترولية خاصة بعد التصحيح السعري لسنة 1973، إلا أن وجود فاعلين آخرين في السوق البترولية استطاعوا من خلال السياسات البترولية العدائية من إعادة الكفة لصالح الدول الصناعية، وهم الوكالة الدولية للطاقة، الشركات البترولية العالمية.
- بعد التخلص من احتكار الشقيقات السبع لتسعير البترول، أصبح تسعيره يتم وفق عدة عوامل ومتغيرات، ووفقا لقوى العرض والطلب بالتحديد، فالحرب العربية الصهيونية 1973 جاءت لتعلن عن مقدرة الدول العربية في تسعير البترول من خلال حضره.
- تتأثر أسعار البترول بمختلف الأحداث السياسية والاقتصادية مما يدفعها إلى عدم الاستقرار، ويتولد عن ذلك أزمات متتالية انعكست نتائجها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، ومختلف الاقتصاديات العالمية.



الفصل الثاني:

الإطار النظري لاحتياجات المصرف الأجنبي

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف الأجنبي

تمهيد:

تكتسي احتياطات الصرف الأجنبية أهمية بالغة بالنسبة للدول، لأنها تعتبر من العوامل المحددة لثقة الدائنين في الدولة، كما أنها توفر مناخ الاطمئنان للمستثمرين الأجانب، وتستخدمها السلطات النقدية لتسوية المدفوعات الدولية ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، فضلا عن التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للمحافظة على استقرار سعر صرف عملتها.

ويعتبر البترول المصدر الأول والرئيسي في توفير العملة الصعبة بالنسبة للدول الريعية، بسبب اعتماد هذه الدول على هذا المصدر لتراكم فوائضها المالية رغم السلبيات التي يمكن التعرض لها جراء الأزمات التي تعصف بهذه المادة الحيوية، لذا لا بد من إدارة سليمة لهته الاحتياطات، إذ تعد إدارة الاحتياطات الأجنبية من الأمور التي تتسم بالتعقيد، لما تتطلبه من احترافية وصرامة في التسيير، وكذا وضع إستراتيجية للمحافظة على قيمة هذه الاحتياطات عند مستوياتها المستهدفة، وحمائها من التآكل جراء تقلبات أسعار البترول.

ونسلط الضوء من خلال هذا الفصل على الجوانب النظرية لاحتياطات الصرف، وكذا إبراز العلاقة بينها وبين أسعار البترول من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول احتياطي الصرف الأجنبي

المبحث الثاني: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي

المبحث الثالث: إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في ظل تقلبات أسعار البترول

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف الأجنبي

المبحث الأول: عموميات حول احتياطي الصرف الأجنبي

من الأهمية بمكان التطرق الى الفرق بين مفهوم السيولة الدولية والاحتياطات كون السيولة الدولية أوسع من مفهوم الاحتياطات، حيث تشتمل السيولة الدولية على السيولة المشروطة وغير المشروطة (الاحتياطات)، ونهدف من خلال هذا المبحث التطرق الى بعض المفاهيم الأساسية للسيولة الدولية واحتياطات الصرف.¹

المطلب الأول: السيولة الدولية

الفرع الأول: تعريف السيولة الدولية.

هناك الكثير من المفاهيم للسيولة الدولية وذلك تبعا لاختلافات وجهات النظر في تحديد مكونات السيولة الدولية بحسب درجة سيولتها أو توافرها لدى السلطات النقدية زائدا الاختلافات في طبيعة الحاجة لها، و فيما يأتي بعض هذه التعاريف:

لـ أنها كمية الأرصدة من الذهب والعملات الأجنبية التي تستعمل في مواجهة التقلبات المرتقبة التي يمكن أن تطرأ على ميزان المدفوعات.

لـ مجموع الوسائل المالية والفنية اللازمة لتمويل التجارة الدولية، وتسوية المدفوعات بين الدول.

لـ أنها الموارد الموجودة بتصرف السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي.²

لـ أنها جميع وسائل الدفع المتاحة والمقبولة عالميا لتسوية المدفوعات الخاصة بالمبادلات الدولية للسلع والخدمات.³

لـ أنها القدرة على تسديد الالتزامات من قبل الغير، في مواعيدها ومقاديرها المحددة المتفق عليها.⁴

الفرع الثاني: أنواع السيولة الدولية.

يتميز صندوق النقد الدولي بين نوعين من السيولة الدولية هما:

1- السيولة المملوكة: (Owned Liquidity)

هي عبارة عن الأصول والاحتياطات الدولية التي تكون بحوزة الدولة (لدى السلطات النقدية)، و من ثم باستطاعته التصرف بها بحرية كما نشاء وبحسب الظروف الاقتصادية، مثل كمية الذهب التي يحتفظ بها

¹ بوكريدي عبد القادر، أثر مستوى احتياطات الصرف على الاقتصاد الكلي-دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير غ م، تخصص مالية وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص 3.

² العيسوي عبد الكريم جابر، التمويل الدولي. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 295.

³ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية. الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1997، ص 56.

⁴ عجم ميثم صاحب، التمويل الدولي. دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 223.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

البنك المركزي، إضافة إلى الشريحة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي و هي تعكس القدرة الذاتية للدولة في مواجهة أعباء الخارج⁵.

2- السيولة المقرضة: (Borrowed Liquidity)

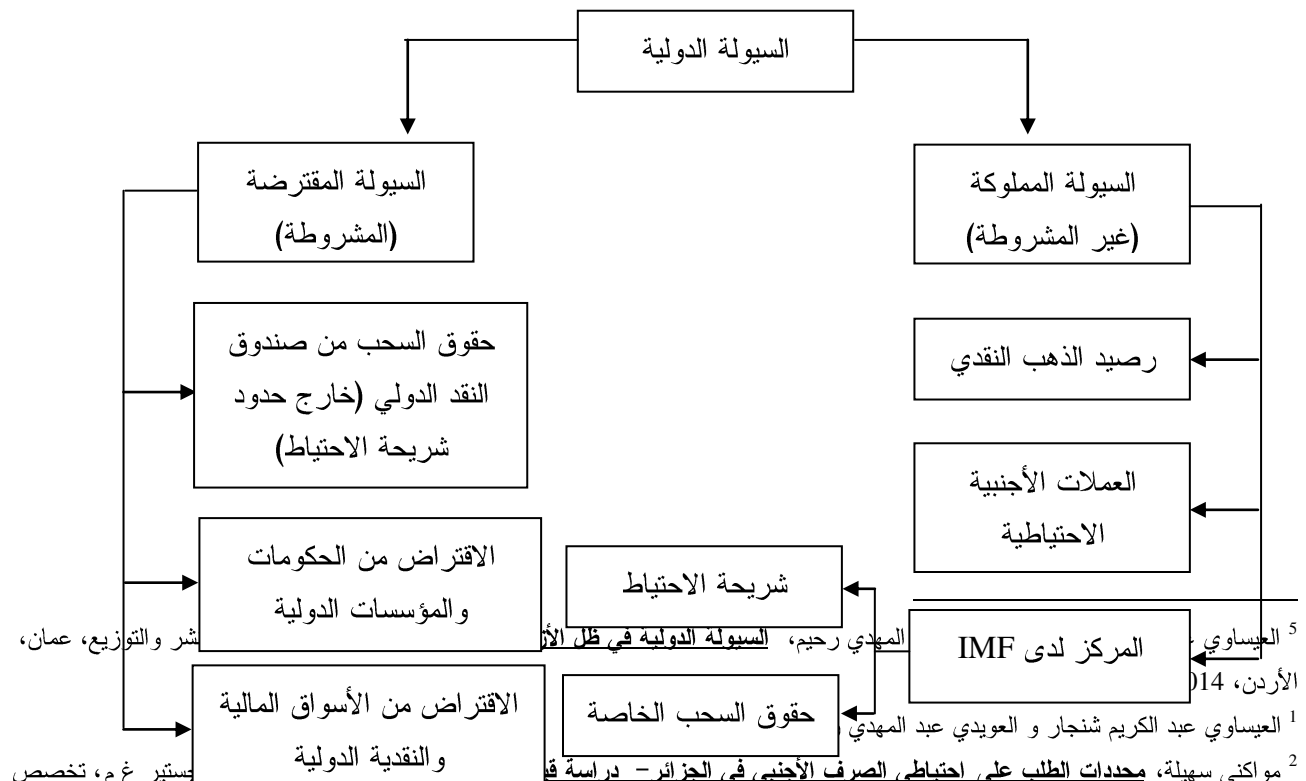
هي كافة عناصر السيولة التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتراضها من الخارج من أجل استخدامها في معالجة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، وتختلف السيولة المقرضة عن السيولة المملوكة في أنها تمثل التزامات على الدولة المقرضة وبالتالي يجب على الدولة تسديد أصل القروض والفوائد المترتبة عليها وحسب المدة المنفق عليها خلال عملية الإقراض، سواء من دول أخرى أو من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

إن السيولة المملوكة تستعمل كمرادف لعدة مصطلحات: احتياطات الصرف الأجنبي، الاحتياطات

الدولية أو الاحتياطات الرسمية، وسائل الدفع الدولية.¹

إن الفرق بين السيولة المملوكة والسيولة المقرضة يتمثل في أن السيولة لا تملكها السلطات النقدية ملكية مطلقة إضافة إلى أنها تتحمل تكلفة للحصول عليها بالإضافة إلى المشروطة، أما السيولة المملوكة فهي مملوكة للسلطات النقدية ملكية مطلقة ولا تتحمل عليها فائدة (تكلفة)،² والشكل التالي يبين لنا أنواع السيولة الدولية ومكوناتها:

الشكل رقم 02-01: أنواع السيولة الدولية



الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف الأجنبي

المصدر: مواكبي سهيلة، **محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2011** - رسالة ماجستير غ م، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013-2014، ص 14.

المطلب الثاني: مفهوم احتياطات الصرف الأجنبي

اختلفت الدراسات حول وضع مفهوم دقيق لاحتياطي الصرف الأجنبي، ويعود سبب هذا الاختلاف إلى عدم التوافق في تحديد العناصر المكونة له، ويعتبر احتياطي الصرف الأجنبي أداة لتسوية المدفوعات الدولية وصمام الأمان للدول لمجابهة الصدمات والأزمات المالية والاقتصادية.¹

الفرع الأول: تعريف احتياطات الصرف الأجنبي.

هناك العديد من التعاريف المقدمة من أجل تعريف احتياطات الصرف الأجنبي، والتي نذكر منها:

تعرف احتياطات الصرف الأجنبي على أنها: "جميع وسائل الدفع الدولية المقبولة بصورة عامة والمتاحة وغير المشروطة لتسوية المدفوعات الدولية".

كما تعرف على أنها: "الأصول المتاحة بصفة فورية والخاضعة لرقابة السلطات النقدية، وذلك

بغرض التمويل المباشر لاختلالات مدفوعاتها الخارجية، أو التعديل غير المباشر لهذه الاختلالات عن طريق التأثير على سعر صرف عملتها الوطنية عبر التدخل في سوق الصرف، أو لتحقيق أهداف أخرى".²

وتعرف أيضا على أنها: "جميع أدوات الدفع الأكثر قبولا للوفاء بالالتزامات الدولية، وتستخدمها

الدولة في تسوية العجز في ميزان مدفوعاتها".³

كما يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها: "تلك الأصول الخارجية التي تتوفر بسهولة والتي تسيطر

عليها السلطات النقدية لتحقيق التوازن وتلبية الاحتياجات التمويلية للمدفوعات والتدخل في أسواق صرف

العملات من أجل التأثير على سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى".⁴

وتعتبر السيولة الدولية أوسع وأشمل من مفهوم احتياطي الصرف الأجنبي، حيث تشمل السيولة

الدولية زيادة على احتياطات الصرف الأجنبي أصول العملات الأجنبية لدى الحكومة، هذه الأصول تحدد معا

موارد العملة الأجنبية الرسمية التي يمكن تجنيدها بسرعة من أجل إشباع الطلب على الصرف الأجنبي، كما

¹ بورنان بوزيد، **تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية - دراسة حالة الجزائر** - رسالة ماجستير غ م، تخصص نقود و مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2014-2015، ص 93.

² IMF, International Reserves and Foreign Currency Liquidity, guidelines for a data template, 2013, P 3.

³ عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 54.

⁴ ميانى محمد، **استراتيجية تسيير احتياطات الصرف في الجزائر** - رسالة ماجستير غ م، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص 57.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

أننا نجد أن احتياطات الصرف الأجنبي تتعلق بمستحقات السلطات النقدية على غير المقيمين فقط، بينما السيولة الدولية تتعلق بالمستحقات والالتزامات الخاصة بالبنك المركزي والحكومة من العملات الأجنبية تجاه المقيمين وغير المقيمين.⁵

وكتعريف شامل، يمكن تعريف احتياطات الصرف الأجنبي على أنها: "عبارة عن تشكيلة من الأصول الأجنبية السائلة التي يتم استخدامها في تسوية المدفوعات الدولية، وتكون مملوكة من قبل السلطات النقدية".

الفرع الثاني: أهمية حيازة احتياطات الصرف الأجنبي.

يمكن أن نلخص المزايا من حيازة احتياطي الصرف الأجنبي في النقاط الآتية:¹

- تكوين مخزون وقائي لحماية الاقتصاد من آثار الصدمات الخارجية التي تتعرض لها.
- حيازة احتياطي الصرف الأجنبي من طرف السلطة النقدية لتعويض تكلفة الفرصة البديلة للاحتياطات من خلال إدارة هذه الأخيرة والمحافظة عليها من التآكل وتوظيف جزء منها.
- إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، من خلال تدخله في السوق المفتوحة لبيع وشراء العملات الأجنبية.
- تأمين واردات البلد من سلع وخدمات.
- تمثل الاحتياطات خط الدفاع الأول عن قيمة العملة المحلية، خاصة في ظل انتهاج سياسة سعر الصرف الثابت، حيث تستخدمها الحكومات للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لضمان استقرار سعر صرف عملتها، وكذلك لتمويل الاختلالات المحتملة في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات.
- تستخدم لدفع الديون وأقساطها.
- تمويل تحويلات وعوائد المستثمرين الأجانب الذين لهم مشروعات في البلد.

المطلب الثالث: مصادر تراكم احتياطي الصرف الأجنبي.

تعتبر حالة ميزان المدفوعات انعكاس لقيمة احتياطي الصرف الأجنبي لدى السلطات النقدية، ففي حالة تحقيق فائض تزداد قيمة الاحتياطي، وفي حالة العجز يستنزف هذا الاحتياطي، وعليه كلما ارتفع الدخل الحقيقي للبلد أدى ذلك إلى زيادة قدرته على تكوين الاحتياطات، ويقسم ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة حسابات رئيسية،² هي:

⁵ مواكبي سهيلة، مرجع سابق، ص 13.

¹ أحمد محمد الطيب، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر (الواقع والتحديات). رسالة ماجستير غ م، فرع نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الشلف، 2007-2008، ص 9،8.

² صيد أمين، سياسة الصرف. مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 81.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

للحساب الجاري (حساب المعاملات الجارية) : يعتبر هذا الحساب من أهم مكونات ميزان المدفوعات ويضم كل من الميزان التجاري، ميزان الخدمات ، الدخل (تعويضات العاملين، دخل الاستثمار) وحساب التحويلات الجارية (تحويلات من طرف واحد).³

للحساب العمليات الرأسمالية : يضم هذا الحساب كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتعلق بالاستثمارات والقروض القصيرة والطويلة الأجل ، ويضم حسابين هما: حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل.⁴

للحساب التسويات الرسمية: ويضم هذا الحساب حساب صافي الاحتياطات الرسمية السائلة وغير السائلة والتي تعبر عن التزامات المدينين وحقوق الدائنين ، و التي تشمل العملات الأجنبية و الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى IMF.¹

الفرع الأول: فائض الحساب الجاري كمصدر لتراكم احتياطي الصرف الأجنبي.

يعتبر الفائض في الحساب الجاري أهم مصادر لتراكم احتياطات الصرف الأجنبي، لأنه يعتبر أهم حساب في ميزان المدفوعات.

أولاً— فائض الميزان التجاري:

يعبر الفائض في الميزان التجاري عن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع، إذن أن حصيلة الصادرات هي المصدر الأساسي الذي من خلاله تقوم الدولة بعملية تراكم الاحتياطات² ، أي أنه صافي التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات الاقتصادية المنظورة وغير المنظورة، إذ يعتبر هذا الجزء أحد أهم العناصر التي تعبر عن وضعية التجارة الخارجية والقدرة التنافسية للبلد وكذا الحاجة المالية الى التمويل في الاقتصاد.³

ثانياً— التحويلات من جانب واحد:

إن التحويلات من جانب واحد تكون لغرض المساعدة وليست لغرض استيراد أو تصدير سلع وخدمات وتأخذ شكل الهبات والهدايا التي لا ترد، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم أو قد تكون تحويلات المقيمين أو المساعدات سواء من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية.⁴

وتعتمد كثير من الدول على حساب التحويلات من جانب واحد كمصدر لتراكم احتياطي الصرف الأجنبي، حيث بلغت حصيلة التحويلات الجارية في الدول النامية 330 مليار دولار أمريكي خلال سنة

³ Paul Krugman et Mourice Obstfeld, **Economie Internationale**. PEARSON Education, 7^{ème} edition, France, 2006, P 306.

⁴ Jean-Pierre, **Introduction à l'économie Internationale**. Bibliotheque nationale du Canada, 4^{ème} edition, Canada, 2001, p 31.

¹ Dominick Salvatore, **Economie Internationale**. Traduction François Contensou, Megraw-HILL, France, 1982, P 102.

² محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**. دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص 231.

³ صيد أمين، مرجع سابق، ص 81.

⁴ السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي**. دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 124.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

2014، وتعتبر التحويلات من جانب واحد في بعض الدول أكبر مصدر للتمويل الخارجي حيث ازدادت إلى 10% من الناتج المحلي الخام لـ 32 دولة.⁵

أ- **تحويلات المهاجرين:** هي تحويلات تضم السلع والأصول المالية يقوم بتحويلها المقيمين خارج الدولة إلى أوطانهم الأصلية، وتعتبر عن ذلك الجزء من الدخل الذي يقوم العمال بتحويله من الدول المضيفة إلى الدول الأصلية عبر قنوات رسمية أو غير رسمية.

فالتحويلات تؤدي إلى التخفيف من العجز في كمية النقد الأجنبي للدول المصدرة للعمالة وتحسن موقف حسابها الجاري، الأمر الذي جعل ميزان المدفوعات للعديد من هذه الدول يعتمد بصفة كبيرة على تدفقات مهاجريها.⁶

ب- **المساعدات الأجنبية:** وتشمل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية، وكذا الهبات بأنواعها مثل التعويضات طبقاً للاتفاقيات الدولية بين دولتين وكذا المنح للدول الآخذة في طريق النمو، ومثل ذلك التعويضات التي دفعتها ألمانيا المهزومة في نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث دفعت تعويضات لدول الحلفاء، وكذا المساعدات التي تقدمها الدول العربية المصدرة للبترول لشقيقاتها المواجهة للكيان الصهيوني. وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013 حصلت السلطة الفلسطينية على مساعدات تقدر بحوالي 1.14 مليار دولار، وتأتي أغلب هذه المساعدات التي تحصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول العربية.¹

الفرع الثاني: فائض الحساب الرأسمالي كمصدر لتراكم احتياطي الصرف الأجنبي.

يشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية وهي نوعان:

1- رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي تلك التدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو بالعكس والتي تطول فترتها عن العام الواحد، وهي تضم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها.

2- رؤوس الأموال قصيرة الأجل: هي التدفقات التي تقل عن عام مثل: اقتناء الأسهم والسندات، أو الإيداع في البنوك للاستفادة من اختلاف أسعار الفائدة بين الدول المختلفة، وتعرف بالأموال الساخنة لأنها تتميز بسرعة تحركها ويكون الدافع من وراء تحرك هذه الأموال هي المضاربة.

إن كثير من الدول تعتمد على تدفقات رأس المال لتكوين احتياطي من العملات الأجنبية، خاصة الدول النامية الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والكاريبية.

مع العلم أن صافي التدفقات المالية تتألف من صافي الاستثمارات المباشرة وصافي استثمارات

المحفظة وصافي التدفقات المالية الرسمية والخاصة الأخرى والتغير في الاحتياطات.²

⁵ بورنان بوزيد، مرجع سابق، ص 106.

⁶ بوكريدي عبد القادر، مرجع سابق، ص 41.

¹ بورنان بوزيد، مرجع سابق، ص 103.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف الأجنبي

المبحث الثاني: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي

لقد تغيرت مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في العديد من المرات نظرا لارتباطها الوثيق بالنظام النقدي الدولي والذي هو الآخر شهد تغيرات نابعة من الأوضاع السائدة في كل فترة، حيث شهد العالم ثلاثة أنظمة رئيسية هي قاعدة الذهب الدولي في الفترة (1870-1914)، نظام بروتن وودز (1945-1971)، وبعد انهيار هذا الأخير ظهر النظام النقدي الحالي.

وعليه فحسب تصنيف صندوق النقد الدولي تتكون احتياطات الصرف الأجنبي من: الذهب النقدي، العملات الأجنبية (الإرتكازية أو عملة الاحتياط)، حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي ، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.¹

المطلب الأول: الذهب النقدي.

يعتبر الذهب من الأصول السهلة التحويل الى نقد سائل ويمثل العملات الذهبية او السبائك التي يمتلكها البنك المركزي، وقليلًا ما نجد هذا الأصل في البنوك التجارية التي تعمل منذ زمن بعيد (البنوك التجارية الرائدة)، حيث يعتبر أصلا عاطلا لا يدر عائدا، ولقد تقلصت أهميته مع التطور الحاصل في حجم التجارة الدولية.²

الفرع الأول: تاريخ الذهب النقدي

يعد الذهب من حيث درجة السيولة من أهم عناصر السيولة الدولية، فقد استعمل من خلال قاعدة الذهب عام 1870 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 آلية للتبادل النقدي، وفي ظل قاعدة الذهب

² محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية. الدار الجامعية، مصر، 2011، ص 52.

¹ سيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي. دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 270.

² ابراهيم محمد نبيل، المصارف والسيولة. اتحاد المصارف العربية، بدون بلد و سنة نشر، ص 37.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

اعتمدت عملة واحدة أو أكثر بعد أن حددت قيمتها بالذهب بوصفه عملة احتياطية (عملة قائدة) ترتبط بها العملات الأخرى، ويتم الاحتفاظ بها بوصفها احتياطيا نقديا أو سيولة دولية، وتستطيع الدولة تحويل تلك العملة الى ذهب من خلال مصارف الدولة صاحبة تلك العملة.

وقد اتبعت معظم الدول قاعدة الذهب بوصفه نظاما للتداول النقدي والمدفوعات الدولية وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وبسبب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزتها تلك الحرب، تغير دور الذهب بوصفها قاعدة للتعامل النقدي عندما اختلف سعر الذهب الرسمي (النقدي) عن سعره السوقي الذي أخذ في الارتفاع، الأمر الذي زاد من تكاليف استخراج الذهب.³ و في 15 أوت 1971 تم فك الارتباط بين الدولار الأمريكي والذهب عندما أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك " ريتشارد نيكسون " والذي صرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد ملزمة بتحويل الدولار الى ذهب وبالتالي تقلص دور الذهب بشكل كبير في النظام النقدي الدولي.⁴

ومن أهم الأسباب التي أدت الى تراجع الذهب في تكوين الاحتياطات الدولية ما يلي:¹

للضعف المعدل السنوي لإنتاج وزيادة حجم الذهب حوالي 1,5% فقط، بينما كان معدل نمو التجارة الخارجية ينمو بمعدل (4,5% - 9%) سنويا وأن جزء كبيرا من تلك النسبة يستخدم في الأغراض الصناعية أو في الاكتناز، وبذلك لم تعد أرصدة العالم من الذهب تمثل سوى مجرد نسبة محددة من جملة المدفوعات التي تتم سنويا.

للعدم احترام قواعد اللعبة، فالدول ذات الفائض في ميزان المدفوعات لم يحدث بها سوى توسع نقدي تبعاً لدخول الذهب إليها ولم ترتفع الأسعار الداخلية بها ولم تزداد استيراداتها كما لم تتناقص صادراتها، وبناء عليه لم يستعيد ميزان المدفوعات توازنه بموجب تحركات الذهب دولياً، ولم يحدث العكس في حالة الدول ذات العجز.

للعدم صلاحية الذهب كوسيلة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي إذ تفضل الحكومات الاحتفاظ بالعملات القوية (كالدولار) كرسيد معاملات يكثر التعامل فيه في سوق الصرف الأجنبي، بينما تحتفظ بالجزء الذهبي من الاحتياطات الرسمية كمستودع للقيمة.

الفرع الثاني: تعريف الذهب النقدي.

³ العيساوي عبد الكريم جابر، مرجع سابق، ص 299.

⁴ العيساوي عبد الكريم شنجار و العويدي عبد المهدي رحيم، مرجع سابق، ص 40.

¹ العيساوي عبد الكريم شنجار و العويدي عبد المهدي رحيم، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

يعرف دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي الذهب النقدي بأنه: "هو الذهب الذي تمتلكه السلطات النقدية (أو أطراف أخرى خاضعة للسيطرة الفعلية للسلطة النقدية)، وتحفظ به كأصول احتياطية، ويتكون الذهب من سبائك الذهب وحسابات الذهب غير المخصصة لدى غير المقيمين التي تعطي حق المطالبة بتسليم الذهب، وتتخذ سبائك الذهب شكل نقود معدنية أو قوالب أو سبائك تقل نسبة نقائها 995 جزءاً في الألف على الأقل، بما في ذلك الذهب المحتفظ به في حسابات الذهب المخصصة"². من خلال هذا التعريف تستبعد سبائك الذهب غير المحتفظ بها كأصول احتياطية وتدرج ضمن الذهب غير النقدي، وكذلك عند امتلاك البنوك المركزية سبائك ذهب دون إدراجها ضمن الاحتياطات مثل احتكار بيع الذهب المستخرج، فضلاً عن عدم التزامها ببيعه للأفراد و تحضر تصديره للخارج بلا ترخيص إداري في معظم الحالات، ذلك أن بيع الذهب وتصديره كان ملجأً للأفراد في الماضي، ومع هذا فلم يستخدم الذهب حتى في ذلك الوقت كأداة للوفاء بالالتزامات الخارجية³.

ويقوم مجلس الذهب العالمي بنشر _____ كل سنة _____ تقرير حول الاحتياطات الرسمية للذهب النقدي، والجدول الموالي يوضح مقدار احتياطات الذهب النقدي لبعض الدول.

الجدول رقم 02-01: احتياطي الذهب النقدي إلى إجمالي احتياطي الصرف الأجنبي لبعض الدول

الوحدة: بالطن.

البلد	احتياطي الذهب النقدي	احتياطي الذهب إلى إجمالي احتياطي %	البلد	احتياطي الذهب النقدي	احتياطي الذهب إلى إجمالي احتياطي %
وم أ	8133,5	72,2	روسيا	1292,9	13,0
ألمانيا	3381,0	66,3	الصين	1054,1	1,8
إيطاليا	2451,8	64,0	الهند	557,7	5,4
فرنسا	2435,6	60,1	الجزائر	173,6	3,6
هولندا	612,5	54,6	IMF	2814,0	-

المصدر: احتياطات الذهب الرسمية العالمية، مجلس الذهب العالمي، فيفري 2016.

ملاحظة: هذه الإحصاءات خاصة لفترة ديسمبر 2015 لأغلب الدول، والأسعار محددة في سوق لندن عند سعر: 1206 دولار للأوقية. من خلال الجدول نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بنسبة 72,2% من احتياطياتها كذهب نقدي، باعتباره ملجأً جيد عند وقوع الأزمات، بالإضافة إلى أن قيمته مستقرة مع الزمن، وتحثل الولايات

² أمحمد محمدي الطيب، مرجع سابق، ص 22.

³ شافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية، لبنان، بدون سنة نشر، ص 48.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث الذهب تليها ألمانيا ثم إيطاليا، أما الصين التي تحتل المركز السادسة عالمياً، فلا يمثل الذهب النقدي المحتفظ به الا نسبة 1,8% من الاحتياطات الرسمية، وهو ما يجعلها أكثر عرضة لأزمات الصرف، أما الجزائر فتحتل المركز 25 عالمياً، حيث تملك 173,6 طن من الذهب النقدي وبنسبة 3,6% الى اجمالي الاحتياطات.

الفرع الثالث: دوافع حيازة الذهب.

هناك عدة دوافع وأسباب لاحتفاظ البنوك المركزية بالذهب دون غيره من السلع الأخرى، نعددها فيما يأتي:

1- التنوع في الاحتياطات: إن أسعار العملات الأجنبية تخضع لتصريحات محافظي البنوك وأصحاب القرارات السياسية والاقتصادية، أما أسعار الذهب فتخضع لقوى السوق أي الطلب والعرض، ولهذا يلجأ للذهب في تكوين الاحتياطات لتخفيض المخاطر وتنوع محفظة الاحتياطات.

2- الأمن الاقتصادي: لأن للذهب قوة شرائية حقيقية في المدى الطويل فهو في منأى عن التضخم، عكس العملات التي تفقد قيمتها مع مرور الزمن.¹

3- الأمن المادي: إن الذهب بمنأى عن التجديد من قبل الدول والحكومات، على خلاف الأصول المالية الأخرى؛

4- التأمين: يمكن استخدام الذهب كضمان للاقتراض، لأنه يُعتبر ملاذاً آمناً وأصلاً ممتازاً، له سيولة هامة كما أنه مقبول دولياً، ويستخدم أوقات الأزمات والحروب والطوارئ (تأميناً ضد المستقبل).²

5- الثقة: امتلاك الذهب من طرف السلطات النقدية يعطي الثقة والأمان للأفراد، كما أن وكالات التصنيف الائتماني تعتبره كمؤشر على الملاءة الائتمانية للبلد.

6- مصدر دخل: هناك من يعتبر أن الذهب أصل غير مدر للدخل، ولكن بخلاف ذلك يتم إقراض الذهب في أسواق الذهب، ويمكن المتاجرة به لتوليد أرباح.¹

الفرع الرابع: الجدل الاقتصادي حول اعتبار الذهب النقدي كعنصر من احتياطي الصرف الأجنبي.

رغم نزع الصفة النقدية من الذهب في النظام النقدي الدولي، إلا أن البنوك المركزية تواصل حيازة الذهب كأحد عناصر احتياطاتها الدولية، ومع ذلك فالبعض يرفضون اعتبار الذهب ضمن احتياطات الصرف الأجنبي لعدة أسباب منها:²

- أنه لا يمكن استخدامه مباشرة في دعم سعر صرف العملة.

- الاحتفاظ به لا يدر أي عائد بل بالعكس قد يتطلب الحفاظ عليه تكلفة ربما تكون مرتفعة.

¹ بوكريدي عبد القادر، مرجع سابق، ص 20.

² مواكبي سهيلة، مرجع سابق، ص 31.

¹ امحمد محمدي الطيب، مرجع سابق، ص 26.

² مواكبي سهيلة، مرجع سابق، ص 32.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

- صعوبة تقييمه بسعر ثابت بسبب تقلب أسعاره العالمية.
 - و رغم ذلك فالبعض يدافع عن فكرة إبقاء واستمرار الذهب كأصل احتياطي باعتباره ملاذاً آمناً وأنه يتمتع بمزايا لا يتمتع بها أصل آخر منها:³
 - ارتفاع سعر الذهب نتيجة التضخم مما يعني أنه على الرغم من أن الاحتفاظ به لا يدر أي عائد، إلا أنه يحتفظ بقيمته لمواجهة آثار التضخم أي يعتبر كأداة للتحوط من التضخم.
 - إن قيمة الذهب تتحدد وفق العرض والطلب في أسواق الذهب العالمية، في حين العملات والأوراق المالية الحكومية تعتمد على وعود الحكومة والتغيرات في السياسات النقدية للبنوك المركزية.
 - إن تقلبات أسعار الذهب التي رفض من أجلها أن يكون أصلاً احتياطياً لا تقتصر فقط على الذهب بل تشمل جميع عملات الاحتياط الأخرى.
 - عمق سوق الذهب وسيولتها وخلوه من المخاطر الائتمانية تجعل هذا المعدن من أكثر الأصول جاذبية للبنوك المركزية مقارنة بالبدائل الأخرى.
- حيث نلاحظ منذ اندلاع الأزمة المالية في سنة 2008 والتي كان أحد العوامل الرئيسية الأساسية التي أدت إليها هو الاعتماد على الدولار بشكل كبير، لذا فإن الحاجة إلى تقليل الاعتماد على الدولار أضاف نوعاً من الضغط لتنويع احتياطياتها في أصول أخرى.

المطلب الثاني: احتياطي العملات الأجنبية (العملات الارتكازية).

- إن العملات الارتكازية هي في الأصل عملات وطنية قوية قابلة للتحويل وشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية، وهي بالأساس تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها، ووظائفها في المجال الدولي هي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الاقتصاد المحلي.¹
- الفرع الأول: تعريف العملات الارتكازية.**

- العملات الارتكازية هي: "موجودات الدولة من عملات الدول الأخرى والتي تشمل أوراق النقد الأجنبي والودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية والسندات الحكومية والذهب وحقوق السحب الخاصة."²
- كما تعرّف على أنها: "عملات وطنية تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها".³

³ بوكريدي عبد القادر، مرجع سابق، ص 19.

¹ بودري الشريف، مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 13، جانفي 2015، ص 60.

² مطر موسى سعيد، شقيري نوري موسى، التمويل الدولي. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 29.

³ الحجار بسام، نظام النقد الدولي وأسعار الصرف. دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص 53.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

- أو هي: "عبارة عن عملات وطنية اعتيادية ولكنها إضافة الى وظائفها كنفود وطنية، تقوم بوظائف النقود الدولية.⁴

- أو هي " وسائل الدفع المقبولة دولياً، مثل الذهب والعملات القوية المعروفة باعتبارها تتميز بالاستقرار، وأهمها الدولار الأمريكي الذي عادة ما تكون نسبته في تكوين الاحتياطي العالمي لا تقل عن 60%".⁵ ونلاحظ أن العملات الارتكازية لها عدة مصطلحات منها: العملات الأجنبية، عملات الاحتياطي، العملات الدولية، العملات القوية، العملات الصعبة، العملات القيادية، وهي مصطلحات لها نفس المعنى.

الفرع الثاني: صفات عملات الاحتياط

حتى تكون عملة ما عملة احتياطي دولي ينبغي أن تتوفر فيها شروط معينة، وهي:

لأن أن تكون عملة دولة ما أو تكتل اقتصادي ذو مكانة مرموقة في التجارة الدولية بحيث يسهل الحصول عليها.

لأن أن تتصف باستقرار قيمتها سواء أكان الاستقرار معبراً عنه بقوتها الشرائية أو بقيمتها إزاء العملات الأخرى.

و هناك مجموعة من الخصائص للدول تجعل عملاتها قيادية منها ما يلي:⁶

لأن يتصف ميزان مدفوعات الدولة صاحبة العملة القيادية بصفات معينة، مثلاً عندما يكون ميزانها التجاري في حالة فائض يكون ميزان رأس المال في حالة عجز لضمان استقرار العملة في التداول العالمي والعكس صحيح، والمغزى من ذلك يكون في أن لا تصبح العملة صعبة في أسواق التداول الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي ان لا تتصف بالوفرة فتصبح العملة سهلة، بحيث يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات ومن ثم ضعف الثقة بالعملة.

لأن تطور النظام المصرفي المحلي، إذ أن النظام المصرفي المحلي المتطور يسهل من استخدام العملة المحلية كعملة مركزية في التجارة الدولية، وذلك لأن البنوك يمكنها توفير المزيد من الخدمات المتصلة بالتصدير، ويمكن للدولة التي يكون جهازها المصرفي متطوراً توفير الصكوك الرخيصة للمشاركين في السوق وعلى التحوط من مخاطر العملة والتي يمكن أن تقلل من الخسائر للمنتجين وذلك باستخدام عملتهم.

لأن انفتاح حساب رأس المال؛ ان تدويل أي عملة محلية تحتاج الى تدفق رؤوس الأموال بحرية ومن ثم تحرير تدفقات رأس المال وهو العامل الرئيسي في تدويل الدولة.

لأن سعة الحجم الاقتصادي للدولة ونسبة مساهمتها في التجارة الدولية يعززها الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فالحجم الاقتصادي الكبير للبلد يعتبر من الدعام الأساسية لتدويل عملة هذا البلد إذ أن

⁴ سيد سالم رشدي، إدارة التمويل الدولي. دار الرابية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 132.

⁵ محيطنة مسعود، دروس في المالية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 278.

⁶ العيساوي عبد الكريم شنجار و العويدي عبد المهدي رحيم، مرجع سابق، ص 28.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

الاقتصاد الكبير لا بد أن يمتلك سوق كبيرة ومعاملات اقتصادية واسعة، وكذلك فإن المساهمة في التجارة الدولية كلما زادت ازداد تدويل العملة ويدعم الاستقرار السياسي، فمثلا كان من عوامل قوة الجنيه الاسترليني هو الاستقرار السياسي، أما بالنسبة للدولار الأمريكي فقد استند الى قوة الاقتصاد.

الفرع الثالث: وظائف النقود الدولية.

لكي تكون العملة دولية يجب أن تؤدي ثلاث وظائف رئيسية مثلها مثل العملة الوطنية، بالإضافة الى وظيفة إتمام الدورة العالمية، وتمثل هذه الوظائف في:

1- وظيفة وحدة الحساب:

وذلك من خلال تسعير السلع والخدمات والدفع في عمليات التجارة، ففي إطار العمليات الرسمية تستعمل العملة الدولية من طرف السلطات النقدية لحساب أسعار الصرف وتثبيت العملات وتقييم الدين، كما تلعب دور العملة المرجعية أو عملة الربط.

2- وظيفة مخزن القيمة:

نقول عن العملة الدولية إنها تحقق وظيفة مخزن للقيمة إذا سمحت بتأجيل عقد استهلاكي أو استثماري، وكان بإمكانها الاحتفاظ بقدرتها الشرائية، فعلى مستوى العمليات الرسمية نلاحظ أن العملة الدولية تحقق خاصية مخزن للقيمة، نظرا لأنها تمثل المكون الرئيسي لاحتياطات الصرف لمختلف البنوك المركزية، أما على مستوى العمليات الخاصة تحقق دعم العمليات البنكية والمالية مثل اليورو قروض أو الودائع البنكية خارج الدول المصدرة، كما أنها المكون الرئيسي لمحافظ الأفراد الادخارية التي تتميز بسيولتها العالية.

3- وظيفة وسيلة دفع (وسيط للتبادل):

تلعب العملة الدولية دورا أساسيا في التدخلات الرسمية في أسواق الصرف العالمية، كما تساهم في تمويل العجز في موازين المدفوعات، وترتبط هذه الوظيفة بالدور الفعال في الأسواق النقدية العالمية كعملة ودائع استثمارية دولية.

4- وظيفة إتمام الدورة العالمية:

الوظائف الثلاث الأولى هي مشتركة بين العملات الوطنية والدولية، أما وظيفة إتمام الدورة العالمية فتتحقق من طرف العملات الدولية فقط، بحيث تضمن هذه الأخيرة السيولة الدولية وتلعب دور الوسيط من خلال ارتكاز جل المؤسسات المالية الدولية على هذه العملة، والاعتماد على النظام البنكي للدول المصدرة لها، وبالتالي هي المقرض الأخير الذي يضمن السيولة للبنوك المركزية التي تتعامل بعملتها.¹

الفرع الرابع: أهم العملات الارتكازية

بالإضافة الى الذهب هنالك مجموعة من العملات الرئيسية في العالم تدخل ضمن مكونات السيولة

الدولية ومن أهمها:

أولاً- الدولار الأمريكي:

¹ خبازي فاطمة الزهراء، النظام النقدي الدولي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص، ص 12، 15.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

يعد الدولار الأمريكي أهم عملة في العالم، ويتم تسعير معظم العملات مقابل الدولار، وقد اكتسب الدولار الأمريكي صفته الدولية بشكل رسمي في ضوء هيمنة أمريكا على اتفاقية ومقررات بریتون وودز عام 1944، التي أوجدت النظام النقدي الدولي والمؤسسات المالية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تحققت صفة العملة القيادية في الدولار باعتباره عملة أكبر اقتصاد في العالم من جهة، وأن أمريكا قد سمحت للدول الأعضاء بتثبيت عملاتها بما يعادلها من الدولار الأمريكي والاحتفاظ بأرصدة الدولار الأمريكي في احتياطاتها إلى جانب الذهب لغرض التدخل في أسعار الصرف والمحافظة على استقرار قيمة عملاتها من جهة أخرى.¹

ومن أهم الوظائف التي يقوم بها الدولار الأمريكي كأصل من أصول السيولة الدولية، ما يلي:²

❖ على الرغم من أنه لا يعتبر محددًا رئيسيًا، فإنه يحتفظ بدور المرجع لأسعار الصرف، إذ تقوم الدول بقياس تقلبات أسعار الصرف بالاستناد إلى الدولار.

❖ يعتبر الدولار الأمريكي عملة تدخل أساسية في ظل نظام الصرف المدار إذ يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الدولارات في أسواق الصرف الأجنبي للتأثير على أسعار الصرف.

❖ أن الدولار يعتبر عملات الاحتياط الرسمي، إذ تحتفظ البنوك المركزية باحتياطات دولارية للتدخل في سوق النقد.

❖ يعتبر الدولار عملة للتبادل الدولي للقطاع الخاص، إذ يحتفظ الأفراد والمؤسسات بحسابات دولارية في بنوكهم عبر العالم.

❖ يسعر البترول الخام والذهب في التجارة الدولية بالدولار الأمريكي.

ثانياً— الجنيه الإسترليني:

لقد احتل الإسترليني حتى الحرب العالمية الأولى مكانة الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية، وكان

الإسترليني يمثل الشريك الأرقى للذهب بل كان يفوقه في بعض الفترات التاريخية، ويرجع ذلك إلى القوة

الاقتصادية العالمية التي تمتعت بها إنجلترا طوال القرن 19م وحتى الحرب العالمية الأولى، ومع توالي

هبوط قيمة الإسترليني في الفترة (1949-1967) كان له الأثر على المركز الفني للإسترليني كعملة

إرتكازية وكوسيلة للدفع، وأجبر على التخلي عن مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي³، حيث تراجعت

الأهمية النسبية للجنيه الإسترليني كمكون للاحتياطات الدولية الرسمية، إذ انخفضت من 38% عام 1960

إلى 13% عام 1970.⁴

⁴¹ العيساوي عبد الكريم جابر، مرجع سابق، ص 301، ص 300.

² العيساوي عبد الكريم شنجار و العويدي عبد المهدي رحيم، مرجع سابق، ص 45.

³ شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر. دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 291، 292.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

ويعد الجنيه الاسترليني في الوقت الحاضر من بين أقوى العملات ويمثل نسبة لا يستهان بها من الاحتياطات الدولية و يمثل نسبة 11,3% من قيمة سلة حقوق السحب الخاصة، ويأتي الجنيه الاسترليني في المرتبة الثانية بعد الدولار الأمريكي كأكبر احتياطي من المحافظ المالية.

ثالثاً- الين الياباني:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ الاقتصاد الياباني يحقق معدلات نمو مرتفعة، مما أدى إلى صعوده إلى المرتبة الثانية عالمياً بعد الاقتصاد الأمريكي منذ 1968 إذ تطورت قطاعات الاقتصاد الياباني، ومع بلوغ اليابان معدلات نمو مرتفعة وثابتة لأكثر من ثلاثة عقود (1955-1985) تبدلت جذرياً لتتحول بسرعة من دولة متخلفة تنتج التكنولوجيا المكتسبة من الغرب والتي تباع بأسعار متدنية إلى دولة تنتج أرقى أشكال التكنولوجيا وتضاهي أفضل منتجات نظيراتها الغربية وفي مختلف المجالات.¹

يحتل الين الياباني المركز الثالث على لائحة أكثر العملات تداولاً في العالم و يشارك بنسبة 9,4% في سلة SDR سنة 2011، على الرغم من أن البعض يذهب إلى القول إنه أكثر العملات تداولاً، وما يجعله جذاباً للمستثمرين هو مستويات الفائدة في اليابان والتي تبلغ (0.5%)، ويعد الين ذا سيولة عالية جداً حيث يتم تداوله على مدار الساعة كما أنه حساس وسريع التأثير بسوق الأوراق المالية الياباني نيكاي.

رابعاً - اليورو الأوروبي:

في 01 جانفي 1999 استطاعت دول الاتحاد الأوروبي من طرح عملة نقدية رائدة مكنتها من دخول الألفية الثالثة بكل قوة وكمتغير رئيسي في اللعبة الاقتصادية العالمية، فثمرة المزيج بين هذه الدول أعطت عملة سميت باليورو، إن وحدة النقد الأوروبية هي عملة حسابية أنشأها النظام النقدي الأوروبي ليتم التعامل بها في تسوية المبادلات بدلاً من الدولار، وتقدر قيمتها على أساس سلة مكونة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في النظام بعد إعطاء وزن معين لقيمة كل عملة من هذه العملات، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من جزئين أحدهما ثابت والآخر متغير، وقد كان عدد الدول المنظمة للاتحاد الأوروبي عند تقديم اليورو 11 دولة (مع نهاية سنة 2014 أصبحت دول الاتحاد الأوروبي 29 دولة منه 18 دولة تتعامل باليورو)، ويتمتع اليورو بحضور دولي قوي مدعوم بالأنظمة الاقتصادية القوية للدول الأعضاء في صندوق النقد الأوروبي.

خامساً- الفرنك السويسري:

يمثل الفرنك السويسري قوة وجودة الاقتصاد والتمويل السويسري، على الرغم من صغر حجم اقتصاد سويسرا نسبياً، إلا أن لعملتها تأثيراً هائلاً على الأسواق المالية، ويعتبر عملة مستقرة جداً لكن ينقصه السيولة التي يتمتع بها اليورو.²

سادساً- اليوان الصيني ودوره المحتمل في النظام النقدي الدولي:

¹ العيساوي عبد الكريم شنجار و العويدي عبد المهدي رحيم، مرجع سابق، ص ص 48،49.

² الكايد محمد أحمد، الإدارة المالية الدولية والعالمية. دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 117،118.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

إن المحور الرئيسي لتدويل العملة يتمثل في نسبة الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات الى حجم الناتج المحلي الإجمالي وإذا ما أرادت الصين تطوير الدور الدولي لليوان فيجب عليها الحفاظ على سرعة النمو المرتفعة في الاقتصاد، والمحافظة على حجم التجارة لدعم "اليوان" دولياً، إذ أن تجارب العملات تشير الى أن الكساد أو الركود في الاقتصاد يعيق تدويل العملة.

ولقد خلص استعراض 2011 حول SDR أنه على الرغم من حصة الصين البارزة في التجارة الدولية لا ينبغي أن يدرج اليوان الصيني ضمن سلة العملات المكونة لـ SDR لأنها لا تستوفي معايير تحديد العملة التي تستخدم بحرية، وكذا التدخل المباشر للصين في السياسة النقدية، وهو ما ينقص من دور البنوك التجارية في السوق النقدي¹، و للإشارة فإنه في اجتماع صندوق النقد الدولي في 30 نوفمبر 2015 تم مراجعة SDR واقتراح اليوان كعملة جديدة في سلة SDR، وسيبدأ التعامل بها بداية من شهر أكتوبر 2016.

و الجدول التالي يوضح نسبة كل عملة من العملات الارتكازية في إجمالي الحيازات الرسمية من النقد الأجنبي خلال الفترة 2006-2014

الجدول رقم 02-02: حصة العملات الاحتياطية في إجمالي الحيازات الرسمية من النقد الأجنبي
2014-2006 (%)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
60.93	60.89	61.9	62.3	61.8	62	64.1	64.1	65.5	الدولار الأمريكي
24.48	24.74	23.9	24.7	26	27.7	26.4	26.3	25.1	اليورو
3.98	3.85	3.9	3.6	3.7	2.9	3.1	2.9	3.1	الين الياباني
3.86	3.99	4	3.8	3.9	4.2	4	4.7	4.4	الجنيه الاسترليني
1.27	0.27	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	الفرنك السويسري
1.9	1.83	1.42	-	-	-	-	-	-	الدولار الكندي
1.73	1.66	1.45	-	-	-	-	-	-	الدولار الاسترالي
2.81	3.01	3.23	5.4	4.4	3.1	2.2	1.8	1.8	عملات أخرى

المصدر: بلعزوز بن علي و بوكريد عبد القادر، العوامل المساهمة في تفضيل البنوك المركزية للعملات الاحتياطية غير التقليدية -دراسة حالة الدولار الكندي-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 14، جوان 2015، ص 27.

المطلب الثالث: حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي.

تعتبر حقوق السحب الخاصة و شريحة الاحتياطي كأحد عناصر الاحتياطات التي تمتلكها الدولة ولكنها في شكل اعتماد لدى صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights)

حقوق السحب الخاصة SDR هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك من الدولارات الأمريكية، وتقلب إنتاج وسعر الذهب ولمواجهة النمو المتوقع في الاحتياطات الدولية لدعم التوسع في التجارة الدولية، وبهدف عدم اعتماد

¹ العيساوي عبد الكريم شنجار و العويدي عبد المهدي رحيم، مرجع سابق، ص 57.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

الاحتياطات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات، وعلى العجز المتواصل في ميزان المدفوعات الأمريكي، تم استحداث SDR كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة.²

أولاً: تعريف حقوق السحب الخاصة.

تعرف حقوق السحب الخاصة على أنها: "قروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساعدة أعضائه المنضمين إلى هذا النظام الجديد بصورة اختيارية، فهي ليست عملة معدنية أو ورقية بل وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تستند عليها، وهي التزام الأعضاء بتقديم ما يقابلها بالعملة النقدية الدولية، إذا ما طلب منهم ذلك، وعليه فإن هذا الالتزام القانوني للدول الأعضاء يعتبر الأساس الذي يستند إليه الصندوق في إصدار حقوق السحب الخاصة".¹

أي أنها عبارة عن اعتمادات مفتوحة لصالح البنوك المركزية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ويمكن الاستدانة من الصندوق من خلال حصتها من هذه الاعتمادات.²

و لا يحق استخدامها عند حدوث عجز دائم في ميزان المدفوعات لأنها عبارة عن اعتماد مفتوح لصالح الدولة بصندوق النقد الدولي.³

ثانياً: خصائص حقوق السحب الخاصة.

تتميز حقوق السحب الخاصة بالخصائص الآتية:⁴

❖ تستخدم حقوق السحب الخاصة للحصول على عملات قابلة للتحويل ولا يمكن استخدامها للحصول على الذهب.

❖ لا تستخدم في معاملات الأطراف الخاصة، ولا يجوز حيازتها إلا من طرف الحكومات، ومجموعة محددة من المؤسسات الرسمية التي لها صلاحية المصارف المركزية عند الضرورة.

❖ يحق للصندوق الحصول على حقوق السحب الخاصة من خلال الحساب العام، وبإمكانه حيازة وتقديم حقوق السحب الخاصة مقابل حصوله على عملات نقدية.

❖ العضو المستخدم لحقوق السحب الخاصة غير مقيد في استخدام الموارد الأخرى للصندوق طبقاً للطرق المعتادة.

❖ تعتبر عنصر مكمل للاحتياطات الأجنبية الأخرى.

❖ تستخدم لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات أو للتعويض عن النقصان في إجمالي احتياطياته، وأصبحت من أهم أصول العملة المصدرة (غطاء العملة).

² آل شبيب دريد كامل، المالية الدولية. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

¹ عجم ميثم صاحب، مرجع سابق، ص 236.

²Dagher Albert, Finance internationale. Dar al-manhal el-lubnani, lubnane, 2013, p 37.

³ أبو حرب عثمان، الاقتصاد الدولي. دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 184.

⁴ عجم ميثم صاحب، مسعود علي محمد، التمويل الدولي. دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص ص 238، 239.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

ثالثًا: توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة

يجوز للصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه، أن يوزع مخصصات من حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء تتناسب مع حصص عضويتها، ويتيح هذا التوزيع حصول كل عضو على أصل احتياطي دولي دون شرط أو تكلفة، وهنا نميز نوعين من التوزيعات:

1- التوزيعات العامة: يتم تخصيص هذا النوع من حقوق السحب الخاصة عن طريق اقتراح يتقدم به المدير العام إلى مجلس المحافظين، الذي يقرر التخصيص بأغلبية 85% من الأصوات تقوم على أساس احتياج طويل الأجل بهدف تكملة الأصول الاحتياطية المتوافرة، وتمت هذه التوزيعات ثلاث مرات:

للمدة 1970-1972 تم إصدار بصفة تدريجية كمية تبلغ 9,3 مليار وحدة.

للمدة 1979-1981 تم إصدار 12,1 مليار وحدة وزعت على أقساط سنوية.

للمدة 28 أوت 2009 للمساعدة في تخفيف آثار الأزمة المالية العالمية تم توزيع ثالث بقية 161,2 مليار وحدة.

2- التوزيعات الخاصة: دخل التعديل الرابع لاتفاقية تأسيس الصندوق حيز التنفيذ في 10 أوت 2009 ونص على إجراء توزيع خاص لحقوق السحب الخاصة يقتصر على مرة واحدة بقيمة 21,5 مليار وحدة، وكان الغرض من هذا التعديل هو تمكين كافة أعضاء الصندوق من المشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة على أساس عادل، وتصحيح أوضاع البلدان التي انضمت بعد عام 1981 نظرا لعدم حصولها على أي توزيع قبل 2009 والدولة العضو عند استخدامها حقوق السحب الخاصة عليها أن تراعي التزاماتها المقررة الدفع في شكل فوائد، فالدولة تدفع عمولة إذا نقصت حقوق سحبها عن حصتها، وتحصل على فائدة مقابل ما تحوزه زيادة عن حصتها، وسعر الفائدة والعمولة واحد، والدول التي لا تستخدم حقوق سحبها لا تحصل على فائدة كما لا تدفع عمولة، وفي 30 نوفمبر 2015 تمت زيادة وحدات السحب الخاصة بمقدار 204,1 مليار وحدة وتم توزيعها على البلدان الأعضاء (وهو ما يعادل حوالي 285 مليار دولار).¹

رابعًا: حساب وحدة حقوق السحب الخاصة.

عند إنشاء هذه الحقوق حددت قيمتها على أساس 0.888671 غ من الذهب أي ما يعادل واحد دولار لكن مع تخفيض قيمة الدولار سنتي 1971 و1973 أصبحت تساوي 1.0857 دولار و1.20635 دولار على التوالي، وفي سنة 1974 أصبحت تضم 16 عملة دولة تعمل بصيغة السلة وهذه العملات تحقق على الأقل 1% من الصادرات العالمية²، وابتداء من سنة 1981 أجرى تعديلا على السلة حيث أصبحت تضم خمسة

¹ صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي، فيفري 2016، ص، ص 4،1.

² سعدي نعمان، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي. دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 82.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

عملات على أساس درجة استخدام العملات في المدفوعات الدولية وحجم الاحتياطي للعملة لدى الصندوق، وفي بداية سنة 2000 ومع بروز اليورو أصبحت تتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي، وفي أول أوت 2001 كانت وحدة SDR تساوي 1,26 دولار أمريكي، وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس (5) سنوات للتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية³، وابتداءً من نوفمبر 2015 قرر الصندوق إعطاء أوزان جديدة للعملات المستوفية لمعيار الدخل في سلة تقويم حقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى اليوان الذي تم إضافته بعدما أصبحت الصين ثالث أكبر مصدر في العالم خلال السنوات الخمسة الأخيرة، والجدول الموالي يوضح الأوزان الجديدة للسلة إعتباراً من 01 أكتوبر 2016.

الجدول رقم 02-03: الأوزان الجديدة لسلة SDR ابتداءً من 01 أكتوبر 2016

الوحدة: (%).

سلة العملات	الوزن الجديد (%)	الوزن في 2011 (%)	الوزن في 2005 (%)
الدولار الأمريكي	41,73	41,9	44
اليورو	30,93	37,4	34
الجنيه الإسترليني	8,09	11,3	11
الين الياباني	8,33	9,4	11
اليوان الصيني	10,92	--	--

المصدر: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/sdr.html> 22-02-2016

للتذكير فإن قيمة وحدة من SDR تساوي 1,415320 دولار، وأن سعر الفائدة هو 5 % بتاريخ 19 فيفري 2015، وأن سعر الفائدة يحدد أسبوعياً كمتوسط مرجح لأسعار الفائدة على الأدوات قصيرة الأجل في أسواق العملات الداخلة في سلة تقويم حقوق السحب الخاصة.

الفرع الثاني: شريحة الاحتياطي.

أولاً: تعريف شريحة الاحتياطي.

- تعرف على أنها: "احتياطات الذهب المدفوعة بواسطة الدولة في صندوق النقد الدولي في بداية انضمامها إلى عضوية الصندوق كجزء من حصتها في رأس مال الصندوق، والتي يمكن الدولة عندئذ أن تقتربها تلقائياً وبدون مساءلة من جانب الصندوق في وقت الحاجة (كانت تسمى الشريحة الذهبية)".

- كما تعرف على أنها: " تلك الحقوق التي أقرتها اتفاقية إنشاء الصندوق، ويستطيع العضو أن يشتري وليس يقترب عملات أجنبية من الصندوق مقابل تقديم عملته الوطنية، وتكتسب الدولة العضو هذا الحق في السحب

³ آل شيبب دريد كامل، مرجع سابق، ص 146.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

من حصتها في رأس مال الصندوق، والتي تتكون من 25 % ذهب و عملات أجنبية قابلة للتحويل و 75% عملات وطنية".

وتستعمل شريحة الاحتياطي (مركز الدولة لدى الصندوق) لمواجهة العجز الطارئ أو المؤقت في ميزان المدفوعات فقط، حيث تسحب الدولة العضو أرصدة من الصندوق بما يساوي شريحتها من الاحتياطات في أي وقت وبدون سؤال مبلغا يعادل نسبة 25% من حصتها في الصندوق (حصة العضو من الشريحة) مقابل دفع الدولة عملتها الوطنية، وبهذا تصبح العملة الوطنية للدولة العضو تساوي 100%، ولكن يمكن للدولة أن تسحب عملات أجنبية تحت قيد الشرائح الائتمانية وهي أربعة، وتفقد الدولة العضو حقها في السحب متى بلغت حصتها من العملة الوطنية 200% في رأس مال الصندوق ويدخل تحت قيد الشريحة الائتمانية العليا.

ويتوجب على البلد الذي يقوم بالسحب أن يدفع عمولة أو فائدة تتراوح ما بين (0.5% - 1.5%) إضافة إلى نسب أخرى تتوقف على مقدار المبلغ والأجل وتتراوح نسبتها بين (3% - 5%) سنويا.¹

ثانيا: الجدل الاقتصادي حول اعتبار شريحة الاحتياط عنصر احتياطي

يرى بعض الاقتصاديين أن شريحة الاحتياط تعد قرضا وليست ضمن عناصر الاحتياطات نظرا للقيود المفروضة على استخدامها، ومنها:

- لا يجوز استخدامها لمواجهة اختلال أساسي بميزان المدفوعات وقصور دورها في معالجة الاختلال المؤقت.

- يتم السحب بناء على نسبة محددة من حجم حصة العضو (25%) و ربما لا يتجاوز السحب ما بحوزة الصندوق من عملة الدولة العضو.

- تسحب الدولة الشريحة الذهبية عن طريق شرائها من صندوق النقد الدولي بعملاتها الوطنية ويدفع عنها فائدة أو عمولة تتراوح بين 0,5-1,5%، بالإضافة الى نسبة أخرى تتوقف على مقدار المبلغ وأجل رده وتتراوح بين 3-5% سنويا.¹

إلا أن هذا القول مردود عليه، حيث أن:

- أن ما يعتبره المعارضون قيود على استخدام الشريحة الاحتياطية هي عبارة عن ضوابط تحكم عملية انشاء السيولة وتنظيم السحب منها وليست قيودا.

¹ بورنان بوزيد، مرجع سابق، ص 132.

¹ بوكريدي عبد القادر، مرجع سابق، ص 37.

الأجنبي

- إن أي عنصر من عناصر احتياطي الصرف الأجنبي ينطوي على تكلفة والشريحة الاحتياطية نسبة الفائدة عليها (0,5-1,5%) تعد تكلفة ضئيلة للاحتفاظ بأصل احتياطي لمواجهة الظروف الطارئة، وبالتالي فهذه الضوابط لا تنزع عنها صفة الأصل الاحتياطي.²

المبحث الثالث: إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في ظل تقلبات أسعار البترول

تعتبر إدارة احتياطي الصرف الأجنبي من التحديات التي تواجه الدول نظرا لما تتسم به هذه العملية من تعقيدات ومخاطر، كما أن الممارسات السليمة لإدارة هذه الاحتياطات قد تدعم السياسة الاقتصادية الكلية للبلد وتحقق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: مفهوم إدارة احتياطي الصرف الأجنبي

تكتسي إدارة احتياطات الصرف الأجنبي أهمية بالغة بالنسبة للدول، لأنها تسمح بتجنب الآثار غير المتوقعة على الاقتصاد.

الفرع الأول: تعريف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.

تعرف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي على أنها: "عملية تكفل إتاحة قدر كافي من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة، كما تكفل سيطرة السلطات عليها لتحقيق طائفة محددة من الأهداف لبلد أو إتحاد".

² مواكبي سهيلة، مرجع سابق، ص 44.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

كما تعرف على أنها: "مجموعة من الإجراءات والسياسات تستهدف إتاحة قدر كاف من الأصول الأجنبية لتكون تحت تصرف السلطات النقدية بغرض تحقيق أهداف قومية محددة، تأتي في إطار الأهداف العامة المحددة سلفاً ضمن الخطة الاقتصادية والإستراتيجية العامة للدولة".

ومن خلال التعريفين السابقين نستنتج أن إدارة احتياطي الصرف الأجنبي تعهد إلى جهات مثل البنك المركزي أو اتحاد نقدي، باعتبارهم الطرف الرئيسي أو وكيلاً عن جهة أخرى تودع لديها الاحتياطات كصندوق تنظيم الصرف، وأنها تقتضي تأسيس إجراءات وسياسات ملائمة بما يتماشى والسياسات المميزة لكل بلد لاسيما ترتيبات النقد والصرف، بغرض المحافظة على الاحتياطات من التآكل بعيداً عن المخاطر المصاحبة.¹

الفرع الثاني: أهداف إدارة احتياطي الصرف الأجنبي.

تهدف عملية إدارة احتياطي الصرف الأجنبي إلى تحقيق الأهداف التالية:²

❖ تنويع العملات التي تدخل في تشكيل احتياطي البلد من العملات الصعبة، مع الأخذ بمبدأ آخر، وهو زيادة حصة العملات التي تميل قيمتها في المستقبل نحو التحسن، والعكس بالنسبة للعملات التي تميل قيمتها نحو الانخفاض.

❖ اللجوء إلى تقنيات التغطية في مخاطر الصرف.

❖ القيام باستثمار احتياطي الصرف في شكل أصول مالية وحقيقية، وإدارة هذه الأصول إدارة ديناميكية بهدف تعظيم العائد منها.

❖ البرهنة على وجود أصول خارجية مساندة للعملة المحلية.

❖ مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي، والوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي؛

❖ الحفاظ على الاحتياطي لمواجهة الكوارث أو الطوارئ القومية.

الفرع الثاني: أهمية إدارة احتياطات الصرف.

تتسم الإدارة السليمة للاحتياطات بالأهمية البالغة نظراً إلى:¹

- تزيد من القدرة الكلية للبلد أو المنطقة على تحمل الصدمات، فالسياسة الملائمة في مجال إدارة الحوافظ المتعلقة بمجموعة عملات الحافظة واختيار أدوات الاستثمار والمدة المقبولة لحافظة الاحتياطات، والتي تعكس ترتيبات كل بلد وظروفه الخاصة على صعيد السياسات، تفيد في حماية الأصول وضمان توفرها في أي وقت، كما تدعم الثقة في الأسواق.

- يحصل مديرو الاحتياطات من خلال تعاملهم في الأسواق العالمية على معلومات قيمة تجعل صانعي السياسات على علم بتطورات الأسواق ورؤيتها للتهديدات المحتملة.

¹ امحمد محمدي الطيب، مرجع سابق، ص 77.

² مجيطة مسعود، مرجع سابق، ص 282.

¹ بورنان بوزيد، مرجع سابق، ص 136.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

- إن الأهمية للممارسات السليمة تكمن في التجارب التي أدى فيها ضعف ممارسات إدارة الاحتياطات أو اقترانها بالمخاطر إلى تقييد قدرة السلطات المختصة على الاستجابة بصورة فعالة للازمات المالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة هذه الأزمات.
- تستطيع الممارسات والسياسات السليمة لإدارة الاحتياطات أن تدعم الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، ولكنها ليس بديلا لها، وعلاوة على ذلك فإن عدم سلامة السياسات الاقتصادية (سياسات المالية العامة، النقدية، سعر الصرف) يمكن أن تعرض مقدرة السلطات على إدارة الاحتياطات لمخاطر بالغة.

المطلب الثاني: المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف الأجنبية

يتوقف الحجم الأمثل لاحتياطات الصرف الأجنبية بصورة أساسية على الأهداف المرجوة من تكوينها، وهذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى بل قد تختلف بالنسبة للدولة الواحدة من فترة لأخرى، وقد يشير مستوى الاحتياطات الأجنبية لدولة ما إلى توقعاتها بحدوث أزمات ومدى خطورتها على الاقتصاد.

الفرع الأول: المؤشرات التجارية

توضح هذه المؤشرات حالة العلاقات التجارية للاقتصاد المحلي مع باقي الدول الأخرى.

أولاً- نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الواردات (R/M).

اقترح ترفن "TRIFFIN" عام 1947م هذا المؤشر، ويعتبر من أهم المقاييس التقليدية لمعرفة مستوى كفاية حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية، لأن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات ونظرا لصلتها الوثيقة بمستويات الاستهلاك المحلية والإنتاج الجاري والنمو الاقتصادي. إن النتيجة الأساسية من استخدام هذا المؤشر يؤدي إلى تناسب الطلب على الاحتياطات الدولية مع قيمة الواردات، بمعنى أن هذا الطلب يتجه نحو التزايد مع تزايد قيمة الواردات، وأن الطلب على الاحتياطات الدولية في ضوء هذا المؤشر يعني أن الدافع الأساسي لتكوينها والاحتفاظ بها هو دافع المعاملات، ويعتقد أنصار هذا المؤشر أن النسبة تدور حول 30% من قيمة الواردات سنويا أو تغطية حجم الاحتياطات مدة "ثلاثة أشهر من الواردات" تعد مستوى ملائما للاحتياطات، وإن كان بعض الكتاب يعتبر أن نسبة الاحتياطات إلى الواردات يجب أن تتراوح ما بين (30%-40%).²

وتقوم الدولة أحيانا بزيادة الاحتياطات إذا زادت وارداتها، وبالتالي تؤثر الواردات على الاحتياطات إيجابا، ويسمى هذا التأثير الإيجابي للواردات على الاحتياطات "احتياطات الأمان" لذلك تعلن الدول على تغطية وارداتها لفترة زمنية اعتمادا على ما تملكه من احتياطات، وإذا أعقب الواردات الأثران معا فهنا نميز بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان أثر المبادلات للواردات على الاحتياطات أكبر من أثر الأمان للواردات على الاحتياطات فان محصلة الأثر النهائي للواردات على الاحتياطات تكون سالبة.

² زابري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 07، السداسي الثاني 2009، ص ص 48،49.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

الحالة الثانية: إذا كان أثر المبادلات للواردات على الاحتياطات اقل من أثر الأمان للواردات على الاحتياطات، فإن محصلة الأثر النهائي للواردات على الاحتياطات ستكون موجبة.

ويتوقف عدد شهور الواردات الذي تستهدفه الدولة عند تكوين احتياطاتها الأجنبية على درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة ومقدرتها على النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية، ويلاحظ في هذا الخصوص أن حجم الاحتياطات الواجب تكوينها وفق هذا المؤشر يتأثر بنظام سعر الصرف المتبع، حيث تتراجع قيمة الاحتياطات في الدول ذات أسعار الصرف المعومة، والدول ذات العملات القابلة للتحويل، كما في الدول الصناعية، وترتفع قيمتها في الدول النامية.

ويؤخذ على هذا المؤشر _____ كأحد المؤشرات للحكم على صلابة موقف الدولة وقدرتها على امتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية _____ عدم إمكانية الحصول على بيانات دقيقة على الواردات السلعية، حيث يتم الاعتماد عادة على الإنتاج السلعي والاستهلاك المحلي والتي تتغير بسرعة من آن لآخر، وبالتالي يصعب إعداد توقعات وبيانات إحصائية موثوقة.

بالنسبة للدول العربية غالباً ما تأخذ بعين الاعتبار عدد شهور الواردات كأساس لتكوين الاحتياطات باعتبارها دول مستوردة للسلع الأساسية.¹

ثاني- نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى عجز ميزان المدفوعات.

الدافع لتكوين الاحتياطات لا يكمن في ضمان تدفق الواردات، وإنما التحوط لمواجهة احتمالات العجز الطارئ لميزان المدفوعات التي قد تنشأ إما بسبب تدهور حصيلة الصادرات و / أو زيادة أسعار الواردات أو تدهور شروط التبادل التجاري، أو لأي سبب آخر.

والالتزام بهذا المؤشر يعني أن الاحتياطات الدولية يجب أن تتغير بنفس معدلات التغير في العجز بميزان المدفوعات، فإذا كان منحنى العجز هو التزايد فإن الاحتياطات يجب أن تنمو بنفس معدلات نمو هذا العجز، أخذاً بعين الاعتبار سلسلة زمنية معقولة لتوضيح اتجاه العجز وتوقعات حدوثه في المستقبل، فمثلاً إذا أخذنا متوسط عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات في فترة سابقة معقولة (05 أو 10 سنوات) فلو كان متوسط هذا العجز يساوي (X) من الدولارات، فإلنه يتعين أن يكون حجم الاحتياطات مساوياً لهذا المقدار. ولقد اقترح "BRAWEN" عام 1964م نسبة الاحتياطات إلى القيمة المطلقة لاختلال ميزان المدفوعات كمؤشر على كفاية الاحتياطات.²

الفرع الثاني: المؤشرات المالية

من المؤشرات الأخرى التي تم استخدامها كدلالة على كفاية الاحتياطات خاصة في الدول ذات الأسواق الناشئة هي ما يطلق عليها أنظمة التحذير المبكر لوقوع أزمة مالية.

أولاً- نسبة الاحتياطات إلى عرض النقود (R/M2).

¹ زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الجزائر، مرجع سابق، ص 49.

² مواكبي سهيلة، مرجع سابق، ص 81.

الأجنبي

من المؤشرات التي تم رصدها كدلالة على كفاية الاحتياطات، خاصة في البلدان ذات الأسواق الناشئة هي ما أطلق عليها "أنظمة الإنذار المبكر" لوقوع أزمة مالية، وتشمل نسبة الاحتياطات إلى عرض النقود بالمعنى الواسع $M2$ ، هذه النسبة يمكن من خلالها معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي من شأنها أن تضغط على الاحتياطات، أو قياس درجة الثقة في العملة ومدى كفاءة النظام المصرفي. إن هذه النسبة مفيدة إذا تم قياس الاحتياطات إلى القاعدة النقدية لأنها تظهر نسبة الأصول الأجنبية (الذهب والعملات الأجنبية) التي تم رصدها في عملية الإصدار النقدي، وكذلك إذا كان البلد يتبع نظام سعر الصرف الثابت فإن هذا المؤشر مهم لمواكبة التغيرات من أجل إضفاء نوع من الثقة في العملة، وعليه إذا كان رصيد النقود بمعناه الواسع كبير مقارنة بالاحتياطات فإن هذا يدل على وجود كم هائل وكبير لهروب رؤوس الأموال، والعكس في حالة نسبة الاحتياطات أكبر من النقود بمعناها الواسع، مع مراعاة جوانب أخرى مثل الالتزامات الخارجية، هذه النسبة مهمة بالنسبة للدول التي يتميز فيها النظام المصرفي بالضعف، فالبلدان التي تتميز بدالة الطلب على النقود مستقرة والثقة في العملة موجودة فإن الحاجة لهذه النسبة غير مهم، وعلى العكس تماما بالنسبة للبلدان التي تفتقد لعنصر الاستقرار والثقة.¹³

ثانياً- نسبة الاحتياطات إلى الدين الخارجي.

تعد من المؤشرات شائعة الاستخدام للحكم على متانة المركز المالي للدولة، من خلال ما تعكسه من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في المواقف المحددة لها، وتتبع أهمية هذا المؤشر من إمكانية استخدامه كمقياس لدرجة تأثير الاقتصاديات المحلية بالتطورات في أسواق رأس المال العالمية، حيث تلعب هذه النسبة دوراً هاماً في تحديد المدى الزمني المتاح للسلطات المحلية لإجراء تعديلات في سياستها الاقتصادية أو اتخاذ الإجراءات التي تحول دون دخولها في دوامة التعثر، إذا ما وجدت صعوبة في النفاذ لهذه الأسواق لأسباب تتعلق بالتطورات فيها.

ولا يقتصر تأثير حجم ومكونات الدين الخارجي على حجم الاحتياطات، بل يمتد أيضاً إلى مكوناتها وأسلوب إدارتها، وهنا يتم التركيز على نسبة الاحتياطات إلى الاستحقاقات قصيرة الأجل والتي تقيس قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية، وقد اقترح صندوق النقد الدولي استناداً إلى بعض الدراسات التجريبية معياراً استرشادياً لنسبة الاحتياطات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل بأن يكون مساوياً للواحد، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يدل على وجود خطر على الاقتصاد لأنه عادة ما تتعلق الديون الخارجية قصيرة الأجل بالائتمان التجاري (الواردات من السلع والخدمات).²

الفرع الثالث: مؤشرات أخرى

أولاً- محاولة هيلنر.

¹ أحمد محمدي الطيب، مرجع سابق، ص 91، 92.

² بورنان بوزيد، مرجع سابق، ص 145.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاحتياطات الصرف

الأجنبي

اقترح روبرت هيلر "HELLER Robert Heinz" سنة 1966 مقياسا حاول من خلاله تحديد

نسبة المستوى المتحقق فعلا من الاحتياطات الدولية إلى المستوى الأمثل في سنة معينة، وقد صاغ هيلر معادلة المستوى الأمثل للاحتياطات كما يأتي:

$$R_{opt} = h \cdot \log(r \cdot m) / \log 0.5$$

حيث:

R_{OPT} : المستوى الأمثل للاحتياطات الدولية.

h : التغير الذي يحدث في مستوى الاحتياطات.

m : الميل الحدي للاستيراد.

r : تكلفة الفرصة البديلة.

$0,5$: احتمال حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

وتفسر هذه المعادلة بأن الزيادة التي تحدث في (m) أو (r) سوف تؤدي إلى انخفاض المستوى

الأمثل للاحتياطات الأجنبية، بينما الزيادة في (h) تؤدي إلى زيادة هذا المستوى من الاحتياطات.

❖ $1 = R_{OPT}$: الدولة تكون قد حققت المستوى الأمثل للاحتياطات.

❖ $1 > R_{OPT}$: هناك عجز في المستوى الأمثل للاحتياطات.

❖ $1 < R_{OPT}$: هناك إفراط في تكوين الاحتياطات.

ثانياً— محاولة أجاروال.

قدم الاقتصادي أجاروال "AGARWAL J.P" دراسة في سنة 1971م حول سبعة دول نامية في

آسيا محاولاً تحديد مقياساً لتقدير المستوى الأمثل للاحتياطات الدولية، وذلك من خلال نموذج يعكس الفروق

الهيكلية والمؤسسية القائمة بين مجموعة الدول الصناعية المتقدمة ومجموعة الدول المعنية بالدراسة.

ولتحديد المستوى الأمثل للاحتياطات يرى "أجاروال" مثل "هيلر"، أن هناك ثلاث عوامل جوهرية

لا بد من أخذها بعين الاعتبار وهي:

– تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطات الدولية.

– التكلفة التي سيتحملها الاقتصاد في حالة اضطراره لتنفيذ سياسات الموائمة* عندما يحدث عجز طارئ في

ميزان المدفوعات ولا توجد احتياطات لمواجهة هذا العجز.

– احتمالات استخدام هذا العجز.

ويرى "أجاروال" أن الدول النامية تحتفظ بالاحتياطات الأجنبية لكي تمول العجز المتوقع والطارئ في

ميزان المدفوعات، والذي قد ينشأ من النقص غير المتوقع في حصيلة الصادرات أو الزيادة الطارئة في

الواردات.¹

* سياسة الموائمة: هي برنامج التعديل الهيكلي (سياسة التثبيت أو التكيف).

¹ بوكريدي عبد القادر، مرجع سابق، ص 53.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاحتياطات الصرف

الأجنبي

ويرى أن المستوى الأمثل للاحتياطات هو الذي تتعادل فيه التكلفة مع المنفعة، وقد صاغ معادلته على النحو التالي:

$$R_{opt} \cdot m / q_1 = R_{opt} \cdot \pi^{R_{opt}/D} / q_2$$
$$R_{opt} = D / \log \cdot \pi (\log m + \log q_2 - \log p)$$

حيث:

π : احتمال حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

P : درجة استخدام الاحتياطات لتمويل العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة محل الاعتبار.

D : العجز في ميزان المدفوعات.

q_2 : نسبة السلع الاستثمارية المستوردة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

M : مقلوب معامل الاستثمار.

q_1 : نسبة المكون الاستيرادي في الاستيراد المحلي.

ثالثاً- تحليل هربرت جروبل.

إن التحليل المقدم من طرف هربرت جروبل "HERBERT G.Grubel" سنة 1977 حول

المستوى الأمثل للاحتياطات يعتمد على مبادئ التحليل الحدي الذي يستند إلى "قانون تناقص الغلة" وعلى مساواة التكلفة الحدية مع العائد الحدي لتحديد الوضع الأمثل¹.

فرغم المزايا التي يوفرها الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية، فإن هناك تكلفة يتحملها الاقتصاد نتيجة

احتفاظه بهذه الاحتياطات تتمثل في تضحيته بالفرصة البديلة للموارد التي تمثلها هذه الاحتياطات، الأمر الذي

يتطلب المعادلة بين التكلفة والعائد الاجتماعي لتحديد المستوى الأمثل للاحتياطات من طرف البنوك

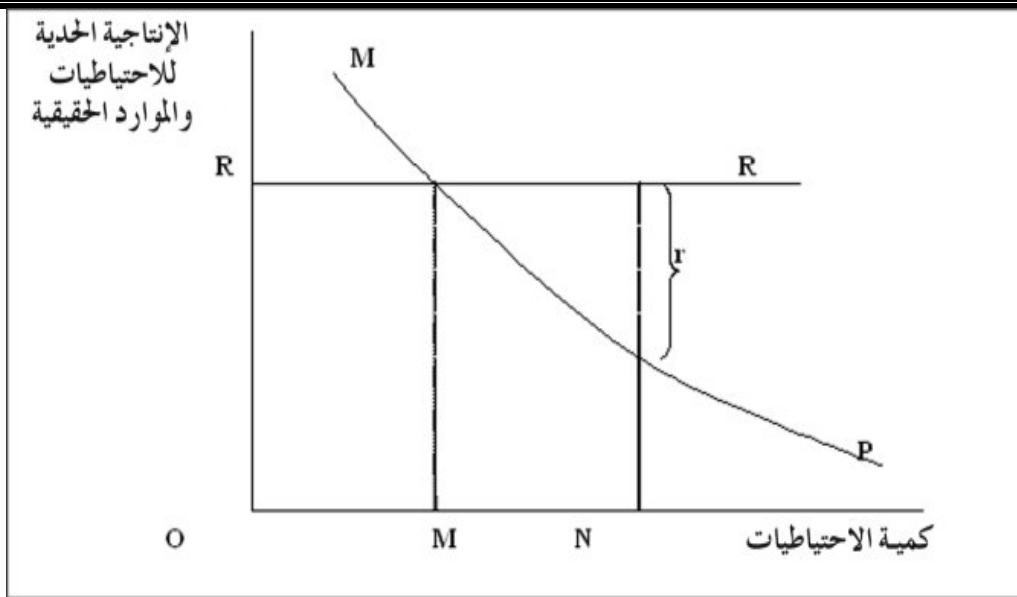
المركزية.

الشكل رقم 02-02: تحديد الطلب على الاحتياطات الدولية في ضوء علاقتها مع مستوى الإنتاجية.

¹ زايري بلقاسم، كفاءة الاحتياطات الدولية في الجزائر، مرجع سابق، ص 53.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي



المصدر: زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف الأجنبي وتمويل التنمية في الجزائر. بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 41، شتاء 2008، ص 16.

ونفترض في الشكل أعلاه أن بلدا ما يحاول أن يحدد المستوى الأمثل لاحتياطاته الدولية من خلال المساواة بين تكلفة الاحتفاظ بهذه الاحتياطات والعائد (الإنتاجية) المتحقق منها، ويمثل المنحنى (MP) الإنتاجية الحدية للاحتياطات والموارد الحقيقية طبقا لظروف هذا البلد (حجم الموارد وكيفية استخدامها، نمط وطبيعة الاختلالات الخارجية التي يتعرض لها، ومدى النفع الذي يتحقق من الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية... الخ)، ويأخذ هذا المنحنى شكل منحنى الطلب العادي، وهو ينحدر من أعلى اليسار متجها نحو اليمين إلى الأسفل (قانون تناقص الغلة)، و (OR) هي الإنتاجية الحدية للدولة، وهذا يعني أن الدولة لو احتفظت بكمية من الاحتياطات لكي تستخدمها في حالة حدوث عجز طارئ لميزان المدفوعات وبالتالي ستضحي بهذه الإنتاجية، وبافتراض أن احتياطات هذه الدولة تأخذ شكل ذهب وان سعره سيظل ثابتا على المدى الطويل، وهذا يعني أن هذه الاحتياطات لن يكون لها أي مجال استثماري وبالتالي العائد سيكون معدوما، وبالتالي سيكون طلب هذه الدولة على الاحتياطات الدولية على المدى الطويل مساويا للكمية (OM) وهو المستوى الذي تتعادل فيه الإنتاجية الحدية للاحتياطات مع الإنتاجية الحدية للموارد.¹

المطلب الثالث: توظيفات احتياطي الصرف الأجنبي

إن أهم استخدامات الاحتياطات التي تستهدفها الاقتصاديات المتقدمة هي توظيف احتياطاتها في تكوين الموارد البشرية، خصوصا بعدما انتهت من مسألة الاستثمار في البنى التحتية، إذ تسعى حاليا في هذا المجال إلى تحسين نوعية هذه البنى التحتية التي تم إنجازها، لكن الأمر يختلف بالنسبة للدول النامية.²

الفرع الأول: إعادة تدوير رؤوس الأموال الدولية -البترو دولار-

¹ زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف الأجنبي وتمويل التنمية في الجزائر. مرجع سابق، ص 16.

² امحمد محمدي الطيب، مرجع سابق، ص 100.

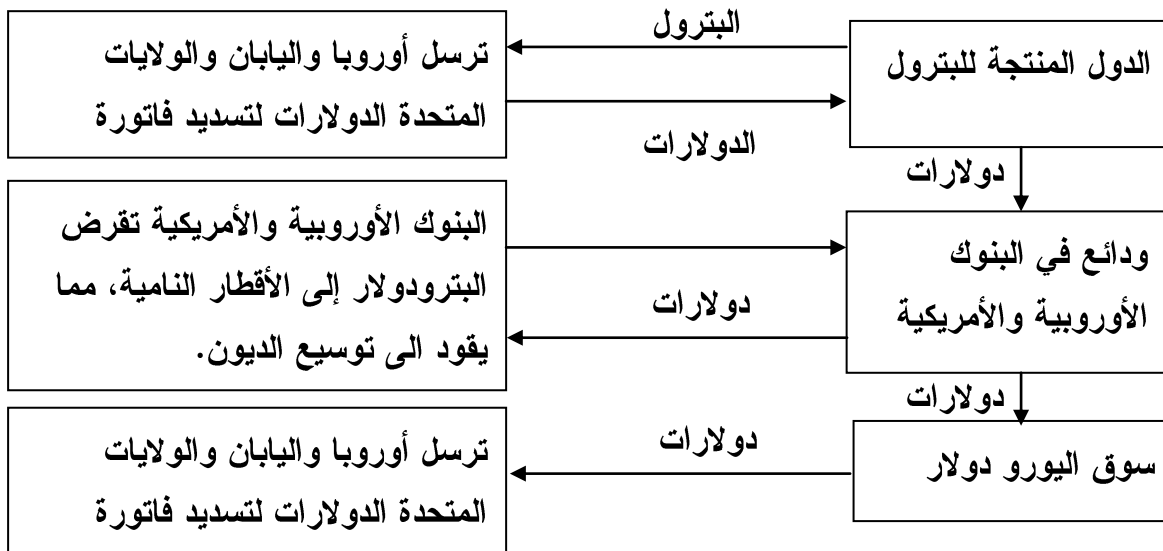
الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

على أثر ارتفاع أسعار البترول في العامين 1973-1974 و 1979 على التوالي بقرار من منظمة OPEC تحققت لدى الأقطار الأعضاء فوائض مالية ضخمة لم تستطع طاقتها الاستيعابية من امتصاصها، حيث ارتفعت هذه الفوائض من 5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 1973 إلى 60 مليار دولار في عام 1974، وبعدها انخفضت ثم عاودت الارتفاع في عام 1979، حيث وصلت حسب تقديرات بنك إنجلترا الى 106 مليار دولار عام 1980 لتبلغ نسبة الارتفاع في الأسعار 150%، وقد تم توظيف هذه الفوائض المالية فيما بعد في البلدان الصناعية.³

طبيعة توظيفات الاحتياطات شهدت تطورات عدة، ففي البداية خصصت هذه الفوائض في توظيفات سائلة، ومن ثم وجهت نحو توظيفات أطول أجلا ونحو شراء أصول مالية وحقيقية، والشكل الأكثر انتشارا لتوظيف الفوائض تركز في الودائع لدى البنوك الأوروبية والأمريكية، أما وجه التوظيف الثاني من حيث الأهمية فقد تركز في شراء سندات الخزينة، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأكبر من هذا التوظيف، والبنوك الأوروبية والأمريكية قامت بدورها بإقراض الودائع التي جمعت لديها⁴، وقد أعطيت غالبيتها الى بلدان مصدرة للبترول ذات قدرة امتصاص مرتفعة ومداخل غير كافية لتغطية حاجاتها (المكسيك، فنزويلا،...)، ممكنة بذلك حلقة تدوير البترول ودولار على الشكل التالي:

الشكل رقم 02-03: آلية إعادة تدوير البترول ودولار



المصدر: عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي. مجدلوي للنشر، الأردن، 1999، ص 195.

الفرع الثاني: إنشاء الصناديق السيادية

من المنظور العام الأكثر شمولا، يمكن القول أن تزايد الاستثمارات العالمية من جانب الحكومات في مجال إدارة احتياطاتها من النقد الأجنبي وغيرها من الأصول الاستثمارية العالمية هو أمر يعكس في حد ذاته

³ رمزي زكي، العولمة المالية. دار المستقبل العربي، مصر، 1999، ص 152.

⁴ ملاك وسام، الظواهر النقدية على المستوى الدولي. دار المنهل اللبناني، ط2، لبنان، 2006، ص 450.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياجات الصرف

الأجنبي

توجهات ايجابية نوعا ما نحو العولمة والتنويع الاستثماري، وعموما تدير حكومات الدول استثماراتها السيادية الخارجية عن طريق سلسلة متنوعة من الآليات المؤسساتية.

أولا-الدول المنتجة للبتروول وإنشاء الصناديق السيادية

هناك من ينادي بتحديد مستوى الإنتاج البتروولي بما يغطي احتياجات التنمية في الدول المنتجة وإبقاء ما يزيد على ذلك في باطن الأرض، وذلك عوضا عن تعريض هذه الاستثمارات للملاحقة (المسائلة) من قبل الدول المضيفة، إلا أن الموضوع ليس بهذه البساطة، فلد الدول المنتجة مسؤولية دولية تجاه المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي وازدهاره، كما أن المفاضلة بين إنتاج المزيد من البتروول واستثمار العائد في الأسواق الدولية وبين بقاءه في باطن الأرض يعتمد على السعر المتوقع له مستقبلا مقارنة بالعائد على الاستثمار في الأسواق المالية الدولية، وليس بالضرورة أن هذه المفاضلة ستكون في صالح بقاء البتروول في باطن الأرض، وحين تكون الثروات الطبيعية لبلد ما كبيرة بالقياس الى حجم السكان فإنه ينبغي أن ينظر الى إنشاء صندوق سيادي على أنه وسيلة مختلفة للاحتفاظ بتلك الثروة بهدف تحقيق عوائد أعلى من العوائد الضئيلة التي تتحقق من الاحتياطي الرسمي للدولة، ويتميز مورد البتروول من زاوية النظر الاقتصادي بخاصيتين:

- التقلبات الحادة في أسعاره وإيراداته، والتي يصعب التنبؤ بها.
- كونه مورد غير متجدد.¹

ثانيا-تعريف صناديق الثروة السيادية

هي عبارة عن صناديق مكلفة بإدارة احتياطي الصرف الأجنبي لحكومات الدول التي لديها مدخرات تفوق استثماراتها بشكل متواصلة، مما وفر ثروات تطلبت سياسة استثمارية مدروسة نتج عنها حيازة هذه الحكومات لأصول مالية أجنبية (مقومة بعملة بلد آخر)

وغالبا ما تتكون هذه الاحتياطات لدولة ما عندما يتوفر لديها فائض متواصل في الحساب الجاري من ميزان مدفوعاتها مع العالم الخارجي الى الدرجة التي تتراكم عندها هذه الفوائض المتتالية على شكل احتياطي صرف تصل الى مستويات تزيد عن الاحتياطات التمويلية لأغراض آنية، وبالتالي يستطيع القائمون على إدارة هذا الاقتصاد إنشاء صندوق الثروة السيادية بغرض إدارة تلك الأرصدة الإضافية من الاحتياطات، وقد عرفت وزارة الخزانة الأمريكية صناديق الاستثمار السيادية بأنها صناديق استثمار حكومية تمول من احتياطات العملات الأجنبية للدول المالكة، ولكنها تدار بصورة منفصلة عن احتياطات العملات الأجنبية وتهدف الى الربح من خلال الاستحواذ على حصص في أسهم الشركات الأجنبية.¹

والاختلاف الرئيسي بين الاحتياطات الرسمية وصناديق الثروة السيادية هو أن الأول تحتفظ بأصول خالية من المخاطر مثل السندات السيادية، في حين قد تحتوي الأخيرة على أسهم وسندات الشركات وأصول

¹ محمد محمدي الطيب، مرجع سابق، ص 105.

¹ محمد محمدي الطيب، مرجع سابق، ص 105.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

أخرى في محافظتها، والتغير في تركيبة عملة وأصول محافظ الصناديق السيادية هو ما يجعلها مهمة للأسواق المالية.

ثالثاً- مصادر أموال الصناديق السيادية

تختلف مصادر الصناديق السيادية من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد السائد في ذلك البلد، فالبلدان التي تمتلكها لديها مدخرات فوق الاستثمارات تصب في نهاية المطاف في أيدي الحكومات، و من أبرز مصادرها:

- ملكية ثروة السلع (خاصة البترول والغاز)، إذ تعتبر عائدات البترول المصدر الأساسي لأموال أكبر الصناديق الاستثمارية السيادية في العالم، وبالتزامن مع ارتفاع أسعار البترول وازدياد واردات الدول المنتجة للخامات ازدادت ثروات هذه الصناديق.

- مدخرات الاقتصاد التصنيعي الذي يركز على التصدير، كما هو الحال في الصين وسنغافورة.
- نمو احتياطات الكثير من البنوك المركزية، ويرجع الزخم الأساسي عموماً وراء تزايد موارد صناديق الثروة السيادية إلى ارتفاع أسعار البترول وشيوع العولمة المالية واستمرار الاختلالات في النظام المالي العالمي حتى أسفرت عن تراكم سريع في الأصول الأجنبية لدى الكثير من بلدان العالم.²

رابعاً- اللاعبين الرئيسيون في الصناديق السيادية حسب أحجامهم

يوجد العديد من الأطراف الراغبين بالاستثمار في الصناديق السيادية كل حسب غرضه، ونذكر منهم:¹

- مستثمرو أموال البترول.

- البنوك المركزية الآسيوية خصوصاً التي تستثمر في الأصول الأجنبية للمساعدة في تحقيق الاستقرار لعملائها مقابل تقلبات ميزان المدفوعات، وهي تميل للبحث عن الاستقرار، وليس تضخم العوائد، وبالتالي فإنها تحتفظ بالاحتياطات على شكل نقد وقروض حكومية طويلة الأجل.

- صناديق التحوط.

- الأسهم الخاصة.

- مؤسسات الاستثمار الحكومية، تستثمر بشكل مباشر في أصول الشركات المحلية والأجنبية، متجنباً منهج المحافظ الاستثمارية التي تتبعه الصناديق السيادية.

² ميانى محمد، مرجع سابق، ص 88.

¹ ميانى محمد، مرجع سابق، ص 88.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

- الأثرياء الذين يضعون مبالغ ضخمة من ثرواتهم في الخارج، وغالبا ما يستخدمون الوسطاء في لندن وسويسرا.

- الشركات التي تمولها وتسيطر عليها الحكومات والتي تستثمر في الخارج.

- الشركات الخاصة التي تستخدم الأرباح المحتجزة، والزيادات الرأسمالية لتمويل الاستثمارات في الخارج.

الفرع الثالث: التوظيف في السندات الحكومية

أولا-تعريف السندات الحكومية

السندات الحكومية هي مستندات دين طويلة الأجل تأخذ شكل أوراق مالية، ويتم إصدار السندات

الحكومية من أجل جمع الأموال من المستثمرين، وتمثل هذه السندات ما تدين به الحكومة لمالكي السندات ووفقا لشروط محددة، وتحمل الحكومات سداد هذه السندات وعادة ما تقترن بها فوائد يتم دفعها وفق الآجال المتفق عليها.²

ثانيا-أهمية سوق السندات الحكومية

تعد سوق السندات الحكومية سوقا مهمة للغاية، لا للمشاركين فيها فحسب وإنما كذلك للشركات

ولتمويل الشركات وتمثل أهمية السندات فيما يلي:³

- مجال آمن لتوظيف الاحتياطات.

- المصدر الرئيسي للأموال طويلة الأجل للحكومة.

- جزء بالغ الأهمية من محفظة الأوراق المالية للاستثمار للكثير من المستثمرين وأصحاب الاحتياطات الفائضة.

وثمة العديد من هيئات الاستثمار الكبرى مثل الصناديق السيادية وصناديق المعاشات وشركات

التأمين التي تمثل المستثمرين البارزين في السندات الحكومية عالية الجودة، وذلك لأن السندات الحكومية

يمكن أن توفر استثمارا طويلا خاليا من المخاطرة وتدققا مستقبليا للدخل يمكن التنبؤ به.

علاوة على ذلك تضع عائدات السند الحكومي بشكل تقليدي مقياسا يمكن إتباعه في تحديد ومضاهاة

معدلات الفائدة الأخرى في الأسواق المالية، مثل معدلات الفائدة على اقترض الشركات، وتعد العائدات التي

يتم الحصول عليها من الأوراق المالية الحكومية الأمريكية مرجعا مهما يستفاد منه في حساب عائدات سندات

وأذون الشركات في السوق المحلية الأمريكية، وكذلك لحساب العائدات على إصدار الدولار في أسواق الدين

الدولية، إذ أن الكثير من إصدارات السندات الأوروبية يصدر بالدولار، ويقوم المستثمرون الأجانب بشراء

كمية كبيرة من الأوراق المالية المتعلقة بالدين الصادرة من الحكومة الأمريكية.¹

المطلب الرابع: تأثير تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي (العلاقة)

² غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي. دار وائل للنشر، ط 3، الأردن، 2006، ص 119.

³ مجدي محمود شهاب، الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية. دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998، ص 157.

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 157.

نتيجة لارتفاع أسعار البترول منذ بداية الألفية الجديدة حققت الدول المصدرة للبترول عدة مكاسب اقتصادية، فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد البترول، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للبترول زيادة الفوائض النقدية التي زادت على احتياجات التنمية الداخلية²، وفي ظل عدم وجود نظرية اقتصادية يستدل بها في تحديد العلاقة بين أسعار البترول والاحتياطات من العملة الصعبة كان لا بد من الاستدلال بالدراسات السابقة في نفس المجال لتبيان هذه العلاقة.

الفرع الأول: أهمية البترول كمورد مالي

إن الجانب المالي للبترول يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية بصورها وأنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غي مباشرة كأرباح أو ضرائب وسواء كان ذلك للدول البترولية المنتجة والمصدرة أو للبلدان المستوردة والمستهلكة للبترول³. ويتسم البترول بوجود ما يعرف اصطلاحا بالريع البترولي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المصدرة للبترول والدول المستهلكة له، إذ كلما انخفض سعر البترول الخام تضائل نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع، والعكس صحيح.

و قد انتهجت الدول الصناعية بمساندة شركاتها البترولية العملاقة، من السياسات البترولية ما ساعدها في الضغط نزوليا على أسعار البترول الخام، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الريع البترولي، ويعرف الريع البترولي بأنه الفرق بين التكلفة الكلية وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع البترولي بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر البترول الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات البترولية المكررة).

و رغم أن دور البترول كمورد مالي ذا أهمية كبيرة في الدول المصدرة للبترول التي يعتمد حجم الدخل الوطني فيه أو موازنته العامة بدرجة كبيرة على العائدات البترولية، إلا أنه لا يمكن تجاهل الضرائب الباهظة المفروضة على استهلاك المنتجات البترولية في الدول المستهلكة للبترول، والتي تغذي بها خزائنها. وتبرز أهمية أسعار البترول بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للبترول، في كون هذه الدول تتأثر تأثرا كبيرا إيجابيا أحيانا، في حالة ارتفاع هذه الأسعار، وسالبا في معظم الأحيان في حالة انخفاضها. وتعود هذه العلاقة العضوية بين منظومة البترول في الدول المنتجة والمصدرة له وبين غيرها من القطاعات الأخرى خاصة الاقتصادية منها، إلى الأسباب التالية:¹

² الخولي سيد فتحي أحمد، مرجع سابق، ص 481.

³ الدوري محمد أحمد، مرجع سابق، ص 68.

¹ دعاس خليل، مرجع سابق، ص ص 64، 65.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

- أن قيمة الإنتاج البترولي تمثل نسبة معتبرة وكبيرة جدا تصل أو تفوق أحيانا 90% من الناتج الداخلي الخام في هذه الدول، وعليه فإن أي زيادة سيحققها الإنتاج البترولي ستعكس مباشرة على زيادة في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يضعف مساهمة القطاعات الأخرى.
- أن قيمة الصادرات البترولية تمثل نسبة كبيرة ومعتبرة من إجمالي الصادرات بهذه الدول وعليه فإن الفائض الضخم الذي يتحقق في الميزان التجاري بفعل الصادرات البترولية هو الذي يساهم في تغطية العجز المحقق في الموازين الأخرى، وهذا ما يعكس هيكلًا للتجارة الخارجية يقوم بتصدير سلعة واحدة.
- إنه انطلاقًا من قيمة الصادرات يتحدد جانب كبير جدا من إجمالي إيراداتها العامة، والتي على أساسها تتحدد النفقات العامة وعليه فإنه كلما زادت قيمة الصادرات البترولية في هذه الدول بسبب زيادة الكميات المنتجة والمصدرة أو بفعل ارتفاع الأسعار زادت الإيرادات العامة، وبالتالي تزيد النفقات العامة.
- أن ارتفاع مؤشرات الاستثمار والادخار والاستهلاك الحكومي التي تتحقق بفعل تطور العائدات البترولية أو ما يعرف بمضاعف الدخل ومضاعف التجارة الخارجية ومضاعف الاستثمار، سيعود بالفائدة على فئات عديدة من سكان الدول المصدرة والمنتجة للبترول.
- اعتبار البترول ثروة وطنية قابلة للنضوب، وبالتالي وجب استخدامها واستغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل بما يحقق تعظيم المنافع من خلالها.
- أن تطورات أسعار البترول أيضا تحقق مكاسب لبعض الدول التي تصدر العمالة الى الدول البترولية، حيث أن انتعاش النشاط في القطاع البترولي يؤدي الى توفير فرص عمل تدر على أصحابها إعانات ومنح وهبات وقروض قصيرة أو طويلة الأجل.

الفرع الثاني: المرض الهولندي

تعتبر العلة الهولندية أو المرض الهولندي ظاهرة اقتصادية عانت منها هولندا في سنة 1959 على إثر اكتشاف البترول والغاز في بحر الشمال، وأول من نشر هذا المصطلح هي مجلة "The Economica" الانجليزية عام 1977 في مقال يتكلم عن الاقتصاد الهولندي بعد الأزمة البترولية.²

رغم أن العلة الهولندية و التي تعرف على أنها: "ظاهرة اقتصادية تعاني منها الدول التي تعتمد في صادراتها على مورد وحيد من مصدر طبيعي، وينجر عن ذلك تفاوت في القطاعات الاقتصادية للدولة من جراء التدفق الكبير للعملة الصعبة خاصة عند ارتفاع سعر هذه المواد في السوق الدولية وهذا ما سيؤثر على سعر الصرف الحقيقي"، جاءت لتدرس العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية والاحتياطات، إلا أنها جاءت كذلك لتبين أن مصدر هذه الاحتياطات في الأساس هي العوائد البترولية، أي أن الدول التي تعتمد على مصدر ريعي وحيد تتشكل احتياطاتها جراء ارتفاع أسعار هذا المصدر الطبيعي، حيث يستخدم الاقتصاديون

² مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الربعي في العراق.. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، عدد رقم 15، جامعة الكوفة، العراق، 2010، ص 7.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

ظاهرة المرض الهولندي أي التدفق الكبير للعملة الصعبة الى الداخل سواء كان مصدرها البترول، المعونات الأجنبية، أو الاستثمار الأجنبي.¹

الفرع الثالث: الدراسات السابقة لأثر أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي.

لا تكاد تخلو البحوث الاقتصادية التي تناولت تأثير تغيرات أسعار البترول على الاحتياطات الدولية من الدراسات التطبيقية والتحليلية، والتي تساعد على وضع النتائج وتفسيرها واقتراح الحلول المناسبة وفقا لإشكالية البحث وفرضياته، و فيما يلي بعض الدراسات التي جاءت للتأكيد على هذه العلاقة:

لـ **دراسة** الأستاذ الدكتور: بلقاسم زايري (جامعة وهران) ، **كفاية الاحتياطات الدولية في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 07، السداسي الثاني 2009.

و هي دراسة تحليلية وصفية لظاهرة تراكم الاحتياطات الدولية في الجزائر ومدى جدوى وفعالية هذه الاحتياطات، حيث أكد أنه من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية ، و على هذا الأساس، لا احد ينكر بان هناك ارتباط وثيق بين أسعار البترول و مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للبترول و خصوصا الجزائر ، وما يعزز هذا الطرح أكثر نسبة مشاركة صادرات قطاع المحروقات الى إجمالي الصادرات، حيث فاقت 97% منذ سنة 2003، و فاقت الاحتياطات الدولية 100 مليار دولار منذ سنة 2007، وهذا أساسا سببه ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2000.

و أشار إلى أن إن الزيادة التي تحققت في احتياطات الجزائر الدولية في هذه الفترة قد تحققت في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية (تحديدا الدولار الأمريكي)، أما باقي مكونات الاحتياطات، و هي الرصيد الذهبي و حقوق السحب الخاصة و صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي فلم يطرأ عليها زيادة يعتد بها.

و أوصى بضرورة قيام الجزائر باستثمار هذه الفوائض النقدية إما في استثمارها في الأصول

الخارجية طويلة الأجل عالية العائد، أو التوجه نحو تدعيم القطاع المحلي الخاص.

لـ **دراسة**: ميهوب مسعود " دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2010" رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012.

¹ بوكريدي عبد القادر، مرجع سابق، ص 71.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف

الأجنبي

و تم التركيز في هذه الدراسة على معرفة الآثار الحقيقية لتقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والتي تشمل الناتج الداخلي الإجمالي، الواردات، الإحتياطيات، والنفقات العامة، خلال الفترة 1986 - 2010، وخلص في الأخير الى الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بالبترول كمصدر وحيد للتراكم المالي، حيد أكد على أن الارتفاع الملاحظ في أسعار البترول أدى الى تراكم احتياطات الصرف لدى البنك المركزي، ومن خلال الدراسة القياسية التي أجراها توصل الى وجود ارتباط وثيق بين أسعار البترول والاحتياطات حيث وصل معامل التحديد (الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج) الى 85,51% خلال الفترة 1986-2010.

واقترح توجيه جزء من الفوائض المالية الى القطاع الخاص لتشجيع الاستثمار المحلي، وتحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة و الاستعداد لكل التغيرات المحتملة. **للمرجع** دراسة مواكبي سهيلة "محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2011"، رسالة ماجستير غ م في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013-2014.

واستخلصت من دراستها القياسية أن مصادر تراكم الاحتياطات هي ارتفاع أسعار البترول ، ونوهت على أن القطاع البترولي أدى الى تدهور القطاعات الأخرى بسبب إهمال السلطات العامة لهذه القطاعات. و أوصت بتوجه الجزائر الى الصناعات التصديرية خارج قطاع المحروقات باعتبار الميزان التجاري أهم مصادر تراكم الاحتياطات، بالإضافة الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. **للمرجع** دراسة بورنان بوزيد "تغيرات أسعار الصرف و تأثيرها على الاحتياطات الوطنية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، رسالة ماجستير غ م في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك، جامعة البليدة2، 2014-2015،

واستخلص الطالب أن الجزائر استطاعت تحقيق احتياطات صرف معتبرة بسبب ارتفاع أسعار البترول، وهو ما أثر على التضخم في الجزائر والذي اثر بدوره على سعر صرف الدينار، واقترح في الأخير ضرورة ترقية الصادرات غير البترولية. **للمرجع** دراسة بوكريدي عبد القادر "متطلبات كفاءة ادارة احتياطات الصرف الأجنبي بالبنوك المركزية - دراسة حالة بنك الجزائر -"، أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015-2016.

الفصل الثاني: الإطار النظري لاحتياطات الصرف الأجنبي

واستخلص في نهاية دراسته أن الجزائر لا تزال تعتمد في تشكيل الاحتياطات على صادرات المحروقات بنسبة تتجاوز 97% من سنة 2000 الى سنة 2014، وهذا في ظل تدهور القطاعات الأخرى، حيث انتقلت صادرات قطاع المحروقات من 21,6 مليار دولار سنة 2000 الى 58,8 مليار دولار سنة 2014 .

و أوصى في الأخير بضرورة العمل على تنمية الاقتصاد والقطاعات البديلة من خلال المداخيل المتحصل عليها جراء ارتفاع أسعار البترول، والعمل مع باقي الدول التي تمتلك صناديق سيادية على إنشاء صندوق سيادي مشترك لمجابهة التحولات الطارئة والتي قد تصيب الاقتصاد الدولي.

- من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:
- إن احتياطي الصرف هو السيولة المملوكة لدى السلطات النقدية، والتي تكون تتمتع بالسيولة ومتاحة في أي وقت، وتبرز أهمية حيازتها من خلال حماية الاقتصاد من آثار الصدمات الخارجية، و الحفاظ على قيمة العملة المحلية، تسديد الديون وأقساطها، بالإضافة إلى تلبية حاجيات البلد من الواردات.
 - يتم تكوين احتياطي الصرف الأجنبي من خلال فوائض حساب ميزان المدفوعات، وأما بنية هذا الاحتياطي فتتشكل من الذهب النقدي، عملات الاحتياط وأهمها الدولار الأمريكي الذي يحوز على حصة الأسد من هذه التشكيلة، اليورو المنافس الأول للدولار، إضافة إلى الجنيه الإسترليني، الين الياباني والفرنك السويسري، وظهور اليوان كعملة منافسة، خاصة بعد إضافتها إلى سلة حقوق السحب الخاصة.
 - تعتبر إدارة احتياطات الصرف من التحديات التي تواجهها الدول، خاصة النامية منها، والتي تتطلب توفير السيولة الملائمة، والسعي لتحقيق العوائد مع التسوية الحذر للمخاطر، وأن الاحتفاظ بهذه الاحتياطات له تكلفة وبالمقابل هناك منافع تعود للاقتصاد من جراء الاحتفاظ بها، وأن الحكم على كفاية الاحتياطات يتوقف على الغرض المرجو من تكوينها
 - كغيرها من الدول المصدرة للبتترول والتي تعتمد على الصادرات البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، يتم تراكم احتياطي الصرف في الجزائر من خلال فوائض الميزان التجاري، حيث أدى ارتفاع أسعار البترول إلى زيادة مستوى احتياطي البلد من النقد الأجنبي ليبلغ مستويات قياسية، وهو ما سنحاول دراسته في الفصل الثالث من خلال التطرق إلى أثر تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية (دراسة حالة الجزائر)

إن الجزائر تملك إمكانيات بترولية معتبرة وخاصة من الغاز الطبيعي، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها، من حيث ميزة الموقع الجغرافي ونوعية بترولها.

هذه الإمكانيات مجتمعة تعتبر أداة إستراتيجية في يد الجزائر، تمكنها من تقوية وضعها التفاوضي أمام الدول المستهلكة، ومن عدم الاستسلام لشروط الشريك الأجنبي الذي هو بحاجة إلى توفير الطاقة اللازمة له من الجزائر بقدر حاجة الجزائر إلى أسواقه لتصريف منتجاتها البترولية، وذلك بجعل الدولة المالكة الفعلية لحقوق البترول بعقود تقاسم الإنتاج بنسبة 51% على الأقل لصالح الجزائر.

و لقد عانت الجزائر من أزمة الديون وذلك نتيجة التغيرات التي حدثت في أسعار البترول خاصة في سنة 1986، مما حتم على الجزائر القيام بسن مجموعة من القوانين والإجراءات التي مست قطاع المحروقات، و منذ بداية الألفية الثالثة، عرفت أسعار البترول مستويات قياسية لم تشهدها السوق البترولية من

قبل، بلغت عتبة 113 دولار للبرميل كحد أقصى سجل خلال سنة 2011، مما مكن الجزائر من تحقيق فوائض معتبرة من احتياطات الصرف الأجنبي، حيث حسنت من الوضعية المالية الخارجية للبلاد وكذا الكثير من المؤشرات الاقتصادية، و تم استخدام الفوائض المالية في التسديد المسبق للديون و كذا تدعيم البرامج التنموية.

ونظرا للأثر البالغ لتغيرات أسعار البترول على احتياطات صرف الجزائر، سنحاول في هذا الفصل تحديد هذا الأثر نظريا وقياسيا بالاعتماد على برنامج " EViews8"، و ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: صناعة البترول في الجزائر.

المبحث الثاني: احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر.

المبحث الثالث: دراسة أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة

2015-1990

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة الجزائر)

المبحث الأول: صناعة البترول في الجزائر

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة لكانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية، مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق تأميمها واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني، حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 97% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات بالجزائر

بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي يعتبر أكثر من ضرورة لهذا فإن استغلال الثروة البترولية الوطنية عرف الكثير من المحطات، وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدية يختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة، وعلى العموم يمكن إبراز أهم مراحل تطور سياسة استغلال الثروة البترولية منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2015 على النحو التالي:

الفرع الأول: الجزائر قبل تأميم البترول (62-71).

في سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر.

واستمر العمل في السنوات الأولى من الاستقلال بالقانون رقم 58-1111 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958، والمعروف بالقانون البترولي الصحراوي و شمل ما يلي:

- وضع نظام للامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.

- حساب الضريبة و الأرباح على أساس الأسعار الفعلية و هي ما تصرح به الشركات وتقل حوالي 20% عن الأسعار المعلنة.

- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.

- خصم 27.5% من إنتاج البترول تحت بند "احتياطي إعادة تجديد الحقول" أو "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.¹

وبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت

هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، إذ كانت الشركات العامة في صناعة البترول الجزائري

تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان

¹ خير الدين وحيد، مرجع سابق، ص 176.

الاستكشاف البترولي، فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء للشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/31، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات، فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة (SN Repel) ومصفاة الجزائر، إلى جانب ذلك تم إنشاء الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "SONALGAZ" إثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01.²

أما عام 1968، فقد قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البترولية والكيمياوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر، ومع بداية عام 1969 طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والذي تم فيه اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 دولار للبرميل، إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي، فتدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن من جديد فشلت المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04، وفي 24 فيفري 1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية"، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سوناطراك"، وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسوناطراك الحق في:

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.
- 100% من الصناعة البترولية والكيمياوية، ومجموع التوزيع.
- تأميم حقول الغاز.

الفرع الثاني: مرحلة التأميمات (1971-1986)

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخوادم إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء أكانت محلية أو دولية بالعمل فيها.

وبالفعل اهتز الشعب الجزائري و الطرف الفرنسي و الغربي على وقع خطاب الرئيس الراحل "هواري بومدين" يوم الأربعاء 24 فيفري 1971، الذي استهل خطابه بالحديث عن التماطل و الابتزاز الفرنسي، و صرح في الأخير قائلا: "لقد جاء الوقت لأن نأخذ بمسؤولياتنا، و قد قررنا اليوم نقل الثورة في قطاع المحروقات، و تجسيد الاختيارات الأساسية لبلادنا في هذا الميدان، و على هذا الأساس أعلن رسميا و باسم مجلس الثورة و الحكومة عن نفاذ القرارات التالية ابتداء من اليوم:

² حسين عبد الله، البترول العربي دراسة سياسية واقتصادية. مرجع سابق، ص 122.

لترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات البترولية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها. لترؤم حقوق الغاز الطبيعي و تأمين النقل البري أي كل الأنابيب البترولية. و أنهى الرئيس خطابه بإعلانه عن تقديم الجزائر لتعويضات عادلة للشركات التي تم تأمينها، مع ضمان تموين فرنسا بالبترول و الاستعداد لإعادة التفاوض حول مشكل الضرائب.¹ وأرست الجزائر بعد تأمين قطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول البترولية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، هو عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان :

صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية، و صنف ثان يعرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.¹

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات (1986-2014)

بسبب الارتباط شبه التام للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات وفي ظل الأزمات البترولية بداية من سنة 1986 كان لا بد على الجزائر من القيام بمجموعة من الإصلاحات لمسايرة هذه التقلبات في السوق البترولي.

أولا: مرحلة الإصلاحات الأولى (1986-1999).

سارعت الجزائر بعد الأزمة البترولية الحادة لعام 1986، إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات، حيث ألغت القانون السابق وأصدرت قانونا جديدا، وقد أرسى هذا الأخير نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج و على فتح القطاع بشكل غير مسبوق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. أ- أسباب سن قوانين الإصلاح القطاعي:

إن وراء الاتجاه نحو تغيير السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع المحروقات بالجزائر، وإدخال تغييرات عميقة على القطاع، دواع اقتصادية واجتماعية عديدة منها:
1- تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية:

¹ سرايري بلقاسم ، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

رسالة ماجستير غ م، فرع اقتصاد دولي، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 96.

¹ خير الدين وحيد، مرجع سابق، ص 178.

أفرز التراجع الحاد في أسعار البترول في الأسواق البترولية الدولية في بداية ومنتصف الثمانينيات والذي بلغ ذروته عام 1986 ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث تسبب انخفاض أسعار البترول إلى ما دون الـ 10 دولارات للبرميل في تراجع كبير في مداخل الجزائر من العملة الصعبة، ما وضع الجزائر في موقع صعب ، وأصبحت غير قادرة على القيام بأعباء التنمية الاقتصادية ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد، كما تسبب هذا التراجع أيضا في متاعب كبيرة لتسديد خدمات الدين الخارجي.

2- عدم تنافسية القانون السابق:

أثبتت التجربة أن قانون 1971 غير تنافسي ولا يمنح الشركات الأجنبية تقريبا الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطاب هذه الشركات للاستثمار في الجزائر، في ظل أفضلية شروط الإنتاج في البلدان البترولية الأخرى ، وخصوصا بعض هذه البلدان ك أندونيسيا كانت قد شرعت في استخدام عقود تقاسم الإنتاج.²

3- ضغوط مالية واستثمارية:

هناك أيضا أسباب ذاتية خاصة بتطور القطاع، فقد عانى قطاع المحروقات في الثمانينيات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع والاضطلاع بعمليات الصيانة الضرورية للتجهيزات، الشيء الذي تسبب في تراجع الإنتاج المحلي بمقدار الثلث في عشرية واحدة، إذ انخفض هذا الإنتاج من مستوى 1.2 مليون برميل يوميا في سنة 1980 إلى أقل من 700 ألف برميل يوميا في سنوات 1983 و 1984 و 1985.

4- التطور التكنولوجي في القطاع :

استمرت شركة سوناطراك في العمل في السبعينيات والثمانينيات بنفس الأدوات وبنفس الأساليب الموروثة عن عهد التأميم، ولم تستطع أن تجدد أدواتها وتواكب الثورة التكنولوجية الكبيرة الحاصلة في ميادين الاستكشاف والاستغلال، الأمر الذي جعل النتائج المحققة في تلك الفترة جد متواضعة. وبالتالي لم تعد الشراكة مجرد خيار يمكن للجزائر أن تأخذ به أو تتركه، وإنما أصبحت في ظل التطور التكنولوجي ضرورة حتمية.

5 - تحول كبير في أساسيات السوق البترولية الدولية:

برزت مؤشرات تحول كبير في السوق البترولية الدولية منذ بداية الثمانينيات، منها تراجع دور أوبك لصالح الشركات البترولية العملاقة، ومعروف أنه بعد إلغاء نظام الامتياز في بداية السبعينيات في جل البلدان المنتجة، لجأت معظم هذه الشركات إلى تكثيف الإنفاق في ميدان البحث والتطوير من أجل تحسين القدرات التكنولوجية في مجال الاستكشاف والإنتاج ، وقد ساهم ذلك في مرحلة لاحقة في إبراز مناطق إنتاج جديدة كألاسكا و بحر الشمال، وفي تخفيض هام لتكاليف الاستغلال، وبالتالي تعبئة موارد بترولية هامة جديدة.¹

² سرايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 97.

¹ سرايري بلقاسم، مرجع سابق، ص 98.

ب- مضمون قوانين الإصلاح القطاعي:

إن فترة 1986-1989 قد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، والمتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على قطاع المحروقات وعلى الاقتصاد ككل، وهو ما حتم على الجزائر القيام بإصلاح قطاع المحروقات من خلال القانون 86-14 والقانون 91-21، والذين تلاهما مجموعة من التعديلات:

1- أهم بنود قانون 86-14:

القانون 86-14 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986م يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب²، وتضمن القانون 86-14 العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، منها:

- لـ سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهي:
- الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.
- الشراكة في صيغة عقد خدمات.
- الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري و مقرها في الجزائر، ولا تحمل الشخصية المعنوية.
- الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

لـ قصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على شركة سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال، وترك لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا.

لـ كما تضمن هذا القانون العديد من الترتيبات الأساسية الجديدة، وأهمها ما ورد في المادتين 23 و 65.

2- أهم بنود قانون 1991

لم تمض سوى سنوات قليلة على دخول القانون 86-14 مجال التطبيق، حتى تأكد المشرع الجزائري أن هذا القانون تشوبه نقائص ولا يستجيب لكل ما كان ينتظر منه، واقتنع بضرورة إدخال بعض التحسينات على نصه، وهو ما تم فعلا عام 1991.

أبقى القانون الجديد رقم 91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991¹ المعدل والمتمم للقانون 86-14 على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق، وأضاف بنودا أخرى تحتوي تعديلات جوهرية، أهمها:

- تشجيع التنقيب واقتسام الانتاج.

² الجريدة الرسمية عدد 35 مؤرخة في 27 أوت 1986، الصفحة 1482.

¹ الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 07 ديسمبر 1992 الصفحة 2398.

- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.
كما أن هذا التعديل تلتته مجموعة من القرارات والمراسيم التي تنظم استغلال الحقول البترولية، والتي نذكر منها:

-مرسوم تنفيذي رقم 94-467 ماضي في 25 ديسمبر 1994 يضبط كفيات تحديد الأسعار القاعدية للمحروقات وإجراءاته.²
-المرسوم التنفيذي رقم 95-417 الماضي في 17 ديسمبر 1995، والمتعلق بمقاييس تخفيض نسبة الإتاوة والضريبة على النتيجة في ميادين التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.³
-قرار ماضي في 30 جوان 1996 يتضمن منح رخصة البدء في تشغيل أنبوب نقل الغاز الطبيعي "المغرب-أوربا" القطعة الخاصة بالجزائر.⁴

على العموم ورغم نجاح الجزائر في استقطاب الشركات البترولية العالمية للاستثمار في الجزائر والتي عملت رفقة سوناطراك على إعادة انطلاق جهود البحث والتنقيب والاستكشاف، وتقننت في تنمية الحقول المكتشفة وساهمت في تحسين معدلات الاسترجاع للاحتياطيات المتوفرة، إلا أن أسعار البترول المنخفضة خلال فترة التسعينات، لم تكن بالأسعار المحفزة على الاستثمار في قطاع المحروقات ناهيك عن الوضع الأمني غير المريح الذي كان يسود الجزائر، والذي ساهم وبشكل كبير في إفشال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة عموما، وقطاع المحروقات خصوصا.⁵

ثانيا: قطاع المحروقات و الإصلاحات الجديدة 2000-2015.

عرف قطاع المحروقات بداية من سنة 2000 نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل و استحداث قوانين شملت معظم مصادر الطاقة، و أما فيما يخص قطاع المحروقات فأهم القوانين والمراسيم التي تم المصادقة عليها و ساهمت في ترقيته نذكر:

- قانون رقم 05-07 خاص بقطاع المحروقات مؤرخ في 28 أبريل 2005¹ والملغي للقانون 86-14، و أهم ما جاء في القانون هو رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات و كذا فتح المجال للاستثمار مع السماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب إضافة إلى الاهتمام أكثر بالبيئة، و سيسمح القانون أيضا بتوسيع المنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص..الخ، و أما المادة 9 من القانون فقد خصصتها لتسعير البترول الخام، حيث يحسب سعر البترول الخام داخل المصفاة كل سنة على أساس متوسط سعر البترول الخام للصادرات للعشر سنوات الأخيرة.

² الجريدة الرسمية عدد 1 المؤرخة في 08 جانفي 1995، الصفحة 8.

³ الجريدة الرسمية عدد 78 المؤرخة في 17 ديسمبر 1995 الصفحة 9.

⁴ الجريدة الرسمية عدد 74 المؤرخة في 01 ديسمبر 1999، الصفحة 25.

⁵ خير الدين وحيد، مرجع سابق، ص 181.

¹ الجريدة الرسمية عدد 50 المؤرخة في 19 جويلية 2005، الصفحة 03

- أمر رقم 10-06 ممضي في 29 جويلية 2006، يعدل ويتم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات.²
- كما توجد أيضا بالإضافة للقرارات السابقة مجموعة من القرارات والمراسيم المنظمة لنقل الغاز الطبيعي عبر مجموعة من الأنابيب تحت تسميات مختلفة، خاصة الواردة في الجريدة الرسمية رقم 45 المؤرخة في 09 جويلية 2006.
- مرسوم تنفيذي رقم 08-289 ممضي في 20 سبتمبر 2008، يحدد منهجية تسوية سعر البترول الخام عند دخوله المصفاة المستعمل في تحديد سعر بيع المنتجات البترولية في السوق الوطنية.³
- مرسوم تنفيذي رقم 08-333 ممضي في 26 أكتوبر 2008 يحدد تعريفه نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.⁴
- القانون رقم 01-13 ممضي في 20 فيفري 2013، يعدل ويتم القانون 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، و جاء القانون ببعض التعديلات المعدلة لمواد القانون السابق 05-07 والمتعلقة بالنقل والتكرير واستغلال الآبار البترولية، والإبقاء على نسبة 51% في إبرام عقود المناقصة في الاستغلال.⁵
- مرسوم تنفيذي رقم 14-77 ممضي في 17 فيفري 2014، يحدد كفاءات ضبط مبدأ الاستعمال الحر من قبل الغير لمنشآت نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.⁶
- مرسوم تنفيذي رقم 15-57 ممضي في 08 فيفري 2015، يحدد شروط وكفاءات ممارسة نشاطات تخزين و/أو توزيع المنتجات البترولية.⁷
- مرسوم تنفيذي رقم 15-87 ممضي في 11 مارس 2015، يحدد مبلغ وكفاءات منح الدعم المالي على التبعة التي تفرضها الدولة من أجل استيراد المنتجات البترولية وتسويقها عبر التراب الوطني.¹
- مرسوم تنفيذي رقم 15-302 ممضي في 02 ديسمبر 2015، يحدد صلاحيات وزير الطاقة، و حددت صلاحياته وفق 05 مواد، حيث تم تكليفه بإعداد سياسات واستراتيجيات البحث وإنتاج وتأمين موارد المحروقات والموارد الطاقوية.²
- المطلب الثاني: الميزات التنافسية للبترول الجزائري.**

² الجريدة الرسمية عدد 48 المؤرخة في 30 جويلية 2006، الصفحة 04

³ الجريدة الرسمية عدد 54 المؤرخة في 21 سبتمبر 2008، الصفحة 04

⁴ الجريدة الرسمية عدد 62 المؤرخة في 09 نوفمبر 2008، الصفحة 20

⁵ الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 24 فيفري 2013، الصفحة 04

⁶ الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 26 فيفري 2014، الصفحة 08

⁷ الجريدة الرسمية عدد 08 المؤرخة في 15 فيفري 2015، الصفحة 07

¹ الجريدة الرسمية عدد 12 المؤرخة في 08 مارس 2015، الصفحة 5

² الجريدة الرسمية عدد 65 المؤرخة في 06 ديسمبر 2015، الصفحة 4

هل المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة الدولية ولها منافسين في السوق العالمية؟ وهل تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق بسبب خلوها من مزايا تضعف الطلب على منتجاتها من البترول والغاز؟ وهل تخشى الجزائر من قلة الطلب على منتجاتها البترولية بسبب ضعف المزايا التنافسية، أم أنها في وضع أفضل من منافسيها في السوق العالمية (الأوروبية خاصة) للمحروقات؟. وهذه التساؤلات ستجد إجابتها في العرض أدناه حول نوعية المحروقات التي تصدرها الجزائر، وعن موقعها الجغرافي مقارنة مع غيرها من الدول المصدرة للبترول والغاز.

إن قيمة كل منتج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة تتركز على ثلاث مكونات أساسية هي؛ الجودة والتكلفة والأجال، أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها، وتتمثل فيما يلي:

- مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف: مثل التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية (مواد خام وأيدي عاملة رخيصة، تكاليف النقل).

- مزايا تنافسية تتعلق بالجودة: مثل تمييز المنتج عن غيره والذي يتفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة، أو لخصائص تملكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار.

- مزايا تنافسية تتعلق بالمدة: أي آجال تسليم المنتج وإيصاله إلى الزبون (إلى الأسواق).

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عملية الإنتاج، مع ملاحظة أن منتج البترول الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة، ولذلك فإن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول، والتي تتدخل (إلى جانب التكاليف والمدة) في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية³، ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

الفرع الأول: ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك):

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، ونيجيريا أو روسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة الروور والبنلوكس وشمال فرنسا)، حتى وإن كانت الجزائر أقرب لبعض

³ بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال. دار النشر بونان، الجزائر، 1990، ص 41.

المناطق الأوروبية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي.

ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم (1,136 تريليون متر مكعب في عام 2014)، و سهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوروبا، ويصبح أقل كلفة بسبب "تقريب" المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية. ويعد البترول الليبي منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية (إيطاليا)، وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما يعكس على خفض تكاليف النقل، وسنقدم جدولا يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوروبية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه المنطقة.

الجدول رقم 03-01: تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية.

البلدان	مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة مقدر بـ:
هولندا، النرويج ، الجزائر.	2000 كلم
قطر، نيجيريا.	4000 كلم
روسيا (سبيرييا)، أبو ظبي ، فنزويلا ، ترينيداد.	6000 كلم

المصدر: قويدري قوشبح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر. رسالة ماجستير غ م، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص 48.

إن الجدول أعلاه يبين ميزة موقع الجزائر الجغرافي، بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم فأقل بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوروبية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بين 1410 كلم عن لوهافر (فرنسا) وبـ 1540 كلم بالنسبة لأنجلترا، وهي المناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000 كلم.

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فإن الجزائر تتفوق على غاز وبتترول الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و 4000 كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول (بين 7000 و 8000 كلم لإيران و 5100 كلم لنيجيريا و 7200 كلم لإنдонيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية)، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل البترول إلى مناطق الاستهلاك.¹

أما عن البترول الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن له أن ينافس بترول المومنين التقليديين لأمريكا، ومنهم على الخصوص المكسيك وفنزويلا وبتترول الخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم مكانة في السوق الأمريكية، ورغم ذلك فقد استطاعت الصادرات البترولية الجزائرية أن تصل إلى هذه السوق.

¹ قويدري قوشبح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر. رسالة ماجستير غ م، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص 48.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة

الجزائر)

الفرع الثاني: ميزة نوعية البترول الجزائري.

إن البترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.830 وهو يشمل على 34 % بنزين و 24%غازوال، و 32 % وقود التدفئة، و 8%زيت، و 1% برفين، كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع البترول، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ" صحاري بلند " (Sahari Blend) يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة ببترول " العربي الخفيف" وأنه قريب الشبه ببترول بحر الشمال، وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف (Arabian Light) الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك، والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت والمشتقات الخفيفة.

الجدول رقم 03-02: مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API	كبريت %	النسبة النوعية للمنتجات البترولية %		
				ثقيلة	متوسطة	خفيفة
السعودية	متوسط	34,0	1,60	48,50	31,00	20,50
	ثقيل	27,3	2,84	60,75	23,25	16,00
الكويت	متوسط	31,0	2,48	55,23	25,30	19,36
إيران	متوسط	34,3	1,35	47,50	30,25	22,25
	ثقيل	31,0	1,85	52,00	26,85	21,15
العراق	خفيف	36,1	1,88	44,4	30,60	25,00
	متوسط	34,0	1,95	50,00	28,00	22,00
الجزائر	خفيف	44,1	0,14	29,00	36,00	35,00
نيجيريا	خفيف	37,1	0,25	48,00	40,00	12,00

المصدر : الدوري محمد أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 12.

إن جودة البترول الجزائري مقارنة بالأنواع الأخرى خاصة ما يتعلق بالكثافة النوعية، تجعله من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها، كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة.

هذه المزايا التي أشرنا إليها، تعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكنها أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة، وتقوية مركزها في الأسواق العالمية وعلاقتها الدولية في مجال البترول، مع إقرارنا بوجود عوامل أخرى سياسية واقتصادية تتحكم في التعامل والعلاقات الدولية.¹

المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية البترول الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره، وتكمن أهميته في حقيقتين: أولها كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معاملته الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيح من مزايا أخرى، وثانيهما لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على البترول في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية... إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا²، وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

الفرع الأول- المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

الفرع الثاني: المحروقات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في إنشاء وحدات صناعية والتمويل بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات

¹ ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص 62.

² بن إشنهو عبد اللطيف، الجزائر اليوم بلد ناجح. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 40.

النهائية (كالبزوين، البوتان، الزيوت)، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو في القطاع الصناعي البيتروكيماوي.³

المبحث الثاني: احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

بدأت الجزائر بتعزيز احتياطات الصرف لديها منذ سنة 2000، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول، خاصة وأن الاقتصاد الوطني يعتمد بصفة رئيسية على صادرات قطاع المحروقات كمصدر لتراكم هذه الاحتياطات، وسنحاول في هذا المبحث دراسة أهم الجوانب المتعلقة باحتياطات الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

ويتكون احتياطي الصرف الجزائري من خمسة عناصر أساسية هي:¹

❖ الاحتياطي لدى IMF: مجموع ما تملكه الجزائر من احتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

❖ الذهب: والذي يتكون من احتياطي الذهب، و الذهب الذي لا يتوافق مع المعايير الدولية، و

استثمارات الذهب المؤقتة.

❖ اتفاقيات الدفع الدولية.

❖ حقوق السحب الخاصة SDR.

❖ العملات الصعبة (خاصة الدولار).

سمح التطور الحاصل في بنود ميزان المدفوعات بإعادة تشكيل احتياطات صرف مثيرة للانتباه حيث بعدما كان مستوى الاحتياطات منخفض و مثير للقلق في حدود 1,3 مليار دولار في الثمانينات انتقل إلى 4,3 في التسعينات ثم إلى 12 مليار دولار سنة 2000 بسبب الارتفاع التصاعدي لأسعار البترول، أي أن المصدر الرئيسي لتطور الاحتياطات يتمثل في عائدات المحروقات التي لا تزال مرتبطة بتقلبات أسعار البترول، وهو ما يعطي إمكانية تقلب حجم هذه الاحتياطات مستقبلا، وتجدر الإشارة إلى أن كل الزيادة التي طرأت على احتياطات الصرف الأجنبية خلال هذه الفترة القصيرة قد تحققت في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية (الدولار تحديدا)، أما باقي مكونات الاحتياطي فلم تطرأ عليها زيادة يعتد بها²، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

³ هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 24.

¹ بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسهيل العمليات المالية المرتبطة بالخارج. مجلة الباحث، دورية سنوية، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010، ص 115.

² طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص 27.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة
الجزائر)

الجدول رقم 03-03: تطور مكونات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: مليار دينار.

السنة	وضعية الاحتياطي لدى IMF	الذهب	اتفاقية الدفع الدولية	حقوق السحب الخاصة	العملات الصعبة (أصول أجنبية)
1990	0	0,965	0,01	0,03	9,4
1991	0	0,965	0,01	0,04	34,48
1992	0	1,1	0,27	0,02	35,22
1993	0	1,1	0,27	0,16	37,06
1994	0	1,1	0,05	0,98	118,17
1995	0,001	1,1	0,18	0,06	110,28
1996	0,001	1,05	0,34	0,28	251,13
1997	0,001	1,1	0,54	0,04	483,25
1998	0,001	1,1	0,5	0,09	421,67
1999	8,1	1,1	1,3	0,1	319,0
2000	8,3	1,1	0,7	0,2	908,9
2001	8,3	1,1	0,7	0,9	1434,8
2002	9,2	1,1	0,7	1,1	1856,3
2003	9,1	1,1	0,8	4,1	2404,4
2004	9,5	1,1	1,3	0,1	3161,0
2005	8,9	1,1	1,7	0,2	4159,7
2006	9,1	1,1	0,3	0,3	5559,5
2007	8,9	1,1	0,3	0,2	7.410,3
2008	9,3	1,1	0,2	0,7	10249
2009	9,7	1,1	0,2	122,6	10762,3
2010	29,1	1,1	0,0	122,2	11891,2
2011	45,5	1,1	0,3	125,4	13759,8
2012	49,7	1,1	0,3	129,0	14805,5
2013	54,7	1,1	0,3	129,4	15083,3
2014	59,7	1,1	0,3	136,9	15628,2
2015	58,5	1,1	0,4	160	16071,7

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن www.banque-of-algeria.dz

- Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992-2011, juin 2012, p, p 45, 65.

– النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 7

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تعتمد في احتياطات صرفها على العملات الأجنبية بنسبة كبيرة جدا مقارنة بمكونات احتياطات الصرف الأخرى ، بل واعتمادها على احتياطي العملات الصعبة في تزايد مستمر، والتي كانت لا تتجاوز 10 مليار دينار سنة 1990، لتبدأ في الإرتفاع تدريجيا منذ سنة 1994 تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وبداية إعادة جدولة الديون الخارجي، ومنذ سنة 2000 وبسبب الطفرة السعرية في سعر البترول فاقت احتياطات الصرف من العملات الأجنبية 1400 مليار دولار سنة 2001 لتفوق 15000 مليار دينار سنة 2014 و 16000 مليار دينار جزائري، والملاحظ أن نسبة العملات الصعبة تمثل 98,65% من إجمالي الاحتياطات، فانه خلال فترة الدراسة تراوحت هذه النسبة ما بين 98,7% و 99,9% وهو ما يعتبر خطر على الاقتصاد الوطني، حيث تشهد الساحة العالمية عدم استقرار في أسعار صرف العملات الدولية وكذا تقلبات أسعار البترول، وهو ما حدث خلال الثلاثي الرابع من سنة 2014، حيث انهارت الأسعار بنحو 50% وهو ما أدى إلى تقلص احتياطات الصرف الجزائرية حيث فقدت 10 مليار دولار خلال الشهرين الأخيرين من سنة 2014، ثم فقدت ما يقارب 30 مليار دولار خلال سنة 2015.

كما نلاحظ أن احتياطي الذهب مستقر وثابت تماما إذ من ذ سنة 1992 لم يتجاوز 1,1 مليار دينار جزائري إلى يومنا هذا، و يمكن القول أن الجزائر تقيم احتياطات الذهب بسعر تاريخي ، ولذلك يمكننا القول أن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الجزائر ليست سياسة رشيدة بالرغم من الاحتياطات الهائلة التي تمتلكها من الذهب حيث تحتل المركز 25 عالميا، والثالثة عربيا حسب تقديرات مجلس الذهب العالمي في فيفري 2016 فان الجزائر تحوز على 173,6 طن من الذهب وتمثل 3,7% من الذهب العالمي¹ و يرتبط الذهب بعلاقة عكسية مع الدولار الأمريكي باعتبار أن هذا الأخير يعتبر عملة الاحتياطي الأولى، فيؤدي انخفاضه إلى تحقيق فوائد للذهب على مستويين؛ الأول زيادة تسعيرة الذهب عند انخفاض سعر الدولار باعتبار الذهب يُسعر بالدولار، أما الثاني فهو انخفاض الاستثمارات الأجنبية في الأسهم والسندات الأمريكية وهو ما يؤثر سلبا على الأسواق المالية ويعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الاستثمارية بارتفاع أسعاره.²

وبالنسبة إلى اتفاقيات الدفع الدولية فهي في تذبذب مستمر و لم تتجاوز 1,7 مليار دينار في أفضل الأحوال، وكان ذلك سنة 2005، وهي منذ سنة 2011 ثابتة عند مستوى 0,3 مليار دينار لترتفع الى 0,4 مليار دينار جزائري سنة 2015.

¹ <https://www.gold.org/statistics#group5> 22/02/2016 22:00

² بورنان بوزيد، مرجع سابق، ص 207.

أما حقوق السحب الخاصة فنلاحظ أنها في الفترة 1990-2002 لم تتجاوز 1 مليار دينار، لتصل سنة 2003 إلى 4,1 مليار دينار وانخفضت مجددا في تزايد مستمر إلى غاية 2003، ثم انخفضت في سنة 2004 و بداية من سنة 2009 حققت حقوق السحب الخاصة تطورا ملحوظا في قيمتها حيث فاقت 120 مليار دينار، لتصل إلى 160 مليار دينار جزائري سنة 2015، إلا أنها مازالت بعيدة على المستوى المأمول، خاصة وأنها مرتبطة بالتوزيعات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، وهو نفس الحال ينطبق على شريحة الاحتياطي، والتي بدأت في الارتفاع منذ سنة 1999 لتصل سنة 2015 إلى 58,5 مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني: المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف في الجزائر

ان الهدف من إنشاء الاحتياطات هو سلاسة تدفق ميزان المدفوعات والإيفاء بالمستلزمات الخارجية، وكذا إيجاد مبالغ بالعملة الأجنبية للاحتراز من الأزمات والصدمات الخارجية، وبما أن هناك تكلفة لامتلاك الاحتياطات وجب التوصل إلى المستوى الأمثل للاحتياطي، ولقياس الحجم الكافي من احتياطات الصرف الرسمية في الجزائر³، هناك مقاييس عدة وهي كالاتي:

الفرع الأول- مؤشر تغطية الاحتياطات للواردات (R/M).

بما أن الاقتصاد الجزائري يتميز بارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات و بدرجة عالية من التنوع للواردات، لذا من الملائم استخدام نسبة الاحتياطات الدولية إلى الواردات (R/M) كمؤشر على مدى كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري¹، مع العلم أن الجزائر تعتمد كغيرها من الدول العربية على الأخذ بهذا المؤشر للحكم على صلابة الوضعية المالية الخارجية، ويقاس هذا المؤشر عدد الأشهر التي تغطيها الاحتياطات كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 03-04: تغطية احتياطي الصرف الأجنبي للواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: بالأشهر.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التغطية*	0,9	2,3	2,17	2,25	3,39	2,5	5,54	11,92	9,54
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التغطية	5,8	15,5	21,6	23,1	29,2	28,2	33,1	43,5	47,8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل التغطية	43,5	45,4	48,1	46,2	45,4	42,3	36,1	35,18	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن www.banque-of-algeria.dz

1 - Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012, p, p 86,89.

2 - النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 7

3 بوكريدي عبد القادر، مرجع سابق، ص 117.

1 زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 07، السداسي الثاني 2009، ص 58.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة

(الجزائر)

(*) يحسب على أساس تقسيم إجمالي احتياطي الصرف الأجنبي في نهاية السنة في كل دولة على قيمة الواردات السلعية لتلك السنة في نفس الدولة مضروب في 12 شهر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر قد حققت نسب عالية، بل أن هناك إفراطا شديدا في مستوى الاحتياطات، حيث انتقل معدل تغطية الاحتياطات للواردات من 0,9 شهرا في سنة 1990 إلى 15,5 شهرا في سنة 2000، أي زيادة بمعدل 2300%، ليتواصل هذا المعدل في الزيادة حيث تراوح ما بين 42,3 شهرا و 48,1 شهرا خلال الفترة 2006 إلى 2013، لينخفض في سنة 2015 إلى 35,12 شهرا بسبب انخفاض أسعار البترول خلال الثلاثي الرابع من نفس السنة والذي أدى إلى تقلص في حجم الاحتياطات. إن هذا المستوى من الاحتياطات يتجاوز بكثير المستوى الأمثل والمعقول والذي يتراوح ما بين 3-6 أشهر كمعدل تغطية، والسبب في مغالاة حجم الاحتياطي حسب اعتقادنا هو التدخل في السوق البيئي للصرف للمحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستواه التوازني، بالرغم من أنه لا يتطلب هذا الحجم من الاحتياطات، وكان بالإمكان الاستفادة من الاحتياطات الفائضة في عمليات تمويل الاقتصاد أو استثمارها في أصول خارجية مرتفعة العائد وبالتالي تضييع العائد من الفرص البديلة.²

الفرع الثاني- مؤشر الاحتياطات إلى عرض النقود (R/M2).

وهو مقياس مهم يستخدم كإنذار مبكر عن الوقوع في الأزمات المالية، ويقاس كمية الأموال التي يمكن للمقيمين أن يحولوها إلى الخارج (هروب العملة الصعبة)، وفي حالة الجزائر تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي التي بحوزة بنك الجزائر المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، لاسيما وأنها تغطي بشكل واسع الكتلة النقدية، والجدول الموالي يوضح نسبة احتياطات الصرف (صافي الأصول الخارجية) إلى المعروض النقدي (M2) في الجزائر.

الجدول رقم 03-05: نسبة تغطية الاحتياطات للمعروض النقدي (M2) خلال الفترة (1990-2015).

الوحدة: مليار دينار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
صافي الموجودات الخارجية (1)	6,5	24,3	22,6	19,6	60,4	26,3	133,9	350,3	280,7
الكتلة النقدية (M2) (2)	343	415,3	515,3	627,4	723,5	799,6	915	1081,5	1592,7
المؤشر (2/1) %	1,90	5,85	4,39	3,12	8,35	3,29	14,63	32,39	17,62
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صافي الموجودات الخارجية (1)	169,6	775,9	1310,7	1755,7	2342,7	3119,2	4179,7	5515,0	7415,5
الكتلة النقدية (M2) (2)	1789,4	2022,5	2473,5	2901,5	3354,9	3644,3	4070,4	4827,6	5994,6
المؤشر (2/1) %	9,47	38,36	53	60,51	69,83	85,60	102,68	114,2	123,7

² بورنان بوزيد، مرجع سابق، ص 209.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي الموجودات الخارجية (1)	10246,9	10885,7	11996,5	13922,4	14940,0	15225,2	15734,9	16291,7
الكتلة النقدية (M2) (2)	6955,9	7173,1	8280,7	9929,2	11015,1	11941,5	13688,6	13797,7
المؤشر (2/1) %	147,3	151,8	144,87	140,21	135,63	127,5	114,95	118,07

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن www.banque-of-algeria.dz

- Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012, p, p 45, 65.

- النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص، ص 110.

من الجدول أعلاه نلاحظ من تحليل مؤشر (صافي الموجودات الخارجية/الكتلة النقدية)، الارتفاع المستمر في قيمة المؤشر عدا سنة 1999 أين انخفض عما كان عليه سنة 1998 (17,62%) إلى 9,47%، أي انخفض بنسبة 46,25%، والسبب يعود إلى انخفاض أسعار البترول جراء أزمة النور الآسيوية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول، ومنذ سنة 2005 فاقت لأول مرة صافي الأصول الأجنبية الكتلة النقدية (M2) بنسبة 102,68% بعد أن كانت لا تتجاوز نسبة 9,47% سنة 1999، وبلغت الذروة سنة 2009 بنسبة 151,75% لتتخفف في السنوات الموالية بفعل زيادة الموارد في صندوق ضبط الإيرادات، وكذا بفعل أدوات السياسة النقدية التي أصبح بنك الجزائر يستخدمها، كأداة استرجاع السيولة؛ والتي هي عبارة عن إيداع طوعي و اختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر (7 أيام سنة 2002، 3 أشهر 2005، 6 أشهر 2013)، وكذا تسهيلات الودائع (مدة 24 ساعة)، أي أنه منذ سنة 2000 وبسبب الفوائض المالية لجأ بنك الجزائر إلى استحداث أدوات جديدة لتقليص الاعتماد على الأصول الخارجية كمصدر رئيسي للكتلة النقدية.

حيث نلاحظ أن العلاقة بين التغير في الاحتياطات والتغير في المعروض النقدي (M2) ليست ثابتة من ناحية الاتجاه، فعلى سبيل المثال نجد أنه في سنة 2008 كان التغير في صافي الموجودات الخارجية يقدر بـ 38,1% أما التغير في الكتلة النقدية كان في حدود 16%، أما في سنة 2015 كانت هناك زيادة في الاحتياطات تقدر بـ 3,54% في حين نجد أن التوسع النقدي (M2) زاد بنسبة 0,97%،

الفرع الثالث- مؤشر الاحتياطات إلى إجمالي الدين الخارجي.

يعتبر هذا المؤشر مفيد للحكم على المركز المالي للدولة، حيث يقيس قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته، وعدم الوفاء بهذه الالتزامات يعني أن الدولة تعاني من نقص في السيولة مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال، والجدول الموالي يوضح نسبة الاحتياطات إلى إجمالي الديون الخارجية في الجزائر.

الجدول رقم 03-06: تطور نسبة احتياطي الصرف الأجنبي إلى إجمالي الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).

الوحدة: (مليار دولار، %).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
-------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

30,26	31,22	33,62	31,57	29,49	25,72	26,68	27,88	28,38	الديون الخارجية
6,84	8,02	4,24	2,01	2,67	1,46	1,45	1,49	0,73	الاحتياطات
40,58	25,69	12,61	6,37	9,05	5,68	5,43	5,34	2,78	المؤشر (%)
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنة
5,61	5,61	17,19	21,82	23,35	22,64	22,57	25,26	28,32	الديون الخارجية
110,18	77,78	56,18	43,11	32,94	23,11	17,96	11,9	4,4	الاحتياطات
1965,4	1386	326,7	197,5	141	102	79,5	47,1	15,5	المؤشر (%)
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة
	3,3	3,74	3,4	3,69	4,41	5,54	5,69	5,59	الديون الخارجية
	150,7	178,93	194,01	190,66	182,22	162,22	148,9	143,1	الاحتياطات
	4566,6	4790,6	5712,9	5161,3	4132	2930,2	2618,4	2561,7	المؤشر (%)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن www.banque-of-algeria.dz

- Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012, p, p 45, 65
- **Évolution De La Dette Extérieure De L'Algérie (1994-2004).**
 - النشرة الإحصائية رقم 06، مرس 2009، ص 16 (الفترة 2005-2008).
 - النشرة الإحصائية رقم 16، ديسمبر 2011، ص 16 (الفترة 2009-2010).
 - النشرة الإحصائية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 16 (الفترة 2011-2015).
 - اما الفترة 1994-1990 فنقلا عن:
- Belogbi zakia, **Adaptation du modèle macroéconométrique de haque et ali à l'économie algérienne.** these pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économiques, N E, option: econometrie, universite d'alger faculté des sciences économiques et de gestion, 2004-2005, p83

من خلال الجدول أعلاه، نقسم فترة الدراسة إلى قسمين:

للم الفترة (1990-2001): نجد تحسن في نسبة تغطية احتياطات الصرف للمديونية الخارجية، حيث لم تكن تمثل هذه النسبة سوى 2,78% سنة 1990 لترتفع الى 40,58% سنة 1998، أي تغيرت بنسبة 1357,86%، وهذا راجع الى تطور احتياطي الصرف في الجزائر من 0,73 سنة 1990 الى 6,84 مليار \$ سنة 1998، لتتخفف الى 15,5% في سنة 1999 بسبب انخفاض أسعار البترول، ثم ارتفعت إلى 47,1% في السنة الموالية و 79,5% في سنة 2001، وهذا التطور في قيمة المؤشر يرجع أساسا إلى بداية تشكيل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر بداية من سنة 2000 نتيجة التحسن في أسعار البترول من جهة، والانخفاض الطفيف في قائم المديونية حيث انتقل من 28,315 مليار دولار نهاية 1999 إلى 25,261 مليار دولار ثم 22,571 مليار دولار في سنتي 2000 و 2001 على التوالي.

للم ابتداء من سنة 2002: نجد أن الاحتياطات تجاوزت المديونية لأول مرة في تاريخ الجزائر، لتبلغ نسبة التغطية 102%، ليتواصل هذا المؤشر في الارتفاع ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2013، ليتجاوز حجم احتياطي الصرف حجم قائم المديونية الخارجية بأكثر من 57 مرة، وهذا ما يدل على متانة المركز المالي الخارجي للجزائر، هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر كانت لسببين الأول هو ارتفاع حجم الاحتياطات الأجنبية، والثاني هو انخفاض قيمة المديونية الخارجية نتيجة التسديد المسبق للديون الخارجية للجزائر بداية

من سنة 2004، أما انخفاض هذا المؤشر سنتي 2014 و 2015 فيعود الى الأزمة البترولية وانخفاض أسعار البترول الى مادون 60 دولار في الثلاثي الأخير لسنة 2014، ودون الـ 50 دولار للبرميل سنة 2015، والذي أدى الى انخفاض احتياطي الصرف الأجنبي الى 150 مليار دولار سنة 2015 بعدما كان يفوق 190 مليار دولار سنتي 2012 و 2013.

المطلب الثالث: استخدامات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

إن مستوى احتياطي الصرف في الجزائر تجاوز الحدود الآمنة والمعقولة، لذا يرى الكثير أن الجزائر يمكنها الاستفادة من هذا الحجم الكبير للاحتياطيات وذلك باستثمارها في أصول خارجية مرتفعة العائد في حين يرى آخرون ضرورة الإبقاء على هذا المستوى لتوفير الثقة للمستثمرين، وبما أن لبنك الجزائر الحق في إدارة وتسيير هذه الاحتياطيات فقد كانت أهم استخدامات احتياطي الصرف الأجنبي هي؛ الدفع المسبق للديون وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات و دعم برامج التنمية.

الفرع الأول: التسديد المسبق للديون

لقد بدأت عملية الدفع المسبق للديون الخارجية في سنة 2004 حيث تمكنت الجزائر من سداد 12 قرض للبنك الإفريقي للتنمية، ما وفر للبلاد 187 مليون دولار بالإضافة الى سداد 22 قرض للبنك العالمي وهو ما وفر 121 مليون دولار.¹

أولاً: الاتفاقات المبرمة في إطار الدفع المسبق

لقد كان للفوائض المالية المتراكمة لدى الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول دوراً هاماً في التخفيف من حجم المديونية، وذلك من خلال الاتفاق على التسديد المسبق لديونها، مع كل من نادي باريس ولندن.

أ - توقيع اتفاق مع نادي باريس:

طلبت الجزائر رسمياً خلال شهر مارس 2006 من البلدان الأعضاء في نادي باريس التسديد المسبق لديونها التي أعيدت جدولتها إلى حدود 8 مليار دولار من مجموع الديون الخارجية المقدرة بـ 15,5 مليار دولار سنة 2005، كما رغبت الجزائر في أن يكون اجتماع باريس أيضاً للتوقيع على اتفاق متعدد الأطراف مع هذه المؤسسة المالية.

و بالفعل وقعت الجزائر مع نادي باريس يوم 11-05-2006 اتفاق متعدد الأطراف للتسديد المسبق لديونها الخارجية التي أعيد جدولتها، وأوضح البيان الصادر عن الهيئة أن الديون المستحقة للبلدان الأعضاء في نادي باريس والمرشحة للتسديد المسبق تقدر بـ 7,9 مليار دولار كان من المفروض أن تسدد بموجب اتفاقات الجدولة لسنتي 1994 و 1995 من 30-11-2001 الى 30-11-2011.

ب - الاتفاق مع نادي لندن

¹ مواكبي سهيلة، مرجع سابق، ص 107.

نتيجة الوضع المالي الذي كانت تعيشه الجزائر في سنة 2006، حيث وصل احتياطي الصرف الأجنبي الى أكثر من 70 مليار دولار، قامت بالاتفاق مع نادي لندن بتسديد ديونها التجارية الخارجية، وبالتالي اتفقت الجزائر على تسديد ما قدره 9 مليار دولار من ديونها المستحقة على نادي باريس ولندن.¹

ج. الوضع الحالي للديون الخارجية

مما لا يدعو للشك أن التسديد المسبق للديون أدى الى تحسن مؤشرات المديونية، حيث أن حجم المديونية تراجعت بشكل كبير فبعدها كانت تتجاوز 25 مليار دولار خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، أصبحت لا تتعدى 5 مليار دولار سنة 2015، وهو ما جنب الجزائر دفع فوائد الديون.

الفرع الثاني: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000 قانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 والتي تنص على التالي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات؛ فوائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.²

أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية وتخفيض الدين العام، ويعطي القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية من خلال النظر لنص المادة أعلاه نستطيع استنتاج بعض الملاحظات المهمة حول هذا الصندوق :

- إن صندوق ضبط الإيرادات هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية.
- وظائف الصندوق حددت أساسا بهدف إمتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية التي تفوق 37 دولار للبرميل، وتسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عنها آثار تضر بالاقتصاد الوطني، أخيرا تسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.
- منذ إنشاء الصندوق صدرت عدة مراسيم وتعليمات حددت عناصره وكيفية تسييره منها:
- مرسوم تنفيذي رقم 67/02 الصادر بتاريخ 06-06-2002؛ والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 103-302.
- قرار رقم 122 الصادر بتاريخ 16-06-2002 لوزير المالية والذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص رقم 103-302.

¹ مواكبي سهيلة، مرجع سابق، ص 108.

² داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر - دراسة على ضوء الأزمة المالية - دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 94.

- تعليمية رقم 15 الصادرة بتاريخ 18-06-2002 من طرف المدير العام للخزينة والذي يحدد شروط تطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 02-67 وكيفية تسيير الصندوق ولقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أشرى من خلالها الصندوق وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004 حيث تضمن نص المادة رقم 66 من قانون 22-23 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004 على "تعديل المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 ديسمبر 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000" بحيث تحرر كما يلي:

لـ من جانب النفقات: تسبقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية، لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، تزامنا مع التسديد المسبق للمديونية الخارجية.

لـ تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يقل عن 37 دولار والحد من المديونية العمومية الداخلية والخارجية، إضافة إلى أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

من خلال عرض القوانين المسيرة والمنظمة لصندوق ضبط الإيرادات يمكننا ملاحظة أنه بالنسبة لإيرادات الصندوق فإنه قد أضيف إليها تسبقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية، ويعود ذلك أساسا لتحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة ارتفاع احتياطاته من النقد الأجنبي حيث بلغت سنة 2008 حوالي 150 مليار دولار، بالإضافة إلى انتهاج بنك الجزائر لإستراتيجية جديدة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية أي تسديد أقساطها قبل حلول آجال استحقاقها.¹

الفرع الثالث: تمويل البرامج التنموية

بعد إظهار الجزائر سجلا مقبولا في تطبيق برنامج تحقيق الاستقرار والتكليف الهيكلي بدعم من المؤسسات المالية الدولية وتحقيقها بعض التقدم في مجال تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، عادت الجزائر الى مسار التنمية والإنفاق العمومي، وذلك بتبني برنامج متوسط المدى 2001-2004، وبتخصيص غلاف مالي بـ 7 مليار دولار، سمي ببرنامج الإنعاش الاقتصادي والذي كان متبوعا ببرنامجين للنمو؛ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامج الخماسي خلال الفترة 2010-2014.

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج، ثم أصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار، بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

لقد كانت محاور هذا البرنامج موجهة نحو الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري، النقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.¹

¹ داود سعد الله، مرجع سابق، ص، ص 94، 96.

¹ مواكبي سهيلة، مرجع سابق، ص 115.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بـ 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار)، إضافة إلى البرامج الإضافية ليصبح المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 يقدر بـ 9680 مليار دينار (130 مليار دولار).

ثالثا: برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذاك، وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج دعم النمو فترة 2004-2009 والذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات

21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هم:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,435 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

إن هذا الحجم المعتبر من الاعتمادات المالية المرصدة لتنفيذ هذه البرامج كان من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تفعيل الطلب لاحتواء آثار السياسة الانكماشية وتحقيق الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو.

- تخفيض معدلات البطالة ودعم الأنشطة المستحدثة لمناصب الشغل وتوفير فرص العمل.

- محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف الاجتماعية.

- تحقيق التوازنات الجهوية والتنمية الإقليمية والمحلية وتحسين الخدمات العامة.

إن تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي، نجدها متواضعة مقارنة بالموارد

الموظفة، إذ مازال قطاع المحروقات يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، وأن النمو خارج هذا القطاع مازال ضعيفا بالرغم من التحسن النسبي، إلا أنه يبقى بعيدا عن التطلعات المرجوة.²

المبحث الثالث: دراسة اثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال

الفترة 1990-2015

هذا المبحث هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث نحاول من خلاله دراسة العلاقة بين

سعر البترول و الاحتياطات في الجزائر بناء على الأدوات والأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: المفهوم العام للطريقة الإحصائية المعتمدة

الفرع الأول: ماهية النموذج الاقتصادي

² بورنان بوزيد، مرجع سابق، ص ص 224، 225.

أولاً - تعريف النموذج

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تربط بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي يعبر عنها في صورة معادلات تشرح العلاقة بين هذه المتغيرات.¹ فالنموذج هو تقديم أو عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها، فهو أداة يستعملها الباحث من أجل فهم وتفسير الظواهر أولاً، ثم التمكن من تقديرها والحصول على توقعات بتطورها في المستقبل.²

ثانياً - مراحل بناء النموذج

يمكن تقسيم مراحل بناء النموذج إلى أربع مراحل رئيسية هي: تعيين النموذج، تقدير معاملات النموذج، تقييم المقدرات، تقييم القدرة التنبؤية للنموذج.³

أ - تعيين النموذج

يقصد بتوصيف النموذج أن يتم تحديد الظاهرة المراد دراستها ومن ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك هذه الظاهرة ووضع الفرضيات المفسرة للظاهرة، ويتم التعبير عن هذه المتغيرات والعلاقات في صورة رياضية، لذا نجد أن هذه المرحلة تنطوي على خطوات عدة أهمها:
لل تحديد متغيرات النموذج سواء المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة (المفسرة) من واقع النظرية الاقتصادية وأي معلومات من الظاهرة.
لل تحديد عدد العلاقات الداخلة في النموذج.
لل تحديد الشكل الرياضي للنموذج من حيث عدد المعادلات التي يحتوي عليها وكونها خطية أو غير خطية.⁴

لل يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معاملات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعاملات المقدر من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.⁵

ب - تقدير معاملات النموذج

¹ عناني محمد عبد السميع، التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية. دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 43.

² مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 9.

³ إبراهيم نعمة الله نجيب، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 14.

⁴ داود حسام علي، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق. دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 22.

⁵ عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق. دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002، ص 16.

ويتم في هذه المرحلة القياس والتقدير بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، وتعد هذه المرحلة فنية بحتة تعتمد أساسا على البيانات الواقعية التي تم جمعها عن المتغيرات، وعلى طرق وأساليب الاقتصاد القياسي، وتتطوي على عدة خطوات¹، أهمها:

1 تجميع البيانات

لا بد من تجميع البيانات التي تستخدم في تقدير معاملات النموذج وهذه البيانات تختلف حسب الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة حيث نجد عدة أنواع من البيانات:²

- **بيانات السلاسل الزمنية:** تحتوي بيانات السلسلة الزمنية على مجموعة من المشاهدات تصف بها سلوك متغير اقتصادي في فترات زمنية متتالية كبيانات الدخل القومي وقد تكون هذه المشاهدات (سنوية، موسمية، شهري).

- **بيانات مقطعية:** توضح هذه البيانات المقطعية القياسات التي يأخذها متغير بالنسبة لمفردات عينة ما عند نقطة زمنية معينة مثل الدخل القومي لمجموعة من دول العالم في سنة معينة.

- **بيانات سلسلة مقطعية:** وهي التي تحتوي على دمج بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية على سبيل المثال دراسة الدخل القومي لمجموعة دول العالم لفترات زمنية معينة.

- **بيانات هندسية:** مثل البيانات المتعلقة بالمتطلبات الفنية عن طريق الإنتاج مثل (دوال الإنتاج).

- **بيانات مرفقيه:** وهي تتعلق بالتنظيمات الإدارية والتشريعية السائدة وهذه نحتاجها عند دراستنا للنظم الضريبية.

- **بيانات أخرى:** هذه البيانات لا يمكن قياسها كميا مثل المتغيرات الصورية (الصماء) حيث تأخذ قيما عددية عادة ما تكون صفر أو واحد.

2 اختيار طريقة القياس الملائمة: أهم الطرق القياسية المستخدمة في قياس العلاقات الاقتصادية هي:³

- **طرق المعادلة الواحدة:** تستعمل هذه الطرق لتقدير كل معادلة على حدى ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة الصيغ المختصرة وغيرها.

- **طرق المعادلة الآنية (المتعددة):** يشير نموذج المعادلات الآنية إلى الحالة التي يكون فيها متغير تابع في معادلة أو أكثر هو متغير مفسر في معادلة أخرى من النموذج، ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل وغيرها.

ويتم اختيار الطريقة المناسبة للتقدير على عدة عوامل أهمها:⁴

- طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

¹ داود حسام على، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 22.

² ابراهيم نعمة الله نجيب، مرجع سابق، ص 23.

³ عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 23.

⁴ عناني محمد عبد السميع، مرجع سابق، ص 28.

- خصائص المقدرات المتحصل عليها من كل طريقة من طرق التقدير وتوافر الفروض الخاصة بكل طريقة.

- بساطة الطريقة من حيث العمليات الحسابية اللازمة.

- الوقت والتكاليف اللازمين لتقدير معلمات النموذج.

ج تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج

بعد أن ينهي الباحث تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية، تبدأ مرحلة تقييم

هذه القيم المقدرة بمعنى تحديد ما إذا كانت هذه التقديرات ذات مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية ويطلق عليها اختبارات الدرجة الأولى فضلا عن توافر شروط المتبعة في القياس (أي مدى قبولها في ضوء معايير الاقتصاد القياسي، أي اختبارات الدرجة الثانية).²

- **المعايير الاقتصادية:** وهذه نستمدّها من النظرية الاقتصادية وهي تتعلق بإشارات ومقادير المعلمات المقدرة والتي تحدد العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية.³

- **المعايير الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى):** تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.⁴

- **المعايير القياسية (اختبارات الرتبة الثانية):** هذه المعايير تضعها نظرية الاقتصاد القياسي للتحقق من تحقق الافتراضات الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة، فمثلا يجب التأكد من أن جميع المتغيرات العشوائية الداخلة في النموذج لا ترتبط ببعضها البعض، ولاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي نستخدم إحصاء يعرف باسم اختبار دربن-واتسون "Durben-Watson test (d)" ويستخدم كمعيار لتقييم نتائج التقديرات.⁵

د -تقييم النموذج

يجب أن تكون التنبؤات القياسية مستندة على أسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها بدون تردد أو خوف من صحة التنبؤات المشتقة منه، فعلى النموذج أن يكون قد أُختبر بشكل دقيق، فقد يحدث أن تكون المقدرة التفسيرية مقياسا بمعامل التحديد مرتفعة، وأن معلمات النموذج قد يكون لها معنوية إحصائية كبيرة إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون محدودة.

ويعود سبب ذلك الى احتمال حدوث تغيرات مفاجئة لم تكن في الحسبان، وعلى العكس قد لا تكون

المقدرة التفسيرية عالية لكن قدرة النموذج على التنبؤ كبيرة، ويعود ذلك الى طبيعة النموذج ومتغيراته والفحوصات أو الاختبارات التي أجريت عليه قبل وبعد التوقع.⁶

² داود حسام على، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 22.

³ ابراهيم نعمة الله نجيب، مرجع سابق، ص 26، ص 28.

⁴ عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 23.

⁶ السيفو وليد إسماعيل و اخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي. الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 47.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة الجزائر)

و سوف نعتد في دراستنا على نموذج الانحدار البسيط الذي سوف يوضح لنا العلاقة الموجودة بين متغيرين فقط، أحدهما متغير تابع (الاحتياطات) والآخر متغير مستقل (أسعار البترول).

الفرع الثاني: عموميات حول نموذج الانحدار الخطي البسيط

نموذج الانحدار البسيط هو النموذج الذي يتكون من متغير مستقل واحد، ويكون هذا النموذج خطيا إذا كانت العلاقة بين المؤشرين المدروسين معبر عنها في شكل خط مستقيم، ويكون غير خطي إذا كانت العلاقة من نوع آخر (معادلة منحنى).¹

أولا: صياغة النموذج

لا بد من صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطريقة المناسبة ويتطلب ذلك تحديد متغيرات النموذج؛ المتغير التابع Y والمتغير المستقل X وتكون من الشكل:²

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i \dots \dots \dots 1$$

حيث أن:

$$i = 1, 2, \dots, n$$

n : عدد المشاهدات.

Y : القيمة الفعلية للمتغير التابع.

X : القيمة الفعلية للمتغير المستقل.

α, β : القيم الفعلية لمعدلات الانحدار.

ε_i : حد الخطأ للمتغير العشوائي.

وعليه يمكن تقسيم العلاقة ($Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i$) إلى جزئين هما:

الجزء الأول: يتمثل في الخط ($\alpha + \beta X_i$) الذي يعرف بالمتغير التوضيحي (المفسر).

الجزء الثاني: فيتمثل بالتأثير العشوائي (ε_i) الذي يمثل المتغيرات غير الموضحة وهي في الواقع

إنحراف القيم التقديرية عن القيم الحقيقية للمتغير التابع، لذلك يرتبط (ε_i) بعبارات ثابت العوامل

الأخرى المستخدمة في النظرية الاقتصادية.

¹ مكيد علي، مرجع سابق، ص 17.

² داود حسام علي، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 63، ص 80.

ثانيا: فروض النموذج

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية كطريقة إحصائية قياسية لتقدير القيم الرقمية لمعلمت النموذج، فإن هذه الفروض أو الشروط تعتبر شروط أو فروض طريقة المربعات الصغرى، وهذه الفروض الخاصة بشكل التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي وعلاقته بالمتغير التابع Y والمتغير المستقل X، هي:³

1- العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل علاقة خطية كما في المعادلة رقم (1)

2- إن القيم المتوقعة للمتغير العشوائي (التوقع الرياضي للأخطاء) تكون مساوية للصفر أي:

$$E(\varepsilon_i) = 0, \forall i = 1 \dots n$$

3- تجانس تباين الأخطاء وهو ما يعني أن تبعثها حول المتوسط ثابت، وتغير عنها رياضيا بالكتابة:

$$\text{var}(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2, \forall i = 1, \dots, n.$$

4- لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتبطة على المشاهدات مكونا العينة، وتعبّر عنها رياضيا كما يلي:

$$\text{cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0. \quad \forall i \neq j. \quad i, j = 1, \dots, n$$

5- لا يوجد ارتباط بين المتغير X_i والخطأ (ε_i) أي أن قيم المتغير العشوائي (ε_i) يكون مستقل عن المتغير المستقل لكل مشاهدة، ويتطلب ذلك أن يكون التباين المشترك (cov) لكل من (ε_i) و X_i معا

$$\text{cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i, x_j) = 0 \quad \forall i = 1, \dots, n$$

مساويا للصفر أي:

6- أن المتغير العشوائي (ε_i) يتوزع توزيعا طبيعيا بمتوسط يساوي الصفر وتباين σ_ε^2 أي

$$\varepsilon_i \sim N(0, \sigma_\varepsilon^2)$$

ثالثا: تقدير معلمت النموذج

سنرمز فيما يلي للقيمة المقدرة لـ Y (الحقيقية) بـ \hat{Y} عند سحب عينة مكونة من n ثنائيا، يكون التساؤل حول الخط الذي يعبر بكيفية جيدة عن العلاقة $Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i$ ، ولذلك يجب تقدير المعاملين α, β ، فعند تمثيل ثنائيات المشاهدات في بيان يظهر تشتت هذه المشاهدات، يكون الهدف هو البحث عن تعديل يعبر تعبيراً جيداً على العلاقة أعلاه، هناك طرق عدة للتقدير و من أحسنها طريقة المربعات الصغرى. أ - تقدير المعادلات بطريقة المربعات الصغرى:

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للمعادلات، وهذا عن طريق تصغير مجموع مربعات الأخطاء أي:¹

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n e_i^2 = \text{Min} \sum_{i=1}^n \left(Y_i - \hat{\beta} X_i - \hat{\alpha} \right)^2 \dots \dots \dots 2$$

حيث

³Ben naceur hassan, **Econometrie**, centred pullication universitaire, Algerie, 2010, P 5.

¹ Ben naceur hassan, op cit, p 115.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة الجزائر)

$\hat{\alpha}$: القيمة المقدرة لـ α

$\hat{\beta}$: القيمة المقدرة لـ β

$e_i = (Y_i - \hat{Y}_i)$ البواقي .

\hat{Y}_i النموذج المقدر .

Y_i النموذج الإقتصادي النظري .

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2}$$

$$\hat{\alpha} = \bar{Y} - \hat{\beta} \bar{X}$$

ب حساب معامل الارتباط الخطي (r):¹

إن هدف تحليل الارتباط هو قياس قوة أو درجة العلاقة الخطية بين المتغيرين أي معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات (X) و (Y) وهو المحور بين [+1,-1] .

وتعطى عبارة معامل الارتباط (r) على النحو التالي:

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2} \sqrt{\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2}} = \frac{\text{cov}(X_i, Y_i)}{\sqrt{V(X)V(Y)}} \dots\dots\dots 3$$

بحيث

- إذا كان r=1: هناك إرتباط كلي (تام) موجب بين (X) و (Y) .
- إذا كان r=-1: هناك إرتباط كلي (تام) سالب بين (X) و (Y) .
- إذا كان r=0: لا يوجد إرتباط بين (X) و (Y) .

ج معامل التحديد (R²):²

عند تقدير معاملات نموذج الإنحدار يكون من الضروري استخدام معامل التحديد (R²) هذا المعامل يقيس جودة النموذج، أي يوضح نسبة إنحراف قيم (Y) الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرافات الكلية، وهو عدد موجب محصور في مجال [0,1] ومعامل التحديد (R²) هو مربع معامل الارتباط الخطي (r)، ويتم استخراج القيمة الجبرية كالتالي:

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = \sum_{i=1}^n (Y_i - \hat{Y}_i)^2$$

$$Y_i - \hat{Y}_i = e_i \Rightarrow \sum Y_i - \sum \hat{Y}_i = \sum e_i = 0 \Rightarrow \bar{Y} = \bar{\hat{Y}}$$

¹ ابراهيم نعمة الله نجيب، مرجع سابق، ص 28.

² Regis bour bonnais, **Econometrie**, 5^{ème} Edition, DUNOD, Paris, 2004, p 34.

$$\sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2 = \sum_{i=1}^n \left(\hat{Y}_i - \bar{Y} \right)^2 + \sum_{i=1}^n \left(Y_i - \hat{Y}_i \right)^2$$

$$\sum_{i=1}^n \left(Y_i - \bar{Y} \right)^2 = \sum_{i=1}^n \left(\hat{Y} - \bar{Y} \right)^2 + \sum_{i=1}^n e_i^2 \dots \dots \dots 4$$

$$SCT = SCE + SCR$$

حيث:

SCT: هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير Y.

SCE: هو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة.

SCR: هو مجموع مربعات البواقي.

و بقسمة طرفي المعادلة (4) على $\sum_{i=1}^n \left(Y_i - \bar{Y} \right)^2$ نحصل على:

$$1 = \frac{\sum_{i=1}^n \left(\hat{Y} - \bar{Y} \right)^2}{\sum_{i=1}^n \left(Y_i - \bar{Y} \right)^2} + \frac{\sum_{i=1}^n e_i^2}{\sum_{i=1}^n \left(Y_i - \bar{Y} \right)^2}$$

حيث نجد R^2 :

$$R^2 = 1 - \left[\frac{\sum_{i=1}^n e_i^2}{\sum_{i=1}^n \left(Y_i - \bar{Y} \right)^2} \right] \dots \dots \dots 5$$

رابعاً: اختبار الفرضيات

بعد اشتقاق معاملات نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى فلا ينبغي التسليم بصحة النتائج، ويتم ذلك باستخدام نتائج التقدير في اختبار الفرضيات أو اتخاذ القرارات، وهنا يمكن استخدام:

1 اختبار ستيودنت (student):¹

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 & \text{عدم وجود علاقة بين المتغيرين} \\ H_1: \beta_i \neq 0 & \text{وجود علاقة بين المتغيرين} \end{cases}$$

ويتم في هذا الإختبار بحساب الإحصائية التالية:

$$T_c = \left| \frac{\hat{\beta}}{\delta \hat{\beta}} \right|$$

يتم قبول أو رفض H_0 بمقارنة قيمة (T) المحصل عليها مع القيمة المجدولة عند درجة الحرية (

$n - K$) حيث: K هو عدد الوسائط في هذه الحالة، n هو العدد المشاهدات.

وقرار هذا الإختبار يكون كالآتي:

$T_c > T_c$: فإننا نرفض H_0 : إذن $\hat{\beta} \neq 0$ ومنه المتغير له معنى (التأثير) في النموذج لأن $\hat{\beta}$ معنوي.

¹ Regis bour bonnais, 2004, op cit, p 32.

$T_c < T_t$: فإننا نقبل H_0 : إذن $\hat{\beta} = 0$ ومنه المتغير ليس له معنى في النموذج لأن $\hat{\beta}$ غير معنوي. حيث T_t تمثل القيمة المجدولة عند درجة الحرية $(n - K)$ وبدرجة معنوية α .

2 اختبار فيشر (Fisher):²

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0 \\ H_1: \exists \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

لاختبار جودة الانحدار للنموذج بصورة عامة نستخدم إحصائية فيشر:

$$F_c = \frac{R^2/k + 1}{1 - R^2/n - k - 1}$$

وبعد حساب F نقارنها مع F الجدولية عند درجتَي الحرية $(k+1, n-k-1)$ فإذا كانت:

$F_{tab} < F_c$ أي رفض فرضية العدم، يؤكد أن معادلة التمثيل جيدة، وأن قيمة معامل التحديد المحصل عليها هي قيمة موضوعية تختلف عن الصفر، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة التمثيل. $F_{tab} > F_c$ قبول فرضية العدم، لذلك يتم قبول المفترض للطبيعة العشوائية لمعاملات نموذج الانحدار المقترح، أي أن معادلة الانحدار المقترحة غير معنوية إحصائياً ولا تصلح لتفسير سلوك المتغير التابع.

3 اختبار دربن واتسون (DW): Durbin-Watson

يعتبر اختبار دربن واتسون من أكثر الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعاً ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء، و يعتمد هذا الاختبار على حساب مقياس d كالتالي:¹

$$\begin{cases} H_0: P = 0 & \text{لا يوجد ارتباط بين الأخطاء} \\ H_1: P \neq 0 & \text{يوجد ارتباط بين الأخطاء} \end{cases}$$

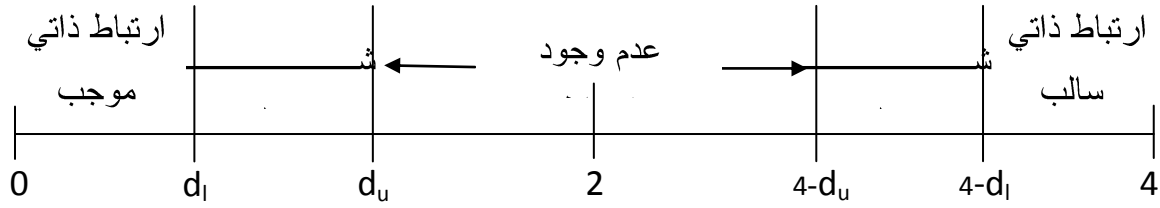
$$d^* = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n (e_t)^2} \approx 2(1 - P) \quad \text{حيث} \quad p \approx \frac{\sum_{t=2}^n e_t e_{t-1}}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

و بعد حساب d^* نقارنها مع القيمتين المجدولتين d_l التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و d_u التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد الملاحظات n و عدد المتغيرات المستقلة عند مستوى الدلالة α (5%)، و يتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط في النموذج التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:²

² Regis bour bonnais, **Econometrie**. 9^{ème} Edition, DUNOD, Paris, 2015, p 78.

¹ السيقو وليد إسماعيل و اخرون، ص 151.

² Regis bour bonnais, 2004, op cit, p 123.



خامسا: استعمال النموذج للتوقع:

بعد عملية تقييم النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية والتأكد من صلاحيته للتنبؤ ومن أجل التعرف على مصادر الظاهرة المدروسة نقوم باستخدام النموذج المقدر للتنبؤ بقيمة المتغيرات التابعة، وهذا بالاعتماد على قيم المتغيرات المستقلة، وبافتراض أن البناء الهيكلي للمعادلة لا يتغير في المستقبل، فإنه يمكن التنبؤ بقيم المتغير التابع في فترات مستقبلية وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Y_{t+1} = \alpha + \beta X_{t+1} + \varepsilon_{t+1}$$

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

السلسلة الزمنية هي مجموعة القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيم عددية للمؤشر تسمى السلسلة³، وكل حد من حدود السلسلة الزمنية يتشكل نتيجة تفاعل عدد كبير من العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والتي يمكن اصطلاحا تقسيمها الى أربع مجموعات:

- العوامل التي يؤدي تفاعلها الى تكوين الاتجاه العام لمسار تطور السلسلة.
- العوامل التي تنشأ عنها التقلبات الموسمية في السلسلة.
- العوامل التي تؤدي الى تكوين التقلبات الدورية.
- العوامل ذات التأثير العشوائي على قيم السلسلة⁴.

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير، والهدف من دراسة استقرارية السلسلة الزمنية هو الحكم على منطقية العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث نقول عن سلاسل زمنية أنها مستقرة لو كان الوسط الحسابي ثابت والتباين ليس له علاقة بالزمن، وهناك العديد من الاختبارات التي تساعد على دراسة استقرارية السلسلة و التي من أهمها اختبار ديكي وفولر المطور (1981)¹.

الفرع الأول: تقديم إختبار ADF.

إختبار ديكي فولر المطور أو المتزايد، حيث قام الباحثان دكي وفولر بتطوير إختبار هما ليأخذ في حسابات عدم ترابط الأخطاء، ويركز إختبار (ADF) على الفرضية البديلة: $|\Phi_1| < 1$ ويستخدم طريقة مربعات الصغرى العادية (MCO) في تقدير النماذج التالية:²

³ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي. دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 195.

⁴ مكيد علي، مرجع سابق، ص 279.

¹ شيخي محمد، مرجع سابق، ص 196.

² Regis bour bonnais, 2015, op cit, p 150.

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \end{cases}$$

حيث: $\lambda = \Phi - 1$ (λ درجة التأخير).

ε_t : تشويش أبيض (متوسط معدوم، تباين θ_t^2) ويتم إختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \Phi - 1 = 0$$

$$H_1: \Phi - 1 < 0$$

وقد تم حساب قيمة المق (Φ_1) من طرف ديكي و فولر واستخرجا جدولاً للقيم الحرجة $(\Phi_1 - 1)$ بحيث يتم مقارنتها مع (T) المحسوبة انطلاقاً من المعادلة التالية:

$$T_{cal} = \frac{\hat{\Phi}_1 - 1}{\delta \hat{\Phi}_1}$$

- فإذا كانت $|T|_{cal} \geq |T|_{tab}$: نرفض فرضية العدم $\lambda = 0$ أو $\phi = 1$ ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة مستقرة (لا يوجد جذر أحادي).

- أما إذا كانت $|T|_{cal} < |T|_{tab}$: فهذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.³

ويمكن تحديد قيمة (λ) عن طريق معيار (Akaike) أو معيار (Schwarz) حيث:

$$Akaile(\lambda) = n \log(\hat{\sigma}_{\varepsilon_t}^2) + 2(3 + \lambda)$$

$$Schwarz(\lambda) = n \log(\hat{\sigma}_{\varepsilon_t}^2) + 2(3 + \lambda) \log n$$

بحيث $\hat{\sigma}_{\varepsilon_t}^2$: تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير. n : عدد المشاهدات.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلسلة IR (الاحتياطات)

يتم اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار ADF و بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8.

الشكل رقم 03-01: اختبار ADF للسلسلة IR خلال الفترة 1990-2015

³ عناني محمد عبد السميع، مرجع سابق، ص 28.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة الجزائر)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(IR,2)

Null Hypothesis: D(IR,2) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.870828	0.0005
Test critical values:	1% level		-2.669359	
	5% level		-1.956406	
	10% level		-1.608495	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(IR,3)				
Method: Least Squares				
Date: 02/27/16 Time: 14:39				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1),2)	-0.858134	0.221693	-3.870828	0.0008
R-squared	0.403857	Mean dependent var		-0.536957
Adjusted R-squared	0.403857	S.D. dependent var		11.83684
S.E. of regression	9.139254	Akaike info criterion		7.305539
Sum squared resid	1837.571	Schwarz criterion		7.354909
Log likelihood	-83.01370	Hannan-Quinn criter.		7.317956
Durbin-Watson stat	1.887101			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

من مخرجات البرنامج الإحصائي لدينا :

$$T_{Tab} \text{ عند } 1\% = -2,67$$

$$5\% = -1,96$$

$$10\% = -1,61$$

أما T_{cal} فتساوي 3,87

أي أن $|T_{cal}| > |T_{tab}|$ ، و منه نستنتج أن السلسلة مستقرة.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلسلة OP (أسعار البترول)

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة الجزائر)

يتم اختبار استقرارية السلسلة من خلال اختبار ADF و بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8.

الشكل رقم 02-03: اختبار ADF للسلسلة OP خلال الفترة 1990-2015

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(OP)

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.894499	0.0004
Test critical values:				
	1% level		-2.664853	
	5% level		-1.955681	
	10% level		-1.608793	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(OP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 02/27/16 Time: 15:10				
Sample (adjusted): 1992 2015				
Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-0.991635	0.254625	-3.894499	0.0007
R-squared	0.393100	Mean dependent var	-1.774167	
Adjusted R-squared	0.393100	S.D. dependent var	21.48680	
S.E. of regression	16.73903	Akaike info criterion	8.514137	
Sum squared resid	6444.488	Schwarz criterion	8.563223	
Log likelihood	-101.1696	Hannan-Quinn criter.	8.527159	
Durbin-Watson stat	1.668065			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

من مخرجات البرنامج الإحصائي لدينا:

T_{Tab} عند : $1\% = -2,66$

$5\% = -1,96$

$10\% = -1,61$

أما T_{cal} فتساوي $-3,89$

أي أن $|T_{cal}| > |T_{tab}|$ ، و منه نستنتج أن السلسلة مستقرة.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة

(الجزائر)

المطلب الثالث: اثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 قبل بناء النموذج الاقتصادي لابد من دراسة وتحديد العلاقة التي تربط بين كل من سعر البترول واحتياطي الصرف، أي مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على احتياطي الصرف، وهذا انطلاقا من تطور هذين المتغيرين خلال الفترة 1990-2015.

الفرع الأول: تأثير تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 كان من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول تعزيز الاحتياطيات الأجنبية لدى البنوك المركزية، وعلى هذا الأساس، لا أحد ينكر بأن هناك ارتباط وثيق بين أسعار البترول ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للبترول وخصوصا الجزائر، و هو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 03-07: تطور سعر البترول واحتياطي الصرف (بدون الذهب) خلال الفترة (1990-2015).

الوحدة : سعر البترول: دولار للبرميل / احتياطي الصرف: مليار دولار

السنوات المؤشر	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	
سعر البترول OP	22,26	18,62	18,44	16,33	15,53	16,86	20,29	16,68	
احتياطي الصرف IR	0,73	1,49	1,45	1,46	2,67	2,01	4,24	8,02	
السنوات المؤشر	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر البترول OP	12,28	17,91	28,5	24,85	25,24	28,96	38,66	54,64	65,85
احتياطي الصرف IR	6,84	4,4	11,9	17,96	23,11	32,94	43,11	56,18	77,78
السنوات المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البترول OP	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94	111,04	109,5	100,71	54,49
احتياطي الصرف IR	110,18	143,1	148,91	162,22	182,22	190,66	194,01	178,93	153,2

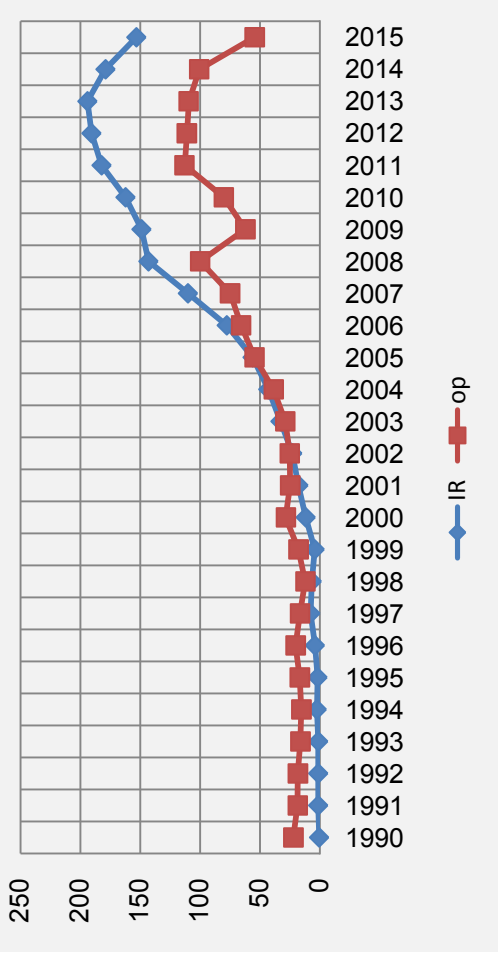
المصدر: بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر نقلا عن www.banque-of-algeria.dz

- Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balanc paiements 1992-2011, juin 2012, p p 15- 65.
- Les Rapports annual 2013-2014 P 228.

- النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 32، ديسمبر 2015، ص 27، ص 7.

الشكل رقم 03-03: تطور سعر البترول واحتياطي الصرف (بدون الذهب) خلال الفترة (1990-2015).

الجزائر)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03-07

إن الاحتياطات الدولية للجزائر التي كانت تبلغ 0,73 مليار دولار سنة 1990 متأثرة بخدمة الديون الخارجية التي وصلت إلى 8,8 مليار دولار واستمرار أسعار البترول المنخفضة، لتبدأ في الارتفاع تدريجيا من 1994 تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وبداية إعادة جدولة الديون الخارجية. و انتقلت الاحتياطات من 4,4 مليار دولار إلى 11,9 مليار دولار في ظرف سنة بين 1999 وسنة 2000 بزيادة قدرها 170,45% وهذا راجع لارتفاع سعر البترول بنسبة 59%، ليتوالى تشكل الاحتياطات لتصل إلى أعلى معدل لها بـ 194,01 مليار دولار في سنة 2013، بعد أن تجاوزت أسعار البترول عتبة 100 دولار للبرميل ابتداء من سنة 2011، نتيجة لارتفاع الطلب العالمي على هذه الثروة بعد تعافي الاقتصاد العالمي من آثار صدمة 2009، وزيادة النمو في كل من الصين والهند وانخفاض مخزون الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال فترة الدراسة نجد أن تراكم احتياطي الصرف كان في تزايد مستمر، باستثناء سنة 2014 حيث انخفض حجم الاحتياطي إلى 178,93 مليار دولار مقابل 194,01 مليار دولار خلال سنة 2013 أي انخفض بنسبة 7,76% ثم فقد ما يقارب 30 مليار دولار من قيمته سنة 2015، وهذا راجع لانخفاض الأسعار خلال السداسي الثاني من سنة 2014 وبداية سنة 2015 بنحو 50% مقارنة بالسداسي الأول لينخفض سعر البترول من 109,55 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100,71 دولار للبرميل في 2014 ثم ما يقارب 55 دولار للبرميل سنة 2015، والسبب يعود إلى زيادة العرض على الطلب، لاسيما من خارج الدول المصدرة للبترول (OPEC) وتحديدًا زيادة إنتاج البترول الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها باعتبارها أكبر مصدر للبترول في العالم، وتأثيرها على قرارات منظمة الأوبك الذي يمثل إنتاجها حوالي ثلثي إمدادات العالم من هذه المادة (30 مليون

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة

الجزائر)

برميل يوميا) مما حدا بالإبقاء على نفس سقف الإنتاج، زيادة على ضعف النمو داخل منطقة اليورو وتباطؤه في كل من البرازيل والصين.

الفرع الثاني: قياس اثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

في هذا الفرع سوف نحاول بناء نموذج يتمشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري و ذلك بتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع الاحتياطات (IR) والمتغير المستقل أسعار البترول (OP)، من خلال تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغرى، و باستعمال برنامج 8 EVIEWS، و كانت النتائج كما يلي:

الشكل رقم 03-04: نتائج تقدير للنموذج الخطي لاحتياطات الصرف بدلالة أسعار البترول خلال الفترة 2015-1990

Dependent Variable: IR Method: Least Squares Date: 02/27/16 Time: 15:06 Sample: 1990 2015 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-28.83033	7.497977	-3.845081	0.0008
OP	2.007139	0.126762	15.83388	0.0000
R-squared	0.912636	Mean dependent var	67.50846	
Adjusted R-squared	0.908995	S.D. dependent var	74.06451	
S.E. of regression	22.34301	Akaike info criterion	9.124707	
Sum squared resid	11981.04	Schwarz criterion	9.221484	
Log likelihood	-116.6212	Hannan-Quinn criter.	9.152575	
F-statistic	250.7117	Durbin-Watson stat	1.611034	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS

و عليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\widehat{IR} = -28,83 + 2,01OP$$

T_c (3,84) (15,83)

$$R^2 = 0,91 \quad F = 250,71 \quad DW = 1,61 \quad n = 26$$

حيث \widehat{IR} القيمة المقدرة للاحتياطات.

أولاً- التحليل الإقتصادي:

بما أن المعلمة B تقدر بـ : 2,01 فإنها متوافقة مع النظرية الاقتصادية، لأن أسعار البترول له علاقة طردية مع احتياطي الصرف، فأى تغير في أسعار البترول بدولار واحد سيؤدي إلى تغير الاحتياطات بـ 2,01 مليار دولار، ومنه النموذج مقبول اقتصادياً.

ثانياً- التحليل الإحصائي:

نلاحظ أن قيمة $R^2 = 0,91$ والتي تدل على أن 91,26 % من التغيرات الحاصلة في الاحتياطات سببها التغير في سعر البترول خلال فترة الدراسة، و منه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، و منه النموذج مقبول مبدئياً.

1 إختبار ستيودنت (student):

ويختبر هذا المؤشر قيمة معاملات المعادلة الانحدارية، نلاحظ بأن $T_{c(op)} = 15,83$ و $T_{c(a)} = 3,84$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية $T_{tab(24,0.05)} = 2,069$ ($T_{tab} < T_c$)، وهذا يدل على الطبيعة الغير العشوائية للمعاملات، وبأن هذه المعاملات موضوعية وتتمتع بمعنوية إحصائية.

2 إختبار فيشر (Fisher):

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ($F_{c=250,71} < F_{tab=3,05}$)، فهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الإنحدار للعلاقة المدروسة بين الإحتياطات وأسعار البترول.

ثالثاً- التحليل القياسي:

✎ إختبار دربن واتسون (الارتباط الذاتي) (Durbin-Watson (DW):

لدينا قيمة $d_{cal}^*=1,61$ وبمقارنتها بالقيمتين الجدوليتين $d_{u1}^*=1,30$ - $d_{u2}^*=1,46$ عند $k'=1$ و $n=26$ فهي تقع في المجال $[d_{u1}^*, 4-d_{u1}^*]$ أي $[1,46-2,7]$ ، أي مجال عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مقبول.

رابعاً- التوقع بواسطة النموذج:

فمثلاً من المتوقع أن تكون أسعار البترول سنة 2015 في حدود 50 دولار للبرميل، فمثلاً متوسط سعر البترول لسنة 2016 مقدر بـ 49 دولار للبرميل، نجد:

$$\widehat{IR}_{2016} = 79,66 \text{ milliard \$}$$

ثم نقارنها بالقيمة المقدرة من قبل إحدى الهيئات المالية الوطنية أو الدولية، لمعرفة مدى ملائمة النموذج للواقع الاقتصادي، فصندوق النقد الدولي يتوقع أن تكون احتياطات الصرف الجزائرية أقل من 90 مليار دولار، في ظل بقاء الأسعار دون 50 دولار للبرميل حتى نهاية سنة 2016، وهي تقارب القيمة المتحصل عليها، أي أنه يمكن التوقع بواسطة هذا النموذج.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن إستنتاج ما يلي:

- لقد تأكد للجزائر - قبيل الاستقلال وبعده مباشرة - أهمية المحروقات في التنمية المستقبلية، وضرورة وضع اليد على مجمل الثروات الطبيعية والمنجمية للبلاد، فاتخذت إجراءات تجسدت في قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 وإنهاء السيطرة الأجنبية على قطاع المحروقات، لكن الجزائر بقيت متمسكة بالقانون الذي تركه الاستعمار في تسيير الثروة البترولية إلى غاية قانون المناجم 86-14 والذي بدوره سير القطاع على مدى عقدين من الزمن، إلى غاية القانون 05-07 الذي ألغاه، كما أن هذا الأخير تعرض للعديد من الانتقادات خاصة فيما يخص الشراكة الأجنبية في هذا القطاع، والذي يجعل الدولة المالكة الفعلية لحقول البترول يعقود تقاسم الإنتاج بنسبة 51% على الأقل لصالح الجزائر.

- إرتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000 سمح للجزائر تكوين احتياطي كبير من الصرف الأجنبي بما يضمن للدولة الجزائرية تدفق واردا تها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة التي تضطر إلى تطبيقها في حالة عدم كفاية هذه الاحتياطات كما حدث بعد أزمة 1986.
- أصبحت احتياطات الصرف في الجزائر المصدر الرئيسي للإصدار النقدي منذ إعادة تشكيلها واستمرار تراكمها بداية من عام 2000، لأنها أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، كما ساهمت في التخلص من المديونية الخارجية، وتم إطلاق برامج استثمارية ضخمة رغم أنها لم تحقق النتائج المرجوة مقارنة بحجم الأموال التي خصصت لها، كما تم إنشاء صندوق ضبط الموارد لترشيد الثروة البترولية.
- أظهرت الدراسات الاقتصادية والإحصائية الدور الكبير الذي تلعبه أسعار البترول في التأثير على احتياطي الصرف الأجنبي، حيث تزامن الإرتفاع الكبير لاحتياطات الصرف مع الإرتفاع المعتبر والغير مسبق
- لأسعار البترول في السوق العالمية، وهو ما أثبتته الدراسة القياسية حيث أظهر معامل التحديد أن 91,26% من التغيرات الحاصلة في احتياطي الصرف الأجنبي سببها تغيرات أسعار البترول خلال الفترة 1990-2015.

الخاتمة العامة

إن البترول يحتفظ بمركز أساسي ينافس كل المصادر الطاقوية الأخرى ويتفوق عليها، وله الدور الأول في توفير العوائد المالية للدول المنتجة/المصدرة للبترول وهي أحد أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تأكد للجزائر - قبيل الاستقلال وبعده مباشرة - أهمية المحروقات في التنمية المستقبلية، وضرورة وضع اليد على مجمل الثروات الطبيعية و المنجمية للبلاد، فاتخذت إجراءات تجسدت في قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 وإنهاء السيطرة الأجنبية على قطاع المحروقات.

و لا تزال صادرات قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لتراكم احتياطات الصرف الأجنبي، حيث ساعد إرتفاع أسعار البترول مطلع الألفية الثالثة من تعظيم حجم الاحتياطات الدولية لدى بنك الجزائر ، و استطاعت الجزائر استغلال هذه الفوائض المالية في التسديد المسبق للديون، وإطلاق البرامج التنموية، وكذا إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

من خلال دراسة الموضوع تم تأكيد صحة كل الفرضيات الموضوعية، حيث:
للـ فيما يخص الفرضية الأولى فقد أكدته الدراسة، حيث أثبتت أن أسعار البترول تتحدد وفقاً للعلاقة بين الشركات البترولية والدول المنتجة من جهة وبين الدول المنتجة والدول المستهلكة من جهة أخرى، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والاقتصادية والتي تؤثر بشكل كبير على السوق البترولي.
للـ أما الفرضية الثانية والتي مفادها أن امتلاك مستوى ملائم من احتياطات الصرف يحمي الاقتصاد من الصدمات الخارجية غير المتوقعة، فقد تم تأكيد صحة الفرضية، من خلال إبراز دور

الاحتياطات في دعم سياسات إدارة النقد، ومجابهة آثار الصدمات الخارجية، ومنح الثقة في قدرة السلطات النقدية على سداد التزاماتها الخارجية.

للـ فيما يخص الفرضية الرابعة والتي أكدتها الدراسة، فمن خلال القيام بالتحليل الاقتصادي والقياسي للأثر

تطور سعر البترول على الإحتياطيات تبين أنه هناك ارتباط قوي بين الإحتياطيات وأسعار البترول وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الحاصلة في السوق البترولية العالمية، مما يجعل التفكير في تطوير القطاعات الأخرى غير البترولية أمر ضروري خاصة في وجود الأموال السائحة لذلك.

ثانياً: النتائج

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من دراستنا لهذا الموضوع نذكر:

❖ النتائج النظرية

- رغم الخلاف القائم حول طبيعة البترول من أصل منشئه وتواجده وتكوّنه، إلا أنّ حقيقة استحالة انتقال الاقتصاد العالمي بعيداً عن البترول - على الأقل في الوقت الحاضر - قد وحدت ذلك الخلاف في التأكيد عن الأهمية المتزايدة التي اكتسبها هذا المورد منذ ذلك اليوم الذي اكتشفه فيه " داريك" سنة 1859.
- شهد السوق البترولي مراحل انتقالية تراوحت سلطته بين الدول المنتجة حيناً والدول المستهلكة وشركاتها حيناً آخر بسبب اختلال متغيراته العرض والطلب والسعر من جهة، وخلافات وأطماع أطرافه من جهة أخرى.
- تتأثر أسعار البترول بمختلف الأحداث السياسية و الاقتصادية، مما يدفعه إلى عدم الاستقرار، ويتولد عن ذلك أزمات متتالية انعكست نتائجها على مختلف الاقتصاديات العالمية، سواء بالسلب أو بالإيجاب، حيث تتأثر اقتصاديات الدول المنتجة طردياً مع حركة الأسعار، وتنعكس تقلبات تلك الأسعار عكسياً مع اقتصاديات الدول المستهلكة.
- تتمثل احتياطات الصرف في الأصول المالية الخارجية المتاحة والمملوكة للسلطات النقدية، ولا بد للبنك المركزي من إدارتها بشكل سليم لمجابهة الصدمات غير المتوقعة، ومصدر هذه الاحتياطات خاصة بالنسبة للدول الريعية هو ارتفاع أسعار البترول.
- إن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى بفضل الموقع الجغرافي وجودة بترولها، وبالتالي فهي تملك هامشاً مريحاً من القوة التفاوضية بحيث لا تستسلم للشروط الاقتصادية أو السياسية المجحفة التي تفرضها الدول المستهلكة.
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعل صادرات هذا القطاع المصدر الرئيسي للعملاء الصعبة، حيث أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تحقيق مستويات هامة من الاحتياطات، ويقوم بنك الجزائر بالتسيير الحذر لهذه الاحتياطات معتمداً على الأمن والسيولة بالدرجة الأولى، ثم العائد دون تعريض رأس المال للخطر

❖ النتائج التطبيقية

- إن التقلبات السعرية للبترول من أهم المحددات الرئيسية لوضعية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.
- إنطلاقاً من الدراسة التي خصت حالة الجزائر باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews8 في الفترة الممتدة ما بين 1990-2015 فقد تم التوصل إلى أنه هناك علاقة إرتباط قوي بين كل

من سعر

البتروول و احتياطي الصرف أي وصل معامل التحديد R^2 (بقيس القوة التفسيرية للنموذج) حدود 91,26%، وهذا يعني أن أي تغير في هيكل وحجم احتياطات الصرف في الجزائر ناتج عن التغيرات الحاصلة في سعر البتروول.

ثالثا: الإقتراحات

من خلال دراستنا لموضوع تغيرات أسعار البتروول وتأثيرها على احتياطات الصرف الأجنبي، وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكننا تقديم بعض الإقتراحات التالية:

- زيادة وزن الذهب في تشكيلة الاحتياطي، باعتباره ملاذا آمنا، وضم اليوان الصيني إلى السلة لما يتمتع به الاقتصاد الصيني من قوة على الصعيد الدولي، وقرب ضمه الى سلة SDR.
- الاستغلال الأمثل للاحتياطات الفائضة في خزائن بنك الجزائر، سواء في إنشاء صندوق سيادي مع الاستفادة من تجربة النرويج الرائدة، أو استثمارها داخليا لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.
- استثمار جزء من الاحتياطات الفائضة في تمويل القطاع الخاص المحلي (تمويل المشروعات الصغيرة) بشكل مباشر لما لهذه المشروعات من أهمية في الاقتصاد الوطني، و استثمار الجزء الباقي في شكل أصول

قصيرة تدر عائدا مضمون يستخدم أيضا في تمويل القطاع الخاص المحلي.

- بناء اقتصاد إنتاجي بديلا عن الاقتصاد الريعي، لتحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات للتخفيف من اثر الصدمات البتروولية، وكذا تنويع مصادر العملة الصعبة.
- تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة، بالرغم من أن التحول عن البتروول في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية، غير أن الضغوط الأيديولوجية الدولية والمحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة.

رابعا: آفاق الدراسة

- رغم أننا سعينا للإمام بأهم جوانب الموضوع، وما هذه الدراسة إلا جزء يسير لا يخلو من النقائص، وهو ما يفتح أمامنا آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى:
- تأثير تقلبات أسعار البتروول على الاقتصاديات الريعية -دراسة حالة الجزائر-.
 - إمكانية تسعير البتروول خارج الدولار وتأثيره على الاقتصاد الجزائري.
 - الإدارة السليمة لاحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر في ظل الأزمات البتروولية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

الكتاب

قائمة المراجع

- 1 إبراهيم محمد نبيل، المصارف والسيولة. اتحاد المصارف العربية، بدون بلد و سنة نشر.
- 2 إبراهيم نعمة الله نجيب، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012.
- 3 أبو العلا يسري محمد، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري. دار النهضة، القاهرة، مصر، 1996.
- 4 أبو حرب عثمان، الاقتصاد الدولي. دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 5 آل شبيب دريد كامل، المالية الدولية. دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 6 بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال. دار النشر بونان، الجزائر، 1990.
- 7 بن إسنهو عبد اللطيف، الجزائر اليوم بلد ناجح. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 8 جيوار خنسي، البترول، أهميته، مخاطره، تحدياته. دار ئاراس للطباعة والنشر، كردستان العراق، 2006.
- 9 تيموثي ميتشل، ديموقراطية الكربون -السلطة السياسية في عصر النفط-. ترجمة السباعي بشير و شريف يونس، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2014.
- 10 الحجار بسام، نظام النقد الدولي وأسعار الصرف. دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009.
- 11 حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية و سياسية. دار النهضة، القاهرة، مصر، 2003.
- 12 حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.
- 13 خبازي فاطمة الزهراء، النظام النقدي الدولي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 14 الخولي سيد فتحي احمد، إقتصاد النفط. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ط 8، جدة، السعودية، 2015.
- 15 داود حسام على، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق. دار المسيرة للنشر و الطباعة و التوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 16 الدوري محمد أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 17 دولوناي جاك و شارلييه جان ميشيل، ترجمة محمد سميح السيد، الجانب الخفي من البترول. بدون دار نشر، مصر، 1987.
- 18 رمزي زكي، العولمة المالية. دار المستقبل العربي، مصر، 1999.
- 19 سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر -دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية- دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 20 سعيدي نعمان، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي. دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- 21 سيد سالم رشدي، إدارة التمويل الدولي. دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 22 السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي. دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 23 الشيقو وليد إسماعيل و اخرون، مشاكل الإقتصاد القياسي التحليلي. الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.

قائمة المراجع

- 24 شافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية، لبنان، بدون سنة نشر.
- 25 شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر. دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 26 شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي. دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 27 صيد أمين، سياسة الصرف. مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
- 28 عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي " الدور السياسي والاقتصادي ". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
- 29 عاطف سليمان، النظام القانوني للبترول في البلاد العربية-القانون البترولي العربي-. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2013.
- 30 عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- 31 عجام ميثم صاحب، التمويل الدولي. دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 32 عجام ميثم صاحب، مسعود علي محمد، التمويل الدولي. دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 33 عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- 34 عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي. مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.
- 35 عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.
- 36 عناني محمد عبد السميع، التحليل القياسي و الإحصائي للعلاقات الاقتصادية. دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 37 العيساوي عبد الكريم جابر، التمويل الدولي. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 38 العيساوي عبد الكريم شنجار و العويدي عبد المهدي رحيم، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 39 غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي. دار وائل للنشر، ط 3، الأردن، 2006.
- 40 قصي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية. منشورات الهيئة العامة، دمشق، سوريا، 2010.
- 41 الكايد محمد أحمد، الإدارة المالية الدولية والعالمية. دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 42 مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية. دار الجامعة الجديدة، مصر، 1998.
- 43 مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.

قائمة المراجع

- 44 محببنة مسعود، دروس في المالية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 45 محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية. الدار الجامعية، مصر، 2011.
- 46 محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية. دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.
- 47 مطر موسى سعيد، شقيري نوري موسى، التمويل الدولي. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 48 مكيد علي، الاقتصاد القياسي دورس و مسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 49 ملاك وسام، الظواهر النقدية على المستوى الدولي. دار المنهل اللبناني، ط2، لبنان، 2006.
- 50 الموسوي ضياء مجيد، ثورة أسعار النفط 2004. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 51 هندي احمد حلمي خليل، عقود الامتياز البترولي وأسلوب حل منازعاتها. دار الفتح للطباعة والنشر، مصر 2013.
- 52 هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

II - الرسائل و الأطروحات:

- 1 أحمد محمدي الطيب ، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر - الواقع والمتطلبات - . رسالة ماجستير غ م، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008.
- 2 بلخضر عبد القادر ، أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة-حالة الجزائر - . أطروحة دكتوراه غ م ، تخصص ادارة أعمال ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
- 3 بلقطة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.
- 4 جنين بغداد، آثار نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر -دراسة حالة صحاري بلاند- من 2006 إلى 2009. رسالة ماجستير غ م، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2008-2009.
- 5 هورنان بوزيد، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية - دراسة حالة الجزائر - . رسالة ماجستير غ م، تخصص نقود و مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2014-2015، و الهدف من

قائمة المراجع

- 6 بوكريدي عبد القادر ، أثر مستوى احتياطات الصرف على الاقتصاد الكلي-دراسة حالة الجزائر . رسالة ماجستير غ م ، تخصص مالية وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009.
- 7 جامع عبد الله، أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية-دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير غ م ، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.
- 8 خير الدين وحيد، أثر أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر . رسالة ماجستير غ م ، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 9 دعاس خليل، مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة-حالة الجزائر . أطروحة دكتوراة غ م، تخصص التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- 10 سرييري بلقاسم ، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة . رسالة ماجستير غ م، فرع اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.
- 11 قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر. رسالة ماجستير غ م، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.
- 12 مبانى محمد، استراتيجية تسيير احتياطات الصرف في الجزائر . رسالة ماجستير غ م، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.
- 13 هواكني سهيلة، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 1990-2011 . رسالة ماجستير غ م، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013-2014.
- 14 ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2010 . رسالة ماجستير ، فرع تقنيات كمية للتسيير ، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2011-2012.

III - المجالات والدوريات:

قائمة المراجع

- 1 بلعزوز بن علي و بوكريد عبد القادر ، العوامل المساهمة في تفضيل البنوك المركزية للعملات الاحتياطية غير التقليدية -دراسة حالة الدولار الكندي- . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 14، جوان 2015.
- 2 بن بوزيان محمد و لخديمي عبد الحميد ، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر . مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة تلمسان، العدد 02، 2012.
- 3 بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج . مجلة الباحث، دورية سنوية، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010.
- 4 بوردري الشريف، مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 13، جانفي 2015.
- 5 زايري بلقاسم ، كفاية الاحتياطات الدولية في الجزائر . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 07، السداسي الثاني 2009.
- 6 زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف الأجنبي وتمويل التنمية في الجزائر . بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 41، شتاء 2008.
- 7 الشمري رضا عبد الجبار سلمان، المنظمات النفطية-دوافع قيامها وأهمية دورها- . مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد الحادي عشر، العدد3، 2008.
- 8 طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011 . الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 12، جوان 2014.
- 9 مياح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، عدد رقم 15، جامعة الكوفة، العراق، 2010.
- 10 مخلفي أمينة ، مدخل الى الاقتصاد البترولي ج 1 . محاضرات مقدمة للسنة الثالثة ليسانس ، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

IV - الجرائد الرسمية:

- 11 الجريدة الرسمية عدد 35 مؤرخة في 27 أوت 1986.
- 12 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 07 ديسمبر 1992.
- 13 الجريدة الرسمية عدد 1 المؤرخة في 08 جانفي 1995.
- 14 الجريدة الرسمية عدد78 المؤرخة في 17 ديسمبر 1995.
- 15 الجريدة الرسمية عدد 74 المؤرخة في 01 ديسمبر 1999.

- 16 الجريدة الرسمية عدد 50 المؤرخة في 19 جويلية 2005.
- 17 الجريدة الرسمية عدد 48 المؤرخة في 30 جويلية 2006.
- 18 الجريدة الرسمية عدد 54 المؤرخة في 21 سبتمبر 2008.
- 19 الجريدة الرسمية عدد 62 المؤرخة في 09 نوفمبر 2008.
- 20 الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 24 قيقري 2013.
- 21 الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 26 فيفري 2014.
- 22 الجريدة الرسمية عدد 08 المؤرخة في 15 فيفري 2015.
- 23 الجريدة الرسمية عدد 12 المؤرخة في 08 مارس 2015.
- 24 الجريدة الرسمية عدد 65 المؤرخة في 06 ديسمبر 2015.

V - التقارير والنشرات الاحصائية:

- 1 احتياطات الذهب الرسمية العالمية، مجلس الذهب العالمي، فيفري 2016.
 - 2 صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي، فيفري 2016.
 - 3 التنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 06، بنك الجزائر، مارس 2009.
 - 4 التنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 16، بنك الجزائر، ديسمبر 2011.
 - 5 التنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 32، بنك الجزائر، ديسمبر 2015.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

I-LES OUVRAGES:

- 1- Ben naceur hassan, **Econometrie**. centred pullication universitaire, Algerie, 2010
- 2- Chalabi Fadhil, **Géopolitique du pétrole**. Editions TECHNIP, Paris, France, 2005.
- 3- Chitour Chems Eddine, **Pétrole et politique**. Edition ANDRU, Algérie, 2003.
- 4- Dagher Albert, **Finance internationale**. Dar al-manhal el-lubnani, lubnane, 2013.
- 5- Dominick Salvatore, **Economie Internationale**. Traduction François Contensou, McGraw-HILL, France, 1982.
- 6- Giraud André, **Géopolitique du pétrole et du gaz**. édition technip, Paris, France, 1987.
- 7- Jean-Pierre, **Introduction à l'économie Internationale**. Bibliotheque nationale du Canada, 4^{ème} edition, Canada, 2001.
- 8- Paul Krugman et Mourice Obstfeld, **Economie Internationale**. PEARSON Education, 7^{ème} edition, France, 2006.
- 9- Regis bour bonnais, **Econometrie**. 5^{ème} Edition, DUNOD, Paris, 2004.
- 10- Regis bour bonnais, **Econometrie**. 9^{ème} Edition, DUNOD, Paris, 2015.
- 11- Sébille-Lopez Philippe, **Géopolitique du pétrole**. Editions Armand colin, France, 2006.

II- LES THESES:

- 1- Belogbi zakia, **Adaptation du modèle macroéconométrique de haque et alii à l'économie algérienne**. these pour l'obtention du diplôme de doctorat d'état en sciences économiques, option: econometrie, universite d'alger faculté des sciences économiques et de gestion, 2004-2005.

III-LES RAPPORTS ET LES BULLETINS:

- 1- Banque d'Algérie, **statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balanc paiements 1992- 2011**, juin 2012.
- 2- Banque d'Algérie, **Rapport annual 2013**.
- 3- Banque d'Algérie, **Rapport annual 2014**.
- 4- Banque d'Algérie, **Évolution De La Dette Extérieure De L'Algérie (1994-2004)**.
- 5- IMF, **International Reserves and Foreign Currency Liquidity**, guidelines for a data template, 2013.

ثالثا: المواقع الالكترونية.

- 1- www.banque-of-algeria.dz
- 2- www.gold.org
- 3- www.imf.org
- 4- www.oapec.org
- 5- www.opec.org

الأملا حاق

الملاحق

الملحق رقم 01: أنواع الزيت الخام في دول أوبك ودرجة API

درجة API	اسم الزيت الخام	الدولة
44,1	صحاري بلند	الجزائر
44,9	زرزتين	
29,9	أورينتي	الاكوادور
28,9	مندجي	الجابون
31,8	جامبا	
39,0	ميناس	اندونيسيا
33,9	الخفيف	إيران
31,0	الثقيل	
34,0	البصرة الخفيف	العراق
36,1	كركوك خفيف	
31,0	ثقل	الكويت
40,0	بريقة	ليبيا
41,0	زيتيه	
37,9-37	سيدر	
37,4	بوني خفيف	نيجيريا
40,0	دخان خفيف	قطر
36,0	بحري خفيف	
34,0	خفيف	السعودية
31,0	متوسط	
39,0	بري	
39,1	جربان	الامارات
40,1	زكومام شيف	
37,9	دبي	
32,0	زكوم العليا	
34,0	أوفيسينا	
35,0	تيجوانا لايت	فنزويلا
31,7	جيراسول	انجولا

المصدر: الخولي سيد فتحي احمد، إقتصاد النفط. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ط 8، جدة، السعودية، 2015، ص 181.

الملاحق

الملحق رقم 02: أنواع الزيت الخام في الدول غير الأعضاء في أوبك ودرجة API

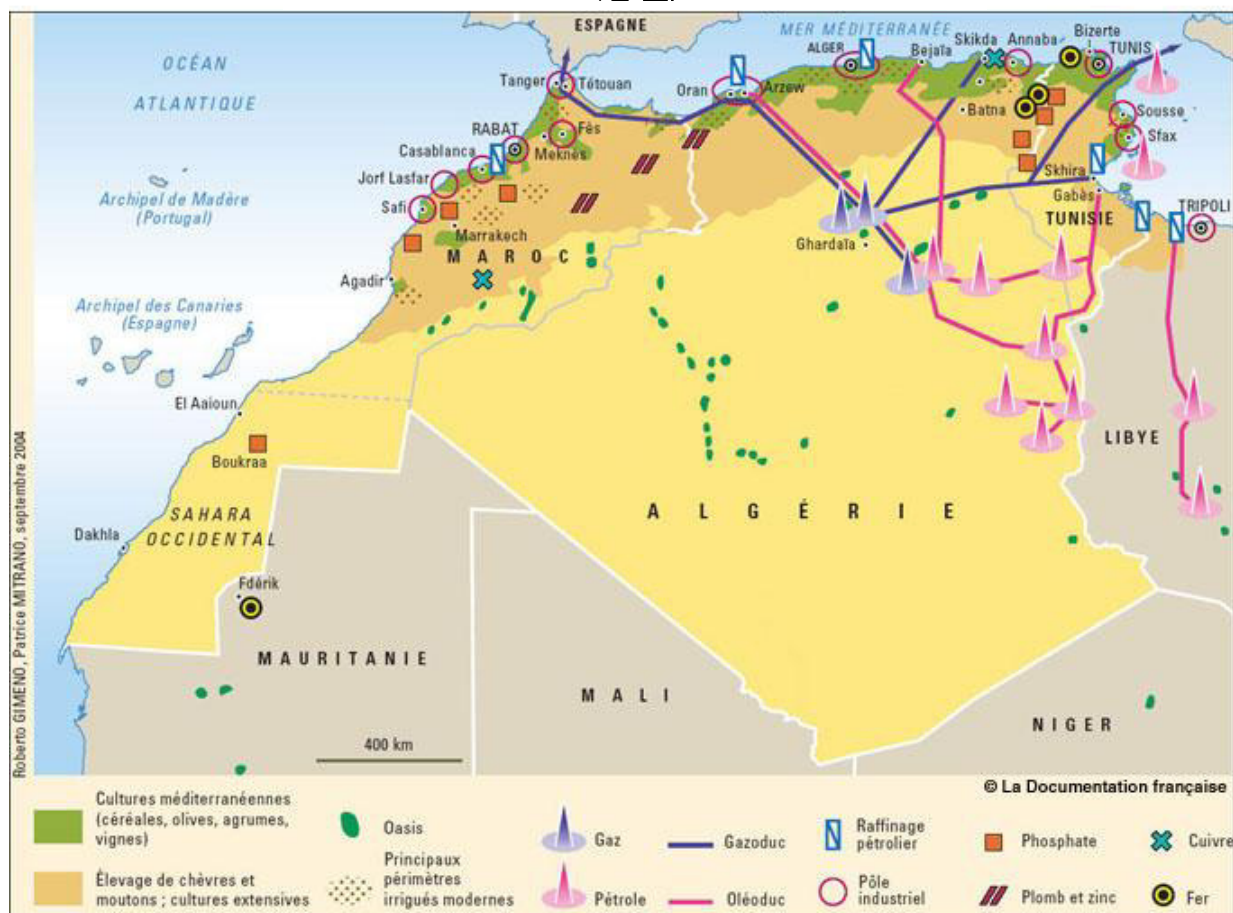
درجة API	اسم الزيت الخام	الدولة
37,4	برنت	بريطانيا
36,5	فلوبا	
42,5	أكوفسك	النرويج
31,0	ألاسكا	الولايات المتحدة الأمريكية
34,0	وسط تكساس ساور	
36,0	أوكلاهوما سويت	
26,0	البلاعيم	مصر
33,0	السويس	
24,0	سوريال	السويد
31,0	الأورال	روسيا
34,0	أدعوس	بورما
27,0	اسمس	المكسيك
34,0	عمان	سلطنة عمان

المصدر: الخولي سيد فتحي احمد، إقتصاد النفط. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ط 8، جدة، السعودية، 2015، ص 182.

الملاحق

الملحق رقم 03: مصادر الطاقة في دول المغرب

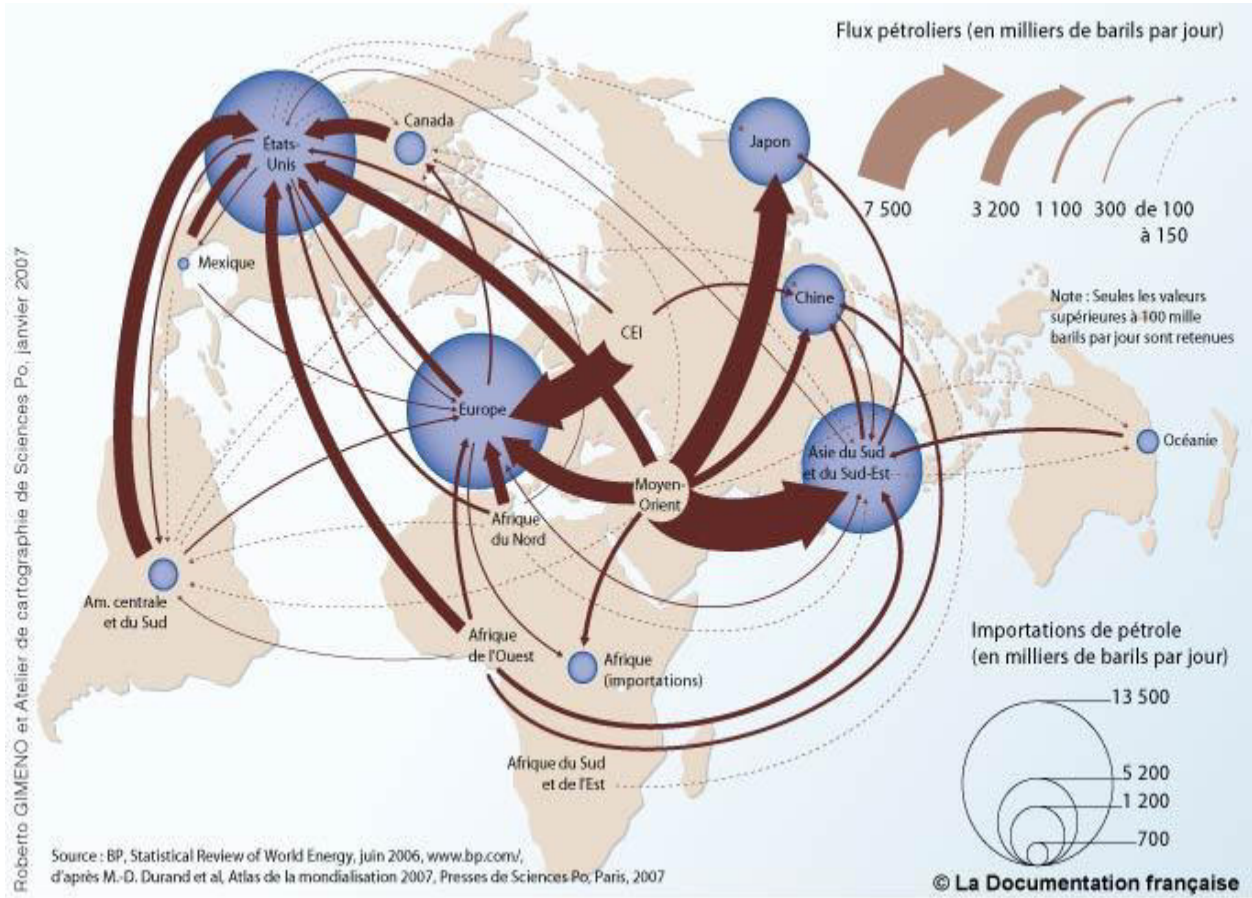
العرب



Source: Sébille-Lopez Philippe, **Géopolitique du pétrole**. Editions Armand colin, France, 2006, p 333.

- الدوائر الخضراء الصغيرة: واحات.
- الهرم الأزرق: غاز.
- الهرم البنفسجي: بترول.
- الخط الأزرق: أنابيب غاز.
- الخط البنفسجي: أنابيب بترول.
- المستطيل الأزرق مع إشارة في داخله: مصافي للبترول.

الملحق رقم 04: خريطة تدفق البترول وحركته عبر العالم سنة 2007



Source: Sébille-Lopez Philippe, Géopolitique du pétrole. Editions Armand colin, France, 2006, p

- المقاييس المعتمدة هي آلاف البراميل في اليوم.
- الأسهم في أعلى ويمين الخريطة تشير إلى التدفق اليومي ومكانه، وفق حجم السهم والرقم الموجود بجانبه، ويمكن تمييزها على الخريطة.
- الدوائر الموجودة على سطح الخريطة، وكما نراها مختلفة الحجم، تشير إلى أهم أماكن استيراد البترول، وحجم الدائرة يحدد كمية هذا البترول المستورد بآلاف البراميل في اليوم.